قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء
Information Technology and Statistics Sector
إدارة الإحصاء والبحوث
Statistical & Research Department

وزارة العدل

دراسة ميدانية حول

مشاكل الزواج

وأثرها على المجتمع الكويتي

2014-2013 م

ITS
قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء
Information Technology and Statistics Sector
إدارة الإحصاء والبحوث
Statistical&ResearchDepartment

دراسة ميدانية حول

مسائل الزواج

وأثرها على المجتمع الكويتي

2014-2013 م

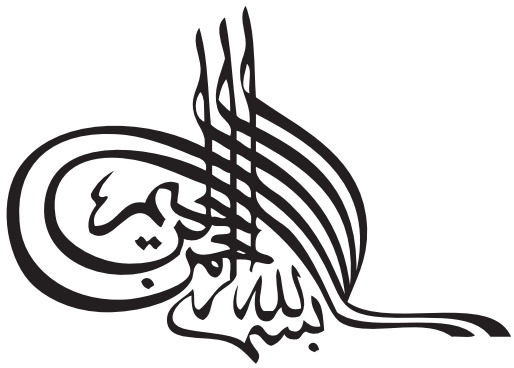

﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا
وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

صدق الله العظيم

كلمة وزارة العدل

لقد اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى حفظ النوع البشري إعمارا لهذا الكون الدنيـوي فشـرع بحكمه ما ينظم العلاقات بينه وبين الجنسين الذكر والأنثى فشرع الزواج ، إذ الزواج ضرورة اجتماعية لبنا الحياة وتكوين الأسـر وتنظيم أوثق العلاقات ، كما أنه أمر تقتضيه الفطرة حيث أنه حصانة وسكن وتعـاون على أعبا الحـياة الاجتماعية ، حيث قال تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ صدق الله العظيم .

هذه مكانة الزواج في الإسلام إلا أن المشكلات الاجتماعية تزداد وتتفاقم حتى بات أمر الزواج مشكلة اجتماعية وزادت التعقيدات ، ناهيكم عن الطقوس والشكليات والتفاخر والمباهاة والإغراق في الكماليات حتى أنها لمست حياة كل أسرة في المجتمع وأصبحت تحتاج لعلاج جدي لاسيما من ذوي المسئولية ودعاة الإصلاح .

وانطلاقاً من حرص وزارة العدل في بحث المشكلات التي تواجه المجتمع وتصنيفها وإيجاد السُبل لحلها قام قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصا ممثلاً بإدارة الإحصا والبحوث بعمل هذه الدراسة ومضمونها مشاكل الزواج وأثرها على المجتمع الكويتي بهدف التعرف على مشاكل الزواج وتشخيص هذه المشاكل ومعرفة الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتربوية المؤدية لها والعمل على وضع حلول اجتماعية وتشريعية وتقديم الاقتراحات والمساهمات المناسبة للتعامل معها بما يخفف من آثارها النفسية والاجتماعية والسلوكية على كافة الأطراف المعنية من الأزواج

والأبنا والأسرة وبالتالي المجتمع ، كما قامت الدراسة ببحث العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج وآثار العزوف عنه بهدف التوصّل إلى معرفة تلك الأسباب والعوامل ومعالجتها .

كما تضمنت الدراسة أيضاً تلمّس رأي الاختصاصيين والاستشاريين في شئون الأسرة والزواج ورأي إدارات الوزارة المعنية بذلك فيما يتعلق بالأعمال المرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع الدراسة .

ويسعدني هنا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للجهود المبذولة من القائمين على إصدار هذا العمل الرائع ولكل من شارك في إعداد هذه الدراسة ولا ريب في أنها بما فيها من مقترحات وتوصيات ستعدّ مرجعاً يستأنس به أصحاب القرار والباحثين في هذا المجال بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع .

والله نسأل أن يوفقنا إلى ما فيه خير البلاد والعباد ،،

عمر خالد الشرقاوي
وكيل الوزارة المساعد
لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصا

كلمة إدارة الإحصاء والبحوث

انطلاقاً من حرص إدارة الإحصاء والبحوث بقطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء ببحث ودراسة المشكلات التي تواجه المجتمع وتصنيفها وإيجاد السبل لمعالجتها وحلّها من خلال إجراء البحوث والدراسات الميدانية التي تضطلّع بها ضمن مهامها الرئيسية وخطتها التنموية السنوية ، فقد قامت الإدارة باختيار موضوع هام وحيوي لتقديم دراسة ميدانية متخصّصة حول "مشاكل الزواج وأثرها على المجتمع الكويتي" لمحاولة الإسهام في فهم الواقع واقتراح الحلول فيما يتعلق بتلك المشاكل ، والتي يعتبر انعكاسها على المجتمع من الأهمية التي تستوجب بحثها بعناية ووفقاً لأسس علمية وإحصائية متخصّصة بهدف السعي لإعادة التفكير والنظر في مدى ملائمة القوانين الحالية المرتبطة بالزواج للواقع الحالي أو جدوى تطبيق تلك القوانين للوصول إلى أفضل مستوى ممكن من الرفاه الاجتماعي المتمثّل في الاستقرار الأسري.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في النتائج المستخلصة التي من خلالها تم تحديد أبرز المشكلات والصعوبات التي تحيط بالزواج والتي تهم الشباب الكويتي في إطار علمي وإحصائي ، مدعماً بالأشكال البيانية مع التحليل الإحصائي والمعلومات العلمية الموثقة والتي بدورها ستقدم لصنّاع القرار والمهتمين في هذا الشأن كافة المعلومات والنتائج التي يمكن أن تساهم باتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة وتذليل تلك المشكلات .

وفي سبيل تقديم هذه الدراسة بأعلى مستوى من الجودة والدقّة العلمية ، فقد استعانت إدارة الإحصاء والبحوث بالمختصّين والاستشاريين من كافة الاختصاصات ، ومن ذوي الخبرة في شئون الأسرة للاستفادة من خبراتهم وإثراء الدراسة بآرائهم المتخصصة في هذا المجال ، فكان صدور هذا العمل نتيجةً لتضافر تلك الجهود من داخل وخارج وزارة العدل ليضيف إلى موسوعة الباحثين دراسة ميدانية

قيّمة تستعرض أهم وأبرز المشكلات والصعوبات التي تواجه الزواج في المجتمع الكويتي وتضع في النهاية أمام صنّاع القرار النتائج العلمية المستخلصة ، كما تضع بين أيديهم الاقتراحات والتوصيات التي قد تساهم بوضع الحلول والحدّ من الصعوبات استناداً إلى ما تمّ الوصول إليه من طرح علمي .

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساهم وعمل على إنجاح وإصدار هذا العمل ، بدءاً من مسئولي وزارة العدل لما أولوه من رعاية وتوجيه ودعم لتقديم هذه الدراسة ، وكذلك الشكر لفريق العمل البحثي المتخصّص والذي رافق بجهوده مسار إعدادها وإصدارها ، سواء من الأخوة والأخوات العاملين بإدارة الإحصاء والبحوث أو من السادة الاستشاريين أو المتخصّصين الذين تم الاستعانة بخبراتهم لإثراء الدراسة ، كما نشكر الزملاء مسئولي إدارتي التوثيقات الشرعية والاستشارات الأسرية بوزارة العدل الذين تعاونوا معنا من خلال مساهمتهم بتجاربهم وآرائهم القيمة التي تضمنتها محتويات الدراسة.

آملين من الله العلي القدير أن تعود الفائدة من تقديم هذا العمل بالخير على المجتمع الكويتي وأن يحقق ما تسعى إليه وزارة العدل من أهداف في تقديم مثل هذه الدراسات والأعمال البحثية.

والله ولي التوفيق،،

هبة سليمان العبد الجليل
مدير إدارة الإحصاء و البحوث

جدول المحتويات

التمهيد 11

أولاً: الإطار النظري 13

الفصل الأول: الزواج 15

أولاً : تعريف الزواج 19

ثانيـــاً: أهمية ومسؤولية الزواج للأفراد والمجتمع 23

ثالثـــاً: مراحل الزواج 24

رابعـــاً: شروط الزواج 25

خامساً: أنواع الزواج 28

سادساً: الزواج وتكوين الأسرة 29

الفصل الثاني: التشريعات المنظمة للزواج والأسرة 31

الفصل الثالث: المشاكل الزوجية الرئيسية في المجتمع الكويتي وفق الدراسات السابقة 41

أولاً: مشاكل ما قبل الزواج ، وآثارها 44

ثانياً: مشاكل أثنا الحياة الزوجية ، وآثارها 47

ثالثاً : الأسباب التي تؤدي إلى الانفصال والطلاق 50

الفصل الرابع: واقع الزواج والطلاق في المجتمع الكويتي وفق الدراسات السابقة 57

أولاً : التغير الاجتماعي والثقافي وأثره على بنا الأسرة الكويتية 60

ثانيـــاً: الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي 64

ثالثـــاً: التغيرات الاجتماعية والطلاق في المجتمع الكويتي 70

رابعـــاً: الأبعاد الاجتماعية للطلاق 74

خامساً: الطلاق في الكويت: أسباب وعوامل واتجاهات 77

سادساً: أثر مشاكل الزواج والطلاق على المجتمع الكويتي 82

الفصل الخامس: تحليل البيانات السجلية 83

أولاً: البيانات السجلية المتوفرة لدى هيئة المعلومات المدنية ووزارة العدل 86

ثانياً: نتائج دراسة الإحصائيات السجلية 102

ثانياً: الإطار العملي 107
الفصل الأول: الإجرا ات المنهجية للدراسة الميدانية 109
أولاً : أهمية الدراسة 112
ثانيـــاً: أهداف الدراسة 112
ثالثـــاً : المنهجية المستخدمة 113
رابعـــاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة 115
خامساً : مصادر البيانات 116
الفصل الثاني: استعراض نتائج الدراسة الميدانية 117
أولاً : استبيان الشباب والزواج 119
ثانيـــاً: استبيان المتزوجون ومن سبق لهم الزواج 159
الفصل الثالث: تحديد المشاكل الزواجية المباشرة وغير المباشرة 179
أولاً : التعرف على أهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة المؤدية للمشاكل الزواجية 182
ثانيـــاً: الآثار السلبية للمشكلات الأسرية في المجتمع الكويتي 186
ثالثـــاً: التغيرات التي طرأت على طبيعة المشاكل الزواجية 186
رابعـــاً: العوامل المؤدية إلى الصلح بين الزوجين 187
خامساً: أبرز النصائح الزواجية 189
سادساً: دور المؤسسات الأهلية والرسمية ووسائل الإعلام والجهات المختصة 190
سابعـــاً: اقتراح التعديلات القانونية 191
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات 193
أولاً: النتائج المستخلصة من الدراسة فيما يخص تأخر سن الزواج 196
ثانياً: النتائج المستخلصة من الدراسة فيما يخص عدم الاستقرار الأسري 199
ثالثاً: التوصيات والاقتراحات : وضع حلول اجتماعية وتشريعية لمشاكل الزواج والتصورات المستقبلية لها 202
المراجع 205
قائمة الجداول 217
قائمة الأشكال 221

تمهيد

يقول الحق سبحانه وتعالى في سورة الروم ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾، إن الله سبحانه وتعالى قد شرع الزواج وأحله وجعل دعائمه التي يقوم بنيانه عليها المودة والرحمة والمعروف ، والهدف من الزواج هو السكن ، ووصف الحق سبحانه وتعالى هذه العلاقة بالميثاق الغليظ كما جا في سورة النسا ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٢٠﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾ ﴾.

والمستعرض لقول الحق يجد أن الله لم يجعل الحب هو أساس الحياة الزوجية ، ولكن جعل المعروف هو أساس الحياة الزوجية ، وقد حذر الله من هدم الحياة الزوجية بسبب عدم وجود الحب ، وقال سبحانه وتعالى في سورة النسا ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٩﴾ ﴾.

وتكمن أهمية الدراسة من خلال النتائج المستخلصة التي يمكن أن تضع أبرز المشكلات والصعوبات التي تحيط بالزواج ، والتي تهم الشباب الكويتي من غير المتزوجين ، وكذلك المشاكل التي تعصف بالحياة الزوجية وتؤدي إلى الطلاق لدى المواطنين الكويتيين المتزوجين وتضع هذه النتائج أمام صانع القرار ، وبالتالي يمكن للمسئولين اتخاذ القرارات المناسبة والمبينة على أساس علمي موثق ، وهو ما يصب في النهاية في جودة أدا تلك الجهات في تذليل تلك المشكلات والصعوبات.

أولاً

الإطار النظري

الفصل الأول

الـــــزواج

الزواج

أولاً : تعريف الزواج.

ثانياً : أهمية ومسؤولية الزواج للأفراد والمجتمع.

ثالثاً : مراحل الزواج.

رابعاً : شروط الزواج.

خامساً : أنواع الزواج.

سادساً : الزواج وتكوين الأسرة.

ويتناول الفصل المحاور التالية:

أولاً: تعريف الزواج:

إن علاقة الزواج في جميع المجتمعات ، باختلاف معتقداتهم ولغاتهم ، هي سنة الله في خلقه ، وإن اختلف تعريف الزواج وأنواعه من مجتمع لآخر وفقاً لمعتقدات كل مجتمع ويتفق الجميع على أن الزواج عبارة عن علاقة رسمية وقانونية بين رجل وامرأة.

وقد اختلف العلما في تعريف الزواج ، كل وفقاً لمجال تخصصه ، ولذا يختلف تعريف الزواج من الناحية الاجتماعية ، والناحية الشرعية ، والناحية القانونية ، والناحية الإحصائية ، وإن اتفق الجميع على أنه يمثل نوعاً من العلاقة الشرعية المعترف بها اجتماعيا بين الجنسين. وسيتم تناول وجهة نظر البعض منهم على النحو الآتي:

1 - تعريف الزواج من الناحية الاجتماعية:

اختلف علما الاجتماع في تعريف الزواج ، حيث يرى السير «وستر مارك» [1] أن الزواج هو: «علاقة ثابتة نسبياً بين رجل واحد أو أكثر ، وامرأة واحدة أو أكثر ، وتتضمن الإشباع الجنسي، والتعاون الاقتصادي ، ويكون معترفاً به من قبل الأعراف والتقاليد أو القوانين ، وتتضمن حقوقاً وواجبات معينة في حال الدخول إلى مثل هذه العلاقة ، وفي حالة إنجاب الأطفال». كما عرّفت موسوعة علم الاجتماع الزواج بأنه[2] «مجموعة من السلوكات النمطية ، المكررة والمتوقعة ، ومجموعة من العلاقات المنظمة التي تدوم على مر الزمن» ، ولها طقوس أو شعائر يتحقق بواسطتها الزواج.

ويرى محمود إبراهيم[3] إلى أن الزواج هو: "استجابة فطرية لندا فطري في أصله ، هدفه بنا المجتمعات ، واستمرار النوع والسلالة ، وإرضا وإشباع ندا الغريزة لدى الطرفين الذكر والأنثى». والزواج هو تلك العلاقة الاجتماعية الوحيدة الدائمة بين الرجل والمرأة ، التي يباركها الله ؛ لأنها الأساس الشرعي السليم لتكوين الأسرة خلية المجتمع الأولى.

1 إبراهيم الساعدي ، مفهوم الزواج والطلاق اجتماعيا – الأنثروبولوجيا التطبيقية – موقع اجتماعي.

2 http://dictionary.reference.com/browse/awareness.

3 محمود إبراهيم قمر فلاتة ، التوافق الزواجي بين الوالدين وعلاقته بمفهوم الذات لدى الأبنا المراهقين ، رسالة ماجستير ، جامعة طيبة ، كلية التربية والعلوم الإنسانية ، قسم علم النفس التربوي ، 2008 ، ص2.

بينما يرى الدكتور عبد الرؤوف الضبع ضرورة التفرقة بين الزواج والتزاوج[4] ، حيث إن: «الزواج يدل على علاقة اتحاد بنية الدوام بين رجل وامرأة على أساس الود المتبادل ، ويستمر هذا الاتحاد مدى الحياة ، ويعترف به المجتمع بواسطة إقامة حفل خاص ، ويتضمن الزواج حقـوقاً وواجـبات للشريكين اللذين يقـومان عليه ، وللأبنا الذين ينتجهم هذا الزواج أيضاً ، أما التزاوج، فهو لا يقتصر على البشر فقط ، ولكنه سمة الحيوانات ، والذي يعتبر وسيلة لإشباع الدافع الجنسي، ولا يمكن أن يفسر الزواج طالما أنها رغبة وقتية».

كما يرى معظم الأنثربولوجيين أن التفسير الحقيقي لأصل وجود الزواج كنظام اجتماعي يعود إلى عدم قدرة النسل البشري على إعالة نفسه ؛ مما يتطلب عناية الوالدين لمدة طويلة من الزمن ، ومن ثم فعدم قدرة الأطفال على العناية بأنفسهم هو السبب الأول في دوام الارتبـاط ، وهو ما قـد يحيلنا إلى حقيقة مؤداهـا إلى أن الأسـرة هي الأصل الحقيقي للزواج ، وليس العكس ، وبهـذا المعنى نجد أن الحـيوان يعاشـر أو يتزاوج ، بينما نجد أن الإنسان يتزوج ، وهذا التمييز هو ما يجعل المعاشرة أمرا بيولوجيا ، في حين أن الزواج أمر اجتماعي يعتمد على دعامتين رئيسيتين:

أ- الشرعية: وهي معيار ثابت ، لا اجتهاد فيه ؛ لأن شروط الشرعية محدودة ومحددة بدقة ، سوا كانت مستهلة من تشريع سماوي ، أو كانت من قانون وضعي ، وتطبيق هذه القواعد يبين شرعية الزواج من عدم شرعيته.

ب- الاستمرارية: فالاستمرار هو أهم أركان العلاقة الزوجية بعد شرعيتها ، وتبدأ العلاقة الزوجية بإشهار هذا الزواج ، سوا بشكل رسمي أو غير رسمي لكن ذلك لا ينفي احتمال إنها العلاقة الزوجية في حالة عدم التوافق ، كذلك ـ أيضاً ـ فإن الاعتماد على الشرعية والاستمرارية لا يلغي أو يستبعد اشتراك طرفي الزواج (الزوج والزوجة) في تربية أطفالهم.

وتعرف نشرة الإحصائيات الحيوية الزواج على أنه: «العقد أو المراسيم (الطقوس) ، أو العملية التي تنشأ بموجبها العلاقة القانونية بين الزوج والزوجة ، وقد يتم ذلك بطرق مدنية أو دينية ، أو غيرها ، تبعاً لقوانين كل دولة»[5].

4 الدكتور عبد الرؤوف الضبع ، علم الاجتماع العائلي – سوهاج: دار الوفا.
5 الإدارة المركزية للإحصا – نشرة الإحصا ات الحيوية – 2008.

2- تعريف الزواج من الناحية الشرعية:

إن كلمة الشرعية تعني ركيزتين أساسيتين ، وهما: التشريع السماوي أو التشريع الوضعي وسوف يتم تناول هاتين الركيزتين لتوضيح العلاقة بينهما:

أ- التشريع السماوي:

وهي الخاصة بالتشريعات السماوية وفقاً لما ورد في الأديان ، ويمكن عرض هذه التشريعات وفقاً للديانات الثلاث:

- **تعريف الزواج عند اليهود[6]:**

"هو واجب مقدس على كل شاب يهودي ، ويتم الزواج بطريقة الشرا ؛ فالرجل يدفع ثمن المرأة ، لتصبح بعد ذلك ملكا له كأي متاع».

- **تعريف الزواج عند المسيحيين[7]:**

إن مفهوم الزواج في الدين المسيحي هو سنة مقدسة من الله تعالى ، وهو رباط روحي ، يرتبط فيه رجل واحد وامرأة واحدة ، ويعرف هذا الرباط بالزواج ، الذي يتساوى فيه كل من المرأة والرجل ، فيكون كل منهما مساويا ومكملا للآخر وذلك بحسب شريعة الله القائلة: «لذلك يترك الرجل أباه وأمه ، ويلتصق بإمرأته ، ويكوِّنا جسدا واحدا». (تكوين 24:2).

- **تعريف الزواج عند المسلمين:**

إن الإسلام جا دينا مكملاً للأديان السماوية ، وقد نظم الإسلام العلاقة بين الرجل والمرأة ، و «وضع الإسلام النظام الملائم لسيادة الإنسان ، والذي من شأنه أن يحفظ شرفه ، ويصون كرامته، فجعل اتصال الرجل بالمرأة اتصالا كريما ، مبنيا

6 نشأة اليهودية ، جامعة الملك عبد العزيز – كلية المعلمين – جدة.

7 قاسم إبراهيم ، مفهوم الزواج المسيحي ، http://ar.arabicbible.com/islam/faq/christian-rites-duties/2149-q13.html

على رضاهما ، وعلى إيجاب وقبول كمظهرين لهذا الرضا ، وعلى إشهاد أن كلا منهما قد أصبح للآخر ، وبهذا وضع للغريزة سبلها المأمونة ، وصان المرأة ، وحمى النسل من الضياع ، ووضع نواة الأسرة التي تحوطها غريزة الأمومة وترعاها عاطفة الأبوة ، فتنبت نباتا حسنا ، وتثمر ثمارها اليانعة»[8].

«فالزواج شرعاً هو: عقد يفيد حل استمتاع الرجل بالمرأة ، وحل استمتاع المرأة بالرجل ، على الوجه المشروع"[9].

واتفق أهل السنة والشيعة على شروط الزواج[10] ، فقالوا: «إن الزواج يتم بالعقد المشتمل على الإيجاب والقبول مِن المخطوبة والخاطب ، أو مَن ينوب عنهما ، كالوكيل والولي ، ولا يتم بمجرد الرضا مِن غير عقد».

- **رأي الإمامية**[11]:

يرى الإمامية نفس ما يراه الأئمة الأربعة من أهل السنة في الزواج والطلاق ، والاختلاف بينهما يقع فيما يأتي:

1- زواج المتعة نسخ أم لم ينسخ؟ فيرى أهل السنة أنه نسخ ، بينما يرى الإمامية أنه لم ينسخ.

2- وقوع الطلاق بشاهدين من عدمه: فيرى الإمامية أن الطلاق لا يقع إلا بوجود شاهدين ، بينما يقع الطلاق عند أهل السنة بدون وجود الشاهدين.

ب - التشريع الوضعي:

المقصود بالتشريع الوضعي هنا هو «قانون الأحوال الشخصية الكويتي» ؛ حيث هو المعني بتنظيم الحياة الاجتماعية بدولة الكويت ، و قد عرّف قانون الأحوال

8 سيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثاني ، بيروت: دار الكتاب ، 1977.

9 الشحات إبراهيم محمد منصور ، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية.

10 محمد جواد مغنية ، الفقه على المذاهب الخمسة ، الجز الثاني ، ص180 و 182 ، طهران: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، 1988.

11 المختصر النافع في فقه الإمامية - نجم الدين أبو القاسم.

الشخصية الكويتي الزواج في المادة الأولى منه بأنه: «عقد بين رجل وامرأة ، تحل له شرعاً ، غايته السكن والإحصان وقوة الأمة"، وهو ما يتفق مع المذاهب الخمسة ومبادئ الشريعة السمحة.

الخلاصة:

يمكن تعريف الزواج بأنه: «علاقة بين رجل وامرأة ، يقرها القانون والدين ، أساسها المودة والرحمة ، بغرض إشباع الحاجات النفسية والجنسية للطرفين ، واستمرار التواصل بين الأجيال».

ثانياً: أهمية ومسؤولية الزواج للأفراد والمجتمع:

يعتبر الزواج ضرورة اجتماعية لبنا الحياة وتكوين الأسرة ، وتنبع أهمية ومسؤولية الزواج لكل من الأفراد والمجتمع فيما يأتي:

1- بالنسبة للأفراد:

ينظم الزواج العلاقات بين الأفراد ، ويقوي الأواصر الزوجية ، ويحصن الفرد ويحميه من الرذيلة والأمراض ، ويشبع احتياجاته النفسية والحيوية ، كما يحترم كرامة الفرد والزوجة ، فقد جعل استحلال أحدهما للآخر بكلمة وفق سنة الله ـ سبحانه وتعالى ـ ولذا أصبح الزواج خاصية بني الإنسان ، والتزاوج لباقي الخلق[12].

2- بالنسبة للمجتمع:

يعتبر الزواج نواة الأسرة ، وأصغر وحدة بنائية للمجتمع ، فيه يتم التعاون بين أفراد الأسرة على تحمل أعبا الحياة ، كما أنه يحافظ على استمرار بقا المجتمعات بتعاقب الأجيال بالذرية ، التي هي النتاج الطبيعي للزواج ، فالزواج هو عقد بين طرفين ، ولكنه ظاهرة مجتمعية يقرها ويعترف بها المجتمع ، وتنشأ من خلالها الروابط الاجتماعية ، وتتعدد الأدوار.

12 الدكتور عبد الرؤوف الضبع ، علم الاجتماع العائلي ، كلية الآداب – سوهاج ، دار الوفا.

ثالثاً: مراحل الزواج:

إن أهم ما يميز مراحل الزواج هي أنها تخضع للعرف والعادات والتقاليد ، وعلى الرغم من هذا فإن قانون الأحوال الشخصية الكويتي قد اشتمل على المواد من (2 إلى 6) التي تحدد مراحل الزواج من الخطبة إلى إتمام الزواج ، ويمر الزواج بالمراحل الآتية:

1- الاستطاعة.

2- الاختيار.

3- الخطبة.

4- عقد الزواج.

5- إتمام الزواج بالدخول.

1-الاستطاعة:

المقصود بالاستطاعة هي أن الإنسان قادر على الزواج ، من حيث توفير المسكن اللائق والذي ترتضيه العروس، والمقدرة على تحمل أعبا الحياة اليومية للأسرة ، وعدم وجود موانع صحية أو شرعية تمنع الزواج ، ومن ذلك: تكافؤ البيئة الاجتماعية ، والاقتصادية، والثقافية للطرفين.

فقد قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «يا معشر الشباب ، من استطاع منكم البا ة فليتزوج ؛ فأنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ؛ فإنه له وِجا »[13].

2- الاختيار:

وفي حال توفر الاستطاعة ، تبدأ المرحلة التالية ، وفيها يتم البحث والتدقيق في اختيار العروس وفق المنهج الذي أقره رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حيث جا في الحديث عنِ أَبي هُريرة ـ رضيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ـ عَنِ النبيِّ ـ صَلّى الله عَلَيْهِ وَسَلّم ـ قال:« تُنْكحُ الْمَرْأَةُ

13 صحيح البخاري "الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه".

لأرْبَع: لمالها، ولِحَسَبها ، ولِجَمَالها ، وَلدينها ، فَاظْفَرْ بذاتِ الدِّينِ تَربَتْ يَدَاكَ» (رواه البخاري ومسلم)[14] فهنا إقرار لمبدأ اختيار الزوجة كأساس للزواج.

3- الخطبة:

بعد عملية الاختيار تأتي عملية الخِطبة ، وهي تتم بطريقتين ، هما:

الأولى: الإفصاح بها صراحةً للولي أو للعروس ، وهو المتبع في أغلب الحالات.

الثانية: التعريض للخطبة (التلويح بكلام تفهمه المرأة) ، وفي هذه الحالة يتم استخدام كلمات غير مباشرة للإعلان عن الخطبة.

وقبل الإعلان عن الخطوبة ، فقد جا ت السنة والعرف الاجتماعي بأن يرى العروسان كل منهما الآخر.

4- عقد الزواج:

بعد أن تتم إجرا ات الخطبة ، ورضا كل من الطرفين بالآخر ، يتم عقد الزواج ، ومن الممكن أن يكون قبل الدخول مباشرةً ، أو بمدة طالت أو قصرت ، ولا يترتب على عقد الزواج أي حقوق شرعية ، وإن كان يترتب عليه كافة الحقوق القانونية.

5- اتمام الزواج بالدخول:

وهنا تكتمل المراحل ، وبالتالي تترتب كافة الحقوق الشرعية على عقد الزواج.

رابعاً: شروط الزواج:

لا بد من الإشارة إلى أن هناك اختلافات فقهية بين المذاهب المتعددة في شروط الزواج ، وسيتم هنا عرض هذه الشروط وفقاً لأحكام الأحوال الشخصية للمذهب السني في الكويت ، ويمكن هنا عرض الشروط التي يجب أن تتوافر في الزواج لتكتمل أركانه والتي يمكن أن تقسم إلى الآتي:

14 رواه البخاري ومسلم.

1- شروط الانعقاد.

2- شروط صحة العقد.

3- شروط نفاذ العقد.

4- شروط لزوم العقد.

5- الشروط القانونية اللازمة لصحة عقد الزواج.

وسوف يتم تناول كل من هذه الشروط بشيء من الإيجاز:

1- شروط الانعقاد:

وهي شروط يبطل العقد بدونها ، وهي خاصة بالمتعاقدين ، والمعقود عليه ، والصيغة وتلك الشروط تشمل:

أ - شروط المتعاقدين:

- التمييز.
- سماع وفهم كل منهما للآخر.

ب - شروط المعقود عليه:

- أن تكون المرأة محققة الأنوثة.
- ألا تكون المرأة محرمة على الرجل.

ج - شروط الصيغة:

- اتحاد مجلس الإيجاب والقبول.
- ألا يخالف القبول الإيجاب ، إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن للموجب (وبخاصة في المهر).
- ألا تكون صيغة العقد معلقة على شرط.
- ألا تكون صيغة العقد مضافة إلى زمن مستقبل.
- ألا تكون صيغة العقد مقترنة بتوقيت العقد بوقت معين.

2- شروط صحة العقد:

أ- الإيجاب والقبول من الطرفين.

ب- الإشهاد (الشهود).

اتفق الشافعية والحنفية والحنابلة على أن الزواج لا ينعقد إلاّ بشهود ، ويجب أن تتوافر الشروط الآتية في الشهود:

- التمييز.
- البلوغ.
- السماع لكلام العاقدين وفهمه.
- الإسلام للشهود على عقد المسلمين.
- ألا يقل عدد الشهود عن رجلين ، ولا يعتد بشهادة النسا .
- العدالة: أن يكون الشاهدان من المشهود لهما بأنهما ذوا عدل.
- ألا تكون المرأة محرمة على الرجل.
- ألا يكون الزواج مؤقتاً.

3-شروط نفاذ العقد:

أ - أن يكون كلا العاقدين بالغين عاقلين.

ب- ألا يكون كل من العاقدين أو أحدهما فضولياً ، مثال ذلك: إذا زوج الأخ أخته الصغيرة مع وجود أبيه ، فإن العقد لا يكون نافذاً ، بل يكون موقوفاً حتى يحصل على موافقة الأب.

4- شرط لزوم العقد:

وهي الشروط التي يتوقف عليها استمرار آثار العقد فيصبح ملزماً للطرفين:

أ - ألا يكون العاقد فاقد الأهلية.

ب – إذا زوجت المرأة البالغة العاقلة الرشيدة نفسها.

ج – أن يخلو العقد من الكذب.

د – ألا يكون بالرجل أحد العيوب التي لا يقبلها الطرف الآخر.

5– الشروط القانونية اللازمة لصحة عقد الزواج:

أ – ألا يقل سن الزوج والزوجة عن خمس عشرة سنة.

ب – تمييز العاقدين.

و يمكن تحديد شروط الزواج كما يقرها المشرع في المجتمع الكويتي بالآتي:

- الرضا والقبول من الطرفين.
- شهادة رجلين مسلمين عاقلين بالغين ـ لزواج المسلمين.
- موافقة ولي أمر الزوجة.
- الإشهار بين الناس.
- المهر (مقبوض أو مؤجل).

وتوثيق العقد ليس من شروط الصحة ، ولكن لضمان الحقوق والواجبات وتحمل المسؤوليات فقد أقر المشرع الكويتي ضرورة توثيق العقد لدى الجهات الرسمية.

خامساً: أنواع الزواج:

1– الزواج الذي لم يسبقه آخر:

وهو الزواج الذي يتم لأول مرة بين زوجين ، ولم يكن الزوج قد سبق له الزواج من قبل.

2– الزواج الجديد:

وهو الزواج الذي يتم بين زوجين قد سبق للزوج فيه الزواج من قبل ، ويعتبر الزواج جديداً ـ أيضاً ـ في الحالات التي تعود فيها الحياة الزوجية بين المطلقين سيرتها الأولى ، بعد أن يكون قد حدث لكليهما زواج من آخر لمدة طالت أو قصرت.

3- التصادق:

وهو تسجيل لزواج لم يوثق أمام الجهات المختصة في دولة الكويت ، والذي يتم بين زوجين بتاريخ حدوثه بينهما ، مهما طالت مدته ليكتسب عقد الزواج الصفة الرسمية.

4- الزواج الرجعي:

وهو استئناف الحياة الزوجية بين زوجين سبق طلاقهما طلاقاً رجعياً للمرة الأولى أو الثانية، ويتم قسراً عن الزوجة ، فيعقد دون مهر جديد قبل انتها ثلاث دورات شهرية ، أو قبل وضع المولود إن كانت المطلقة حاملاً.

سادساً: الزواج وتكوين الأسرة:

يعتبر الزواج نظاما اجتماعيا وبيولوجيا ، فالزواج يخرج عن كونه نسقا ثقافيا تلعب العادات والتقاليد دورا مؤثرا فيه ، ومحددا لنمطه وشكله ضمن إطار الثقافة ، ويمتد ليشمل جانبا بيولوجيا يحدد ويرسم شكل الأسرة ونمطها ، وطرق توزيع الجينات فيها ومن خلالها فالقضايا البيولوجية ليست مفصولة عن القضايا الثقافية عند مناقشة نظام الزواج ؛ فالأسرة تتكون وتتشكل وفقا لهذا المنظور البيوثقافي ، ولذلك فإن قضية الزواج مسألة ثقافية تختلف من ثقافة لأخرى ، ومن مجتمع لآخر.

هناك عدة منطلقات ثقافية وبيولوجية تتعلق بالزواج ، تحدد وتشكل الأسرة ، وتظهرها إلى حيز الوجود ، وهي تلك المتعلقة بعملية الاختيار ، وتحقيق القدر المناسب من الأمن الاجتماعي والطمأنينة وكذلك الشعور بالحالة أو الوضع الطبيعي الذي يمارسه ويشترك فيه الأفراد في المجتمع[15]، وبالنظر إلى مفهومي الزواج والأسرة من حيث التعريف ، فإن اللفظين يعبران عن مسألتين مختلفتين ، ولكنها في الوقت نفسه يعتبران مفهومين مرتبطين ؛ فالزواج عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنسا ، بينما الأسرة هي تلك التي تجمع ما بين الزواج والإنجاب إضافة إلى ذلك ، فالأسرة تشير إلى مجموعة من المكانات الاجتماعية والأدوار التي يكتسبها الفرد عن طريق الزواج والإنجاب ، فالزواج ـ وفقا لذلك ـ هو الشرط الأساسي والأوّلي لقيام

15 David, Morgan. Ideologies of Marriage and Family Life. In: Marriage, Domestic Life and Social Change: Writings for Jacqueline Burgoyne (1944-88). David Clark (edt.) London and New York: Rutledge (1991). PP. 114-138

الأسرة وتكوينها[16] ، فعملية الجنس والتوالد ، التي تتم في نطاق الأسرة ، هي عملية تحددها مقتضيات ثقافية وبيولوجية ، فتتم عملية التزواج وذلك لإعطا الصفة الجنسية طابع الشرعية من جهة ، ولتسهل الرعاية الاجتماعية والثقافية للأطفال والذرية من جهة أخرى ، وعلى الرغم من أن ذلك يعتبر قاعدة عامة موجودة في جميع المجتمعات الإنسانية ، إلا أن أسباب وأشكال الزواج مختلفة من مجتمع لآخر ، ومن ثقافة لأخرى[17].

الاختلافات في أنماط الزواج وتكوين الأسرة:

لعل الزواج وتكوين الأسرة يختلف من مجتمع لآخر ، ومن ثقافة لأخرى ، فالوضع في المجتمع العربي ـ على سبيل المثال ـ يحمل طابعا مميزا ومختلفا عن الحالة الراهنة في المجتمع الغربي ؛ فالزواج في المجتمع العربي يتميز بعدة خصائص ، تتكون من خلالها الأسرة العربية بشكل عام ، فهو يعتبر شأنا عائليا ومجتمعيا أكثر منه شأنا فرديا ، فالأسرة والزواج تنشأ وفقا لقواعد تقرها العائلة وليست الفرد ، «فالتقاليد تنظر إلى الزواج على أنه وسيلة لإنجاب الأولاد واستمرار الجنس البشري» ، والزواج ـ أيضا ـ في المجتمع العربي يقوم بشكل أساسي على الزواج ضمن الجماعة القرابية ، وذلك بكونها ـ أيضا ـ مسألة عائلية مجتمعية بالدرجة الأولى، وبذلك ، فإن المهر يتحدد وفقا لهذا النمط من الزواج ، حيث يكون من مميزات الزواج بين الأقربا هو دفع قيمة أقل منه عن الزواج بين غير الأقارب أو خارج نطاق الأسرة والعائلة إضافة إلى ذلك ، نمط تعدد الزوجات ، والذي يعتبر من الأنماط الموجودة ، وإن كانت محدودة وتنتشر بين فئات محددة في هذا المجتمع، الأمر الأخير والمهم ـ أيضا ـ في تكوين الأسرة ونمط الزواج ، هو خضوعه إلى أحكام شرعية مستمدة من الديانات السماوية ، فالزواج في المجتمع العربي يتشكل وفقا لتعاليم دينية مقدسة وأحكاما شرعية[18] ، وهذه بطبيعة الحال تعتبر جميعها معطيات وأنماطا تحدد وتشكل الأسرة العربية في المجتمع العربي ، والتي تعتبر في النهاية مختلفة عن الأسرة وتكوينها في المجتمع الغربي ، فالأسرة تنشأ وتتكون وفق ضوابط وقوانين اجتماعية ، وإن اختلفت في طبيعتها من مجتمع لآخر ، ومن ثقافة لأخرى ، فالقضية هنا مرهونة بالبنا الأساسي الاجتماعي للثقافة السائدة.

16 سنا الخولي. الزواج والعلاقات الأسرية. بيروت : دار النهضة العربية (1983).
17 عمر رضا كحاله. الزواج. ج1. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1980 ص 6-10.
18 حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، (1986) ص: 197 - 213.

الفصل الثاني

التشريعات المنظمة للزواج والأسرة

اهتم المجتمع الغربي بشكل كبير بالأسرة ، وأظهر اهتماما بالغا بها لا سيما في العقود الأخيرة ، بعدما شعر هذا المجتمع بمؤشرات خاصة تقود إلى انهيار هذا النظام ، حيث ظهرت وطفت على السطح العديد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالأسرة ، والدرجات المنخفضة المسجلة من حالة عدم الاستقرار الأسري لهذه المجتمعات ، فسرعان ما استعادت هذه المجتمعات المتقدمة قواها ، ولملمت شتاتها ، بعدما تأثرت بالثورة الصناعية ، والانغماس في عالم الماديات ، إلى الاهتمام بالأسرة وشؤونها وقضاياها ؛ إيمانا منهم بأن أساس استقرار المجتمع هو الأسرة ، ولا يمكن أن يتحقق الاستقرار داخل المجتمع دون أن يكون هناك استقرار داخل مؤسسة الأسرة، ولقد خرجت دعوات متعددة للمناداة بالدين كضمان لبقا الأسرة في وضعها المستقر ، بعدما كانت هناك هجرة عنه وعن تعاليمه إبان الثورة الصناعية التي شهدتها أوربا والدول المتقدمة، ولقد ظهر هذا الاهتمام الخاص بالأسرة جليا في السياسات الحكومية ، وظهر بشكل واضح على ألسنة الوزرا والمسؤولين ، وحتى رؤسا الدول ؛ فها هم الرؤسا الأمريكيون ـ على سبيل المثال ـ ركزوا في برامجهم الانتخابية على الأسرة ، وأن أوجه الصرف الاقتصادي لا بد أن يتم توجيهها إلى هذه المؤسسة ، والتحدث عن الأسرة واستقرارها ، والمشكلات التي تتعرض لها ، وسبل مواجهتها.

ولقد نصت القوانين والاتفاقيات العالمية على أهمية احترام حقوق الإنسان كافة ، ومراعاة المساواة بين الرجل والمرأة ، فقد جا في البيان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م ، في مادته الأولى ، أنه: «يولد جميع الناس أحرارا ، متساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخا» وورد في مادته الخامسة: «لا يعرّض أي إنسان للتعذيب ، ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية ، أو الحط من الكرامة»[19]. وفي الوثيقة الأولى بإعلان القاهرة لحقوق الإنسان ، الصادرة من منظمة مؤتمر العالم الإسلامي بالقاهرة عام 1990م ، ما يؤيد احترام الإنسان وحرمة ظلمه واحتقاره كما ورد في الوثيقة الثانية لمشروع حقوق الإنسان في الإسلام ، والمقدمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المادة الرابعة بأن: «المرأة شقيقة الرجل ، ومساوية له في الإنسانية ، ولها من الحقوق مثل ما عليها من الواجبات ، وللرجل عليها درجة القوامة والرياسة للأسرة ، ولها شخصيتها

19 انظر: إبراهيم عبدالله سعدان ، حقوق الإنسان ، بحث بمجلة البحوث الأمنية السعودية ، ع 22/ ذو الحجة ، 1426هـ.

المدنية وذمتها المالية المستقلة ، والاحتفاظ باسمها ونسبها»[20]، و قد حددت هذه المواثيق أطر التعامل مع الآخر خارج وداخل نطاق الأسرة، فالعلاقة الزواجية لا يفترض أن تخرج عن هذه القواعد الإنسانية التي تم إقرارها.

لقد نظمت التشريعات المحلية العديد من أساليب وطرق الحياة ، والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، وقد اهتمت هذه التشريعات الصادرة بما يتعلق بنظام الأسرة والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بها ، وتضمن هذا التنظيم في الدستور الكويتي وفي القوانين التي انبثقت منه واعتمدت عليه. والدستور هو عقد اجتماعي ، يتفق عليه أفراد المجتمع بكافة شرائحة وأطيافه ، وهو ـ أيضا ـ أداة لتنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى تنظيمه للعلاقة بين الحاكم والمحكوم وفق غطا وأطر قانونية، ولا شك أن الدستور احتوى على العديد من المضامين والمفاهيم الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والتربوية ، في مضمونه ؛ بحكم كونه عقدا اجتماعيا ، يضع الأطر القانونية لطبيعة هذه العلاقة، ولعل المضامين الاجتماعية واضحة وجلية في مواد الدستور ؛ فهناك العديد من هذه المضامين التي يمكن مناقشتها وتوضيح كل بعد من أبعادها ، ويمكن إبراز أهم هذه الأبعاد للمضامين الاجتماعية في موضوع الأسرة والتي تعرض لها الدستور ، بحكم كون الأسرة من أبرز هذه المضامين الاجتماعية ، فيرتبط الدستور مع المؤسسة الاجتماعية الأولى للمجتمع وقوام بنائها.

ولقد أكد المشرع الكويتي على أهمية الأسرة في حياة المجتمع المحلي ، وأهمية خلق أسرة مستقرة تحقق من خلالها البنا الرئيسي للمجتمع ، فكان ذلك واضحا من خلال مواد الدستور، وبالتحديد من خلال الباب الثاني/ المادة التاسعة من الدستور الكويتي ، التي تنص على أن «الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، يحفظ القانون كيانها ، ويقوي أواصرها ، وتُحمى في ظلها الأمومة والطفولة»[21]، كما جا في المادة العاشرة: «ترعى الدولة النش ، وتحميه من الاستغلال ، وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي»[22]، وجا ـ أيضا ـ في المادة الحادية عشرة: «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة ، أو المرض ، أو العجز عن العمل ، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي

20 صحيفة الأهرام ، القاهرة ، مجلد 2 ، عام 2003 ، ص 245.
21 دستور دولة الكويت ، الباب الثاني ، المادة 9.
22 دستور دولة الكويت ، الباب الثاني ، المادة 10.

والمعونة الاجتماعية ، والرعاية الصحية»[23].

لقد قدم الدستور الكويتي ، وهو الكيان القانوني الأول في المجتمع ، أوجه حماية الأسرة وكيفية رعايتها ، وقد حدد أوجه هذه الرعاية بالآتي[24]:

1- اعتبار الأسرة أساس المجتمع: كما حددتها المادة التاسعة ، فهي الخلية الأولى وتعكس هذه المادة ملاحظات عدة: أولها: أن الأسرة هي أساس المجتمع وليس الفرد والتي - أيضا - لا تنفي أهمية الفرد ، الذي يعتبر هو الحجر الأساس في الأسرة أما الملاحظة الأخرى: فهي تحديد ثلاثة عناصر لهذه الوحدة الاجتماعية ، تتمثل بالدين والأخلاق، وحب الوطن ، و الملاحظة الثالثة: هي تلك التي ارتبطت بدور القانون الذي يحفظ كيان هذه الأسرة ويقوي أواصرها ، فإضعاف الروابط الأسرية أمر يعد انتهاكا للقانون ، ويلزم كذلك السلطة التشريعية بسن قوانين خاصة تحقق هذا الدور والملاحظة الأخيرة هنا: هي تلك المحددة بأنه في ظل الأسرة تكون الحماية للأمومة والطفولة».

2- حماية الدستور للأسرة من الأخطار الخارجية: يقع على الدولة عاتق حماية الأسرة من المخاطر ، من خلال توفير وسائل التأمين المناسبة من رعاية اجتماعية وكفالة لكافة الشرائح الاجتماعية والعمرية فيها ، والكفالة الواردة نصا في (المادة 11) من الدستور تؤكد على عملية الالتزام التام للدولة لرعاية هذه الشرائح.

3- حماية الدستور للأسرة وأفرادها من الأخطار الصحية: فقد حرص الدستور على «التأمين الصحي للأسرة ، وتوفير رعاية الأمومة والطفولة ، والعناية الطبية ، وإنشا المراكز الصحية المختلفة لرعاية كل من يحتاج إلى رعاية صحية» ، وقد نصت إحدى مواد الدستور (المادة 40) على «الاهتمام بالشباب ، وبنموهم البدني والخلقي والعقلي».

23 دستور دولة الكويت ، الباب الثاني ، المادة 11.

24 موقع الأسرة في الدستور الكويتي ، موسوعة الأسرة ، الجز الرابع ، الديوان الأميري ، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، اللجنة التربوية ، 2007 ، ص ص: 31-36.

4- أوجه أخرى تسن لحماية الأسرة ورعايتها: فقد تبنت بعض من مواد الدستور "تقديم المساعدات لذوي المراكز الاقتصادية الضعيفة، وكفالة التعليم بالمجان ، وإلزاميته» والتي تنعكس بشكل إيجابي على كيان الأسرة المحلية.

ومن خلال هذه المواد ، وغيرها من مواد الدستور الكويتي ، فإنها جميعا تؤكد ـ بما لا يدع مجالا للشك ـ اهتمام وإدراك المشرع الكويتي بالأسرة وشؤونها ، واعتبارها كيانا أساسيا من كيانات المجتمع ، فالأسرة هي أساس المجتمع ، وقوامها في الأبعاد الثلاثة التي تم تحديدها ، والمتمثلة في الدين، والأخلاق، وحب الوطن ، حيث جعل من القانون والتشريعات حماية لها ، وحماية لكيان هذه المؤسسة ، مع حماية عناصرها الرئيسية وفئاتها المختلفة وتقديم الرعاية المناسبة لها ، ومن واقع هذه المواد الدستورية من الممكن أن نستخلص أبرز القضايا الرئيسية التي تطرق لها المشرع ، والتي تتمثل في: التأكيد على أن الأسرة هي أساس المجتمع ، وهذا ما يؤكد إدراك المشرع لأهمية هذه المؤسسة ، والتي وردت في ثلاث مواد تتحدث عن الأسرة بشكل مباشر ، وكذلك التركيز والاهتمام على الشرائح والفئات العمرية ، حيث ركز الدستور بمواده على النش ، والأم والطفل والمسن بشكل مباشر ، وكذلك على الشريحة الضعيفة من المرضى ، هذا بالإضافة إلى توفير الحماية المطلوبة لعناصر الأسرة وأعضائها ، فالدولة مسؤولة عن حماية هذه الأسرة من أي كوارث أو أزمات من الممكن أن تمر بها ، وهو ما يعزز من الإدراك الجلي بدورها وأهميتها ، ومن ثم تقديم الرعاية المناسبة ، وهي هنا لا تكتفي بالحماية المادية فقط ، إنما ـ أيضا ـ تقدم لها الرعاية بكافة أشكالها ، مثل: الرعاية الاجتماعية ، والرعاية الصحية ، والرعاية النفسية ، وغيرها ، وكذلك تفعيل وإعداد القوانين لخدمة مؤسسة الأسرة ، فإعداد القوانين والتشريعات أمر قد أكد عليه الدستور لخدمة ورعاية وحماية الأسرة ، هذا وقد أكد على أن المؤسسات هي المسؤولة عن تحقيق دورها للأسرة ، من خلال ما تقوم به وتقدمه من خدمات ، كل حسب اختصاصه.

هذه مجموعة من البنود التي تم استخلاصها من مواد الدستور الكويتي ، ولا شك أن دساتير العالم المتقدم وقوانينها وتشريعاتها تؤكد على أهمية هذه المؤسسة ، التي تعتبر أساس المجتمع ، ولا شك أن ذلك يعطي تمازجا بين مؤسسات المجتمع ، التي بدأت تتداخل في

عملية الاهتمام بالأسرة وشؤونها ، وهي قضية فرضتها طبيعة المجتمع الذي أصابه التغير الاجتماعي والثقافي وعمليات التحديث ، التي أكدت على أهمية المؤسسات الاجتماعية المتعددة في تقديم الخدمات والرعاية للأسرة ، فالدولة بمؤسساتها الحديثة ، وبما انطلق من دستورها ، أعطت هذه المؤسسة (الأسرة) الرعاية والاهتمام في كيان الدولة الحديثة.

ولا بد من الإشارة إلى أمر هام يرتبط بهذا الموضوع ، فعلى الرغم من أن الدستور قد أعطى أهمية بالغة لهذا البنا الاجتماعي ، إلا أن بعض القوانين والتشريعات الاجتماعية لا زالت غير متوافقة مع أهمية هذا الكيان ، فهناك غياب واضح للعديد من المشاريع بالقوانين والتشريعات التي تخص الأسرة ، فإلى هذه اللحظة لا يوجد ـ على سبيل المثال ـ قانون خاص بالطفل يقدم له الحماية المناسبة ، وكذلك لا تعتبر السلطة التنفيذية أو التشريعية الأسرة من مجال أولوياتها ، وهذا ما يتم ملاحظته من خلال جدول الأعمال في الدورات التشريعية الماضية ، وهو ما يؤكد على أن الأسرة لا تعتبر من أولويات اهتمام السلطتين ، على الرغم من تأكيد الدستور عليها ، وأنها تعتبر أساس ونواة المجتمع ، وهي مشكلة تحتاج فعليا إلى دراسة من المهتمين.

لقد وافق مجلس الأمة الكويتي ، استنادا على المواد (2) ، و (9) ، و (49) ، و (65) و(166) ، من الدستور الكويتي ، واستنادا على القانون المدني رقم (67) لسنة 1980 على إصدار قانون الأحول الشخصية الكويتي ، والذي نشر في الجريدة الرسمية ، وعمل به من أول أكتوبر من عام 1984 ، فجا في مواد هذا القانون ما ينظم الزواج من حيث أركانه ، وشروطه ، وأحكامه ، وآثاره، والدعوى الزوجية ، وفرقة الزواج ، والولادة وآثارها. كما تضمن في قضايا الفرقة بالإرادة موضوع الطلاق ، والخلع ، وكذلك الفرقة بالقضا ، والتي تتضمن التطليق لعدم الإنفاق ، والتطليق للإيلا ، والتفريق للضرر وللغيبة والحبس ، أو العيب ، ولاختلاف الدين ، والمفقود ، وغيرها من البنود. وقد تكون هذا القانون من (347) مادة ، تناولت مواضيع متعددة ومتفرقة خاصة بالأحوال الشخصية وقد تم الاستناد في هذه المواد على مذهب الإمام مالك كما جا نصا في المادة (346) من

هذا القانون[25]: و "قد حدد القانون وفقا للشريعة الإسلامية معتمداً على فقه الإمام مالك" فهو كحال القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية في الدول العربية والإسلامية ، أساسه ديني وليس مدنيا، ولقد أكد هذا القانون من خلال مواده المتفرقة، وبشكل واضح وجلي ، قضايا الحقـوق والواجـبات الأسرية ، وتنظيم المسائل المتعلقة بها ، وتحـديد حقوق الزوجين والأبنا ، وكذلك في الحد من المنازعات الأسرية الخاصة بالالتزامات المترتبة على مواضيع متعددة مثل: الخطبة ، وسن الزواج ؛ مما يعطي حماية كاملة للأسرة بأفرادها المختلفين[26].

وهناك من يشير إلى أن "قانون الأحوال الشخصية الكويتي رقم 51 لسنة 1984" يعد من أفضل القوانين في العالم الإسلامي ، وأوسعها وأشملها لقضايا الأحوال الشخصية ، إلا أنه لا يخلو من قصور أو احتياج إلى التعديل ، كما أنه لم تطله تعديلات منذ صدوره ، فكل قانون في العالم يصدر للتطبيق لا بد أن تكون هناك فترة استرجاع لبعض التغيرات التي تحصل أثنا التطبيق، فبعض الدول تسترجع النظر في قوانينها بين فترة وأخرى ، إلا أن قانون الأحوال الشخصية الكويتي يحتاج إلى نظر وتعديل في بعضه لا كله"[27]. ويضيف لذلك "أن المشرع الكويتي عندما وضع قانون الأحوال الشخصية الكويتي استجمع كل ما في مصلحة المرأة ، وقد اعترف هو بذلك في مقدمة القانون ، وأخذ من أقوال الفقها ما فيه مصلحة المرأة" [28].

ومن جوانب النقد الخاص بقانون الأحوال الشخصية ، يشير عميد كلية الشريعة السابق الدكتور محمد الطبطبائي ، إلى "أن قانون الأحوال الشخصية الكويتي في موضوع الطلاق صياغته لم تكن بالشكل المطلوب ، وفيه كثير من القصور ؛ لأنه قد تجد فيه أقوالا عن الطلاق وغيره لم يسبق القول بها من أحد من أهل الفقه ، ولا بد من إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية الكويتي في التفريق للضر ، وغيره من المسائل الفقهية"[29].

25 قانون الأحوال الشخصية الكويتي ، الصادر في الأول من أكتوبر 1984.

26 بدرية عبدالله العوضي ، أستاذ القانون الدولي العام بدولة الكويت ، ورقة في ورشة العمل بدولة البحرين حول مساواة النسا في قوانين الأسرة في المنطقة العربية ، التحولات والاستراتيجيات في الفترة من 19-21 نوفمبر 2005م ، تنظيم الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ، إحيا الخليج ، بوابة المرأة ، ص 1.

27 عبدالله الشيباني ، القبس ، الأحد 18/ 1/ 2004 ، العدد: 10993.

28 لمرجع نفسه.

29 محمد الطبطبائي ، القبس ، الأحد 18/ 1/ 2004 ، العدد: 10993.

لقد حاولت القوانين بشكل عام حماية الأسرة ، حيث تعتبر الأسرة هي النواة الرئيسية للمجتمع ، وهي المكون الأساسي والرئيسي له ، ولذلك تحرص الدول كافة على التركيز عليها وحمايتها ، وتقديم الرعاية المناسبة لها ، فالمشكلات التي تنتج داخل المجتمع ما هي إلا انعكاس للمشكلات التي تحدث داخل نطاق الأسرة ، فإن صلح حال الأسرة صلح معها حال المجتمع ، ولذلك ، جا الحرص على خلق كيان أسري قويم قادر على التكيف مع المتغيرات ومع المعطيات البيئية المحيطة ، ولقد جا ت مجموعة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية داخل المجتمع الخليجي لتتلا م وتتوافق مع معطيات هذا المجتمع ، وتكون قادرة على التكيف معه ، من خلال مجموعة من الخدمات والمساعدات المتعددة التي تقدمها.

ولذلك ظهرت مجموعة أخرى من التشريعات والقوانين التي تحمي كيان الأسرة وأعضائها ، فقد ظهر ـ على سبيل المثال ـ قانون خاص بالمساعدات المالية للأسر المحتاجة ، حيث اهتمت الدولة بتقديم مساعدات مالية للأسر المحتاجة ؛ انطلاقا من مبدأ التكافل الاجتماعي ، فهي تقدم العون المادي لتلك الأسر التي فقدت عائلها ، أو نتيجة لمرضه ، أو عجزه ماديا ـ كما هو حال أسر المسجونين ـ وتقدم كذلك المساعدات لمن تعرض للنكبات ، مع إقرار القانون لأعبا إضافية للأسر لأغراض اجتماعية ، فقد حدد القانون بعض الفئات التي تتلقى المساعدات مثل: "الأرملة التي تعول أطفالاً وتوفي زوجها وليس لها عائل ، والمطلقة التي تتعدى فترة العدة الشرعية وتحتضن أطفالاً من مطلقها وليس لها عائل ، ومن بلغ الشيخوخة وتجاوز سن الستين عاماً وليس له عائل وهو مسؤول عن زوجة وأبنا ، وأسر المسجونين والتي صدر حكم قضائي ضد رب الأسرة وذوي العاهات وهو من يعجز كلياً أو جزئياً عن كسب عيش أسرته ، والمريض وهو من لا يستطيع القيام لكسب عيشه وعيش أسرته ، والعاجز مادياً وهو من قل دخله هو وعائلته التي يعولها من زوجة وأبنا ، وكل من يثبت التحاقه بالمدارس واستمراره في التعليم ابتدا من مرحلة التعليم الإلزامي ولا عائل له ، وكذلك الكويتية المتزوجة من غير الكويتي وأولادها منه في حالة عجز الزوج" ، وتقدم المساعدات من خلال الوحدات الاجتماعية[30]. وقد جا ت

30 اتفاقية حقوق الطفل ، 2010 ، الأمم المتحدة ، التقارير الدورية الثانية للدول الأطراف المقرر تقديمها في عام 1998: الكويت.

حالات الطلاق في مقدمة من يتقاضون المساعدات الاجتماعية في الكويت ، وتليها حالات الشيخوخة وكبار السن ، ثم العجز المادي ، فالمرضى من ذوي العاهات[31].

وقد وضعت الدولة مجموعة من السياسات الخاصة بحماية الأسرة ضمن خططها الإنمائية والتي تضمنت تعزيز دور الأسرة ، ورعاية النشى ، وترسيخ النمط الإنتاجي ، والارتقا بمستوى الخدمات الاجتماعية ، والمحافظة على الزيادة الطبيعية للمواطنين ، وتكثيف الجهود الخاصة بالأسرى والمفقودين ، وغيرها[32]، هذا وقد قامت مؤسسات أخرى تهتم وتعنى بشؤون الأسرة ، مثل: مكتب الإنما الاجتماعي ، والذي يعنى ويهتم بدراسة المشكلات التي نشبت ما بعد الاحتلال العراقي لدولة الكويت ، ومكتب الشهيد ، الذي يقدم الرعاية الاجتماعية لأسر الشهدا في المجتمع.

31 عبدالوهاب الظفيري ، الرعاية الاجتماعية ومستقبل الوقف ، مرجع سابق ، ص 96.

32 عبدالوهاب الظفيري ، السياسة الاجتماعية في الكويت ، الكويت: مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، ص: 132 - 156.

الفصل الثالث

المشاكل الزوجية الرئيسية في المجتمع الكويتي وفق الدراسات السابقة

المشاكل الزوجية الرئيسية في المجتمع الكويتي وفق الدراسات السابقة

أولاً : مشاكل ما قبل الزواج ، وآثارها.

ثانياً : مشاكل أثناء الحياة الزوجية ، وآثارها.

ثالثاً : الأسباب التي تؤدي إلى الانفصال والطلاق.

لقد تم إجـرا العـديد من الدراسـات التي اهتمت بدراسـة المشـاكل الحياتية الزواجـية ، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى الطلاق ، ومنها ما انفرد بدراسة ظاهرة الطلاق مباشرةً ، والوقـوف على أسبابها ، ودراسات أخرى اهتمت بالمشاكل التي تجابه الأسرة الكويتية ، والآثار المترتبة على هذه الظاهرة، و قد تنوعت هذه المشكلات ، والتي غالباً ما تكون من الأسباب الحقيقية للطلاق. ويمكن الإشارة إلى أن من مشاكل الزواج ما هو متعلق بالظروف الحياتية قبل الزواج ، ومنها ما هو متعلق بالمشاكل الزواجية الحياتية للزوجين أثنا الزواج ، ومنها ما هو راجع للآثار الناجمة عن الانفصال ، وبالتالي سوف يتم تناول مشاكل الـزواج الرئيسية في المجتمع الكويتي وفق الدراسـات السابقة ، من خلال هذه المحاور الثلاثة ، والتي تتمثل بالآتي:

أولاً: مشاكل ما قبل الزواج ، وآثارها[33]:

هناك مجموعة من المشاكل التي قد تطرأ قبل الزواج ، أي قبل الحياة الزواجية ، ويمكن عرض أبرز هذه المشاكل بالآتي:

1- ارتفاع قيمة المهور:

يعتبر ارتفاع القيمة المادية للمهور من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الشاب قبل الزواج ، ففي إحدى الدراسات المحلية[34] أشارت النتائج فيها إلى أن غالبية أفراد العينة التي تم تطبيق الدراسة عليهم يَرَوْن أن القيمة الخاصة بالمهر تعتبر مرتفعة داخل المجتمع الكويتي ، وقد جا ت إجابات الذكور أكثر تعبيراً عن هذا الواقع بالمقارنة بالإناث ، وذلك بحكم أنهم هم المعنيون. وفي دراسة أخرى[35] أشارت النتائج إلى أن المهور ترتفع عند المتزوجين من غير الأقارب بالمقارنة بزيجات الأقارب، و بشكل عام ، تعتبر مشكلة المهور والتباهي بها من أبرز المشكلات التي يمر بها المجتمع المحلي.

---

33 يتم التعبير على أنها مشكلة بغض النظر عن مدى موافقتنا أنها مشكلة بالمعنى الحقيقي أو بمعنى الصعوبة.

34 فهد عبدالرحمن الناصر ، القيمة الاجتماعية للمهور في المجتمع الكويتي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد (4): 37.

35 Al-Kandari, Yaqoub and Poirier, Frank, Modernization and Family in Kuwait, The Educational Journal (60), 15, 225-239

2- تأثيث بيت الزوجية:

تعتبر هذه (المشكلة) خاصة بالمجتمع العربي بأكمله تقريباً ، وتخلق فجوة بين الزوجين في بعض المجتمعات ؛ وذلك لعدم استطاعة الشاب توفير مستلزمات المنزل.

3- تكاليف ليلة الزفاف:

من العادات السيئة جداً في أغلب البلدان العربية ، وكذلك في المجتمع الكويتي الإسراف في الإعداد والتجهيز للأفراح ، مع العلم بأن الشباب في مقتبل العمر يعاني من ضيق مادي ، ولم يتم تكوين نفسه اقتصادياً.

4- الخوف من الزواج:

ليس المقصود الخوف من العملية الحيوية والفسيولوجية للزواج ، وإنما المقصود الخوف من تحمل المسؤولية ، وما يترتب عليها من أعبا الحياة العائلية ومجابهة المشاكل الحياتية للزواج.

5- البحث عن مكان للسكن:

من أبرز المشكلات التي تواجه شباب اليوم هو البحث عن سكن مناسب ، في ظل ارتفاع كبير وملحوظ للإيجارات ، فعلى الرغم من الدعم الحكومي المقدم للشاب والمقدر بـ (150) ديناراً شهريا لمن لا يملك سكناً ، إلا أن ارتفاع الإيجار أصبح من أبرز المشكلات الاقتصادية ، ولا سيما أن مدة الانتظار للسكن الحكومي في زيادة ووصلت إلى ما يقارب 15 عاماً.

6- صعوبة الاختيار لشريك الحياة:

من المشاكل الأخرى صعوبة اختيار شريك الحياة ، فبين ضغوط متطلبات الزواج والعادات والتقاليد المتبعة في إجرا ات الزواج ، وبين مقدرة الأزواج على القيام بهذه المتطلبات ، تضيع أصول الاختيار ، فهناك اتساع للدائرة الزواجية في المجتمع الكويتي

الحديث والمعاصر ، فبعد أن كانت الدائرة الزواجية محصورة في الأقارب ، اتسعت إلى دائرة أكبر حصل من خلالها صعوبة في عملية الاختيار.

7- فقد المفاهيم الشرعية للزواج:

إن فقد المفاهيم الشرعية للزواج يفقد الزواج قيمته الحقيقية كوسيلة لطاعة الله وتعاقب الأجيال ، والحفاظ على المجتمعات.

8- المغالاة في الشروط العائلية:

وفقا للعادات والتقاليد التي تتمتع بها المجتمعات القبلية ، مثل المجتمع الكويتي كانت الشروط العائلية ميسرة من حيث بد الشاب والفتاة حياتهما الزواجية. أما الآن وبعد عمليات التحديث وتطور الحياة ، أصبحت متطلبات الأسر معقدة أمام الشباب من الجنسين ، فمن المشكلات التي طرأت أن أهل العروسين أصبحوا يبالغون في إظهار طلباتهم ، والضحية في النهاية هو الشباب المقبل على الزواج.

9- غياب الوازع الديني لدى الجنسين:

أدى غياب الوازع الديني لدى الطرفين إلى عدم الاختيار الجيد لبعضهما ، فأصبح هناك تركيز على الأمور الظاهرية ، دون التركيز على الجوهر.

الخلاصة:

إن هذه المشكلات وغيرها جعلت هناك أثراً ناجماً عن المشاكل المتعلقة بالزواج ، والذي أدى إلى:

- عزوف كثير من الشباب عن الزواج.
- اعتماد الشباب من الذكور على الوالدين.
- ارتفاع سن الزواج.
- ظهور ظاهرة العنوسة.
- ظهور الفجوة العمرية بين الزوجين.

ثانياً: مشاكل أثناء الحياة الزوجية ، وآثارها:

هذه الأنواع من المشكلات تبرز من خلال ممارسة الحياة اليومية للزوجين ، وما يتبعها من معرفة للقواعد الخاصة بشخصية كل منها للآخر ، ويرى معوض سهير[36] أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: (التمزق ، والإضافة ، والانهيار الخلقي)، ويقصد بالتمزق: فقدان أحد الوالدين وهذا من أخطر المواضيع على الأسرة ، وأما الإضافة ، فهي إضافة مولود جديد للأسرة وما يترتب عليه من زيادة في الأعبا المعيشية ، والانهيار الأخلاقي مثل: الخيانة ، والإدمان وتتنوع هذه المشكلات ، فنجد ارتباط بعضها ببعض لدرجة أنه يصعب الفصل بينها ، ومن أبرز المشكلات الزواجية ما يمكن عرضه بالآتي:

1- تعدد الزوجات:

إن نظام الزوجة الواحدة[37] هو المنتشر والشائع ، وأما تعدد الزوجات فهو نادر استثنائي، وقد أباحته الشريعة الإسلامية لأسباب متنوعة ومتعددة. إن إقبال الرجل على استخدام حقه الشرعي في تعدد الزوجات قد ينجم عنه بعض المشكلات ، مثل: إهمال الزوجة الأولى ، وعدم الإنفاق على الأسرة ، وما تعاني منه الزوجة الأولى من نقص في الشعور العاطفي ؛ فتتحول للسلوك العدواني تجاه الزوج والأسرة الجديدة في بعض الأحيان.

2- تدخل الأهل:

في أغلب الأحوال يؤثر تدخل الأهل سلباً على حياة الزوجين ، ويسبب عدم وجود خصوصية لحياتهما.

3- اختلاف الطباع:

وهذا أمر طبيعي بين الزوجين ، وبالتحديد خلال السنة الأولى والثانية.

36 معوض سهير ، علم الاجتماع الأسري ، جامعة الملك فيصل – كلية التربية/ بنات.

37 بن فليس نادية ، تعدد الزوجات في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، رسالة ماجستير ، 2005.

4- الخيانة الزوجية:

استباحة خيانة طرف للآخر يرجع لإهمال أحد الطرفين للآخر ، أو لغياب الوازع الديني والأخلاقي لأحدهما.

5- عدم تحمل المسؤولية:

اعتماد الشباب على والديهم في حياتهما الزوجية ، وفي القيام بتكاليف الأعبا الزواجية ، يجعل البعض غير قادر عن الانفصال عن والديه ، كما أن ارتفاع الأسعار وانخفاض أجورهم تجعلهم غير قادرين على تحمل مسؤولية الحياة الزوجية وأعبائها.

6- الخلافات الزوجية:

تنشأ الخلافات الزوجية في بداية الحياة الزوجية ، وبالتحديد في المراحل الأولى منها.

7- الإسراف المالي والتبذير:

من الأمور التي ترهق الأسر الكويتية الإسراف في الإنفاق ، والبذخ الشديد على أمور يمكن الحد من الإنفاق فيها ، مثل: تكاليف ليلة الزفاف ، وتكاليف تأسيس السكن وتأثيثه ، والبذخ على الكماليات.

8- البخل:

هذا مرض اجتماعي يصيب بعض الأفراد ، وتصعب معه العشرة ، ويعتبر من أسباب الطلاق الهامة.

9- اللجوء للشعوذة:

يظهر هذا العنصر عند غياب الوازع الديني لدى الأفراد ، فبدلاً من أن يتجّهوا للأسلوب العلمي في حل مشاكلهم ، يتجهون إلى الشعوذة والجن ، وما إلى ذلك ، لحل مشاكلهم وتحقيق أحلامهم ، وقد انتشر هذا الأمر بشكل كبير في المجتمع المحلي.

10- عدم الإنجاب:

هذه المشكلة تقابل الشباب في بداية حياتهم ، وهي ترجع لعدم تحقق الوفاق الجنسي بين الطرفين ، أو لضعف أحدهما ، أو لأسباب أخرى تحول دون ذلك.

11- عدم توفير المنزل المناسب:

سوا بالعيش لدى الوالدين ، أو أن يكون المنزل نفسه لا يناسب الزوجين ، ولكن المسائل هنا نسبية ، ويمكن التوصل لحلول.

12- استخدام العنف:

استخدام العنف في التعامل يؤدي لفتور الحياة الزوجية ، واستخدام العنف هنا المقصود بأشكاله المختلفة البدنية والمعنوية واللفظية والنفسية.

13- عدم الاهتمام:

عدم اهتمام أحد الزوجين بالآخر وهو الذي يؤدي لفتور الحياة الزوجية، وتعميق الخلافات ، وميل للسلوك العدواني للطرفين.

14- الأمراض:

مثل وجود الأمراض المعدية ، أوالأمراض الجنسية ، والتي يستحيل معها استمرار الحياة ، وتسبب كثير من المشاكل ولكن يحول الحيا أحياناً دون الإباحة بها.

15- الأبناء والحضانة:

الأثر العائد على الأبنا من المشاكل الزوجية يكون في حال مناقشة الأمور أمام الأبنا وبالتالي يعانون من مشاكل نفسية ، ويميلون للعدوانية ، بالإضافة إلى إهمال الزوجة للأبنا ، وترك أبنائها للخادمة لمراعاة شؤونهم.

16- عدم التوافق:

عدم وجود توافق زواجي بين الطرفين ، على جميع المستويات ، هو أحد الأسباب الهامة لحدوث المشاكل الزوجية.

الخلاصة:

إن هذه المشكلات التي تحدث أثنا الحياة الزوجية جعلت هناك أثراً ناجماً على الزوجين والأبنا والأسرة والمجتمع ، ومن أهم هذه الآثار:

- عدم استقرار الأسرة ، وبالتالي المجتمع ؛ حيث إن المشاكل تفقد الإحساس بالمشاعر والعواطف.
- التأثير سلباً على إنتاجية المجتمع ؛ لأن كلّا من الرجل والمرأة غير مستقر فلا ينتج بكل طاقته.
- توسيع الهوة بين الآبا والأبنا بسبب كثرة المشاكل في الأسرة ، وانشغال الكل بها.

بالإضافة إلى أنه غالباً ما تنتهي مثل هذه المشاكل بالطلاق ، أو تؤدي إلى أمراض نفسية واجتماعية تصيب الأفراد والأسر والمجتمعات.

ثالثاً : الأسباب التي تؤدي إلى الانفصال والطلاق[38]:

هناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن بعض الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى حدوث الطلاق داخل المجتمع المحلي ، وقد تم تناول عدد كبير منها بالتحليل والعرض ، وهناك من يعيد هذه الأسباب إلى قضايا مثل: اختلاف الطباع ، وتدخل الأهل وسو العشرة، واختلاف الجنسية ، وفارق السن ، والعقم وعدم الإنجاب ، ومرض أحد الزوجين ، وعمل الزوجة ، والعامل الجنسي[39] ، أو عدم التوافق بين الزوجين وعدم مراعاة الحقوق الزوجية ، وتعدد الزوجات، والعجز المادي للزوج ، وسو السلوك والإهمال لشؤون واحتياجات المنزل، والاشتراك في المعيشة بالمسكن مع آخرين من الأهل والغيرة وعدم الشفافية

38 انظر: يعقوب يوسف الكندري ، التغير والحداثة: الأسرة الكويتية نموذجا ، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

39 سلوى عبدالحميد الخطيب ، الطلاق وأسبابه من وجه نظر الرجل السعودي ، مجلة جامعة الملك سعود ، 1993 ، 5 (1): 205 - 242.

بين الزوجين ، ونمط الشخصية ، والضعف الأسري ، والخيانة لأحد الزوجين[40]، وهناك من ربط الطلاق بأسباب تربوية ، واجتماعية ، واقتصادية [41]، وهناك من ربطها ببعض العوامل الأخرى كالعمر ، والتعليم، والإنجاب ، ومستوى الدخل ، وغيرها من العوامل[42]، وقد أدخلت إحدى الدراسات عنصر الإنترنت كمتغير حديث لمشكلة الطلاق وسبب لوقوعه[43]، في حين أكدت دراسات أخرى على أهمية الحوار بين طرفي العلاقة الزوجية (القشعان ، 1995).

وهناك من صنف أسباب الطلاق حسب بعض الصفات مثل[44]:

1- أسباب شخصية:

مثل: ضعف الشخصية ، التردد ، دوام الشكوى ، تقلب المزاج ، ضعف لغة الحوار والتفاهم.

2- أسباب اجتماعية:

مثل: عدم الاحترام والتقدير ، إهمال مسؤوليات الأسرة ، واستخدام العنف اللفظي والبدني.

3- أسباب صحية:

مثل: شرب الخمر ، وإدمان المخدرات ، العقم وعدم الإنجاب ، أمراض معدية، غياب النظافة العامة ، التهابات جلدية ، الشذوذ ، العجز الجنسي.

---

40 انظر:

محمد عيسى برهوم ، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ، مجلة العلوم الاجتماعية ، 1977، 1: 7 - 36.

فهد الثاقب ، المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي: الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، الكويت: جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، 1999.

نورية مشاري الخرافي (د.ت) ، أسباب الطلاق ين الكويتيين حديثي الزواج: قبل الخلوة ، بعد الخلوة ، بعد الدخول ، دراسة غير منشورة ، الكويت: وزارة العدل ، إدارة الاستشارات الأسرية.

عبدالرؤوف الجرداوي و عبدالله غلوم الصالح ، مطلقات صغيرات في المجتمع الكويتي ، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، 1996.

41 لجنة تنسيق العمل النسائي في الخليج والجزيرة العربية ، الأسرة والطفولة: بحوث ودراسات المؤتمر الإقليمي الرابع للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، 15 - 18 ديسمبر 1988 ، الكويت: مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر ، 1988.

42 علية حسن حسين ، الطلاق في المجتمع الكويتي ، الكويت: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، 1978.

43 إحسان صالح طيب ، الطلاق والمطلقة والإنترنت ، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول للجنة العليا لجائزة الأم المثالية للأسرة المتميزة ، دولة الكويت ، تحت عنوان: الأسرة العربية من منظور معاصر ، خلال الفترة من 5 - 7/ 5/ 2008.

44 عبدالوهاب الظفيري وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص : 142-150.

4- أسباب نفسية:

سو السلوك ، والغيرة ، التسلط والعناد ، الغضب الشديد.

5- أسباب دينية:

ضعف الوازع الديني ، المعاشرة المحرمة ، التفريق بين الزوجات في المعاملة ، الهجر غير المبرر ، التساهل في إجرا ات الطلاق ، الخيانة الزوجية.

6- أسباب صورية:

الحصول على قرض الزواج ، الحصول على إعانة اجتماعية ، الحصول على الجنسية وخطأ ارتكب قبل الزواج.

فهذه مجموعة من العوامل أو الأسباب التي أدت في النهاية إلى حدوث الطلاق داخل المجتمع ، ولعل جميع هذه الأسباب والعوامل من الممكن تصنيفها على أنها أسباب خاصة ، وليست عامة رئيسية أدت إلى تزايد وتنامي حالات الطلاق داخل المجتمع المحلي فهناك عناصر أو عوامل فرضتها عمليات التغير الاجتماعي والثقافي للمجتمع واستخلصت منها أسباب حقيقية رئيسة أدت إلى حدوث مثل تلك العوامل الخاصة التي تم عرضها فلم تكن بأي حال من الأحوال العوامل المذكورة هي تلك العوامل المسؤولة عن الطلاق في المجتمع التقليدي ، على الرغم من وجودها. فعلى سبيل المثال – وكما هو مشار إليه بهذه العوامل – لم يكن ضعف الشخصية ، أو عدم الاحترام والتقدير ، وإهمال مسؤوليات المنزل أو الأسباب الصحية كالعقم، أو النفسية ، أو الدينية ، وغيرها من أسباب الطلاق الرئيسية في المجتمع التقليدي ، فالمرأة في هذا المجتمع ظلها هو زوجها ، كما يقال في الأمثال الشعبية الدارجة ، وفي النهاية هي التي تستر عيوب زوجها وتخفيها مهما كانت ، ولذلك فإن الطلاق لا يقع إلا في أصعب الأمور ، وقد تكون الأسباب نفسها هي أسباب الطلاق في المجتمع التقليدي ، ولكن ـ بكل تأكيد ـ ليست هي تلك التي تؤدي إلى الزيادة في هذه المؤشرات والتنامي في عدد الحالات ، وليست ـ أيضا ـ بالدرجة نفسها من التأثير كما هو الوضع الراهن ، فهناك عوامل رئيسية ، وأسباب حقيقية بأدق تعبير ، على تنامي حالات الطلاق في المجتمع الحديث ، تفرعت منها تلك العوامل الثانوية المذكورة.

ولعلنا هنا من الممكن أن نبرز أهم أسباب الطلاق الرئيسية في المجتمع المعاصر

وتناميه ، والتي أدت إلى ظهور العوامل الأخرى المرتبطة ، ونحصرها في قضيتين أساسيتين يمكن إيجازهما بالآتي:

1- التغير في دور وعلاقات المرأة ومركزها الاجتماعي:

لقد تغير وضع المرأة في الحياة الاجتماعية داخل المجتمع المحلي تغيراً كبيراً ، وإن هذا التغير جا لتعبر عنه القوانين الوضعية ، التي أكثر ما نستطيع أن نصفها بأنها قد ساوت بين المرأة والرجل في كثير من الأمور والقضايا المجتمعية ، وكذلك في الكثير من الحقوق والواجبات ، ولقد نتج عن هذه المساواة ازدياد في تعليم المرأة ، وخاصة التعليم ما بعد الثانوي ، وكذلك ازدياد في اتجاه النسا لسوق العمل ، فالخروج إلى سوق العمل ، والذي قدرت نسبته على أنها الأكبر في المجتمع المحلي بين مجتمعات المنطقة ، كما يشير إلى ذلك أحد الخبرا ، الذي أشار إلى أن المرأة الكويتية احتلت المرتبة الأولى في قطاع العمل ، حيث وصلت نسبتها إلى 42 % من إجمالي قوى العمل المحلية[45] ، وتعليم المرأة المطرد ، والذي وصل إلى التفوق على الذكور في المراحل الجامعية، كما تشير تقديرات الإحصا ات الرسمية [46] ـ قد خلق تغيرا في كيان المرأة ووعيها بنفسها ، وخلق لها ـ أيضا ـ إحساسا بالاستقلالية كما الإحساس لدى الرجل ، فقد اختلف وضعها عن السابق في المجتمع التقليدي ، الذي أعطاها الشعور بالتبعية ، واليوم أصبح الاعتماد على كيانها الفردي.

2- تغير معايير الاختيار الزواجي:

الأمر الآخر ، والذي يعتبر من العوامل الرئيسية ورا تنامي حالات الطلاق ، هو ذلك الذي يرتبط بمعايير الاختيار الزواجي ، والتغير الذي طرأ عليها ، ولقد أشارت إحدى الدراسات[47] إلى مجموعة من التفضيلات الزواجية في المجتمع المعاصر داخل المجتمع المحلي ، والتي اختلفت عما كانت عليه في المجتمع التقليدي ، فمن المعروف

45 رياض بن جليلي ، المرأة والتنمية في الدول العربية .. حالة المرأة الكويتية ، حلقة نقاشية نظمها المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، 22/ 1/ 2008 ، الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، 2008.

46 المجموعة الإحصائية السنوية ، دولة الكويت: وزارة التخطيط ، الإدارة العامة للإحصا ، 2006.

47 خالد أحمد الشلال ، تفضيلات الاختيار الزواجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي ، حوليات كلية الآداب ، الحولية الثامنة عشرة ، الرسالة 125 ، الكويت: جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، 1998.

أن من أكثر الزيجات انتشارا في المجتمع المحلي هي تلك الزيجات التي تحدث بين الأقارب ، أي أن هناك تفضيلا مباشرا وكبيرا للزواج بين الأقارب ، وهذا أحد أبرز المعايير الاجتماعية الأساسية في عملية الاختيار الزواجي ، والذي بدأت ملامحه بالانخفاض في المجتمع المعاصر ، وإن كان لا زال يمارس بشكل كبير[48]، وهذا التفضيل يعكس أن عملية الاختيار تتم بطريقة أسرية ، وليست فردية أي من خلال الأسرة بشكل مباشر ، وبتقرير مصيري منها ، وبما يسمى بـ (الزواج المرتب) والذي ينظم بين أسرتين أكثر من كونه زواجا ينظم من خلال شخصين أو فردين (الزوجين) ، وهذا النظام يخلق نوعا من الانسجام بين الأسر ، ويخلق التزامات أدبية بحق الزوجين ، فنمط الاختيار الزواجي هو النمط المرتب في المجتمع التقليدي. (القشعان ، 1998).

ولقد أدى الأمر إلى حدوث نوع من أنواع التغير في نمط الاختيار الزواجي ، من نمط (الزواج المرتب) إلى (الزواج الحر) ، أو بالأدق (الزواج المرتب الحر) ، حيث تجتمع الأسرة والفرد في عملية الاختيار. ومن خلال معايير التوافق الزواجي ، فإن الزوج في المجتمع المعاصر يبدأ بالبحث عن شريكته بمواصفات متوافقة معه ، مثلاً في التعليم ، والذكا والتدين والثقافة ... وغيرها من الخصائص الثقافية ، وحتى الجسمانية في بعض الأحيان. إن هذا النمط من الاختيار أتاح للفرد أو الزوج في المجتمع المعاصر مساحة أكبر لعملية الاختيار وبالاتفاق مع الأسرة في أغلب الأحيان، وفي المقابل، يأتي أمر آخر يقوم بدور أساسي بإحداث صراع اجتماعي داخلي ، يتمثل فيما يسمى بسيادة النظام الذكوري في مجتمعاتنا المحلية التقليدية وهرمية السلطة ـ كما سماها حليم بركات[49] ـ والذي تميل الأسرة فيه بوضعها الطبقي الداخلي للرجل على حساب المرأة ، وتعطيه بعض الامتيازات الاجتماعية عليها ، فالرجل هو الذي يأمر وينهى ، وهو السيد في بيته الذي يجب أن يطاع وهذه أمور مستمدة من واقع الحياة الاجتماعية العامة في حياة المجتمعات العربية والمحلية مع

48 انظر: يعقوب يوسف الكندري ، زواج الأقارب في الكويت وعلاقته ببعض المستويات الاجتماعية والثقافية ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي ، الرسالة: 252 – الحولية: 27 ، 2006:

Clinical Genetics. 1985, 27(5):483-6 Consanguinity among the Kuwaiti population. Al-Awadi, S. et al.

49 حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.

تفاوت نسبي بينها ، هذه المفاهيم القيمية ، بكونها عناصر غير مادية للثقافة ، تتغير بصورة أقل من التغير الذي يحدث في العناصر المادية ، فهناك تغير بطي في القضايا والمفاهيم القيمية العامة بالمقارنة بالعناصر المادية للثقافة ، مثل تلك المتعلقة بالنظرة الذاتية للرجل في الأسرة ودوره ، مقابل خروج المرأة الفعلي للعمل ، وارتفاع معدلات التعليم لديها ، ففي ظل عقدين من الزمن زاد معدل العمل والتعليم ، وما ترتب عليه من معطيات مادية ، ولكن لم يواجهه التغير نفسه في المفهوم القيمي للرجل.

إن ذلك بحد ذاته يخلق نوعا من أنواع الصراع ، والذي قد يكون أحد نتائجه الطلاق أو الانفصال ، أو حدوث حالة من حالات عدم الاستقرار الأسري. ولعل الصراع هنا يحدث بين أمرين: الأول: رغبة الرجل في اختيار شريكة الحياة متوافقة معه في المستوى التعليمي ودرجة التدين ، ومستوى الذكا والآرا والطرح ، وغيرها من القضايا ، مقابل إدراك المرأة بأهمية تعليمها وذكائها ورأيها في ظل التغيرات التي حدثت على وضعها، أما الأمر الآخر وهو عدم التغير المطلوب والمتوافق ـ إن صحت التسمية ـ مع المنظومة القيمية ، التي تمنح سلطة الرجل والأب على المنزل وعلى الأسرة ، وبما فيها الزوجة ، وفرض الهيمنة على الوضع الأسري ، فينتج من خلال ذلك أمرين متناقضين: رغبة في امرأة متعلمة وواعية ، والآخر فرض هيمنة وتسلط مستمد من قيم تقليدية ، والذي يواجهه وعي وإدراك خاص بالمرأة بذاتها نتيجة للتعليم والعمل ، والاحتكاك بالعالم الخارجي ، بصورة أكثر فعالية مما كانت عليه في السابق.

ولعل هناك مجموعة من الأسباب والدوافع الأخرى التي يمكن أن تكون سبباً أو عاملاً من عوامل الطلاق ، ويمكن عرض بعض من هذه الأسباب ، والمرتبطة بما يسمى بـ (زواج المصلحة) بالآتي:

أ – الإعانات والقروض التي تمنح للمتزوجين ، وهو الذي يسمى بـ (زواج المصلحة) ويرجع وجوده للشباب الذي يبحث عن الثروة ، فيتزوج و يحصل على القرض ، ثم يطلق بعد الاتفاق مع الزوجة أو ولي أمرها في بعض الأوقات.

ب – زواج بعض المقيمين من كويتيين بغرض الحصول على الجنسية ، حيث إن هناك بعض الزيجات يكون أساسها المصلحة فقط ، وبمجرد انتها المصلحة المرجوة يتم الانفصال ، وهذا يرجع لسو اختيار الأهل لشريك الحياة.

الخلاصة:

يمكن التخلص من آثار هذه المشاكل بالتوافق الزواجي ، وهو ما يعرف على أنه مستوى من التآلف بين الزوجين ، قابل للتطور والنمو بقدر ما يحققه ويقدمه أحد الطرفين من تفهم وتقدير لظروف وطبيعة الطرف الآخر ، والذي عليه هو الآخر مقابلة ذلك بالمثل ، ومع مرور وتقدم عمرهما الزواجي ، وما يقدمانه لبعضهما من دعم ومساندة للسلوك الإيجابي والتفاعل الجيد بينهما[50].

ويمكن أن ينقسم التوافق بين الزوجين إلى الآتي:

1- توافق فكري:

أي يوجد تقارب في طريقة التفكير والتعامل مع الأمور الحياتية اليومية ، كما يوجد تقارب في المستوى التعليمي.

2- توافق اقتصادي:

أي يتم الاتفاق بين الزوجين على تحديد أولويات حياتهما ، والعمل معاً على تحقيقها بنظام الأهم فالمهم.

3- توافق اجتماعي:

أي وجود الانسجام والتآلف الاجتماعي ، والمشاركة الفعالة في المناقشات والآرا والأفكار.

4- توافق بيئي:

بمعنى أنه كلما تقاربت بيئة الطرفين في المستوى تقاربت أفكارهما.

5- توافق جنسي:

بمعنى قدرة كل طرف على إشباع حاجة الآخر.

50 محمود إبراهيم قمر فلاتة ، مرجع سابق ، ص: 11.

الفصل الرابع

واقـــع الـــزواج والطـــلاق

فـــي المجـــتمـع الكـــويـــتي

وفـق الدراســات السابقة

واقع الـزواج والطـــلاق في المجـــتمع الكـــويتي وفق الدراسات السابقة

أولاً : التغير الاجتماعي والثقافي وأثره على بناء الأسرة الكويتية.

ثانيـاً : الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي.

ثالثـاً : التغيرات الاجتماعية والطلاق في المجتمع الكويتي.

رابعـاً : الأبعاد الاجتماعية للطلاق.

خامساً : الطلاق في الكويت: أسباب ، وعوامل ، واتجاهات.

سادساً : أثر مشاكل الزواج والطلاق على المجتمع الكويتي.

ويتناول الفصل المحاور التالية:

أولاً : التغير الاجتماعي والثقافي وأثره على بناء الأسرة الكويتية:

لقد كشفت مجموعة من الدراسات عن أثر التغير الاجتماعي والثقافي على الأسرة الكويتية ، والتي أحدثت العديد من المشكلات الاجتماعية التي لم تكن موجودة وحدثت نتيجة لهذه التغيرات ، فقد أوضحت بعض الدراسات الوضع الأسري وتأثير عوامل التغير الاجتماعي والثقافي والتحديث عليه، وأشارت إلى تطور دور الأسرة مع الأخذ بتاريخها ، والهوية الوطنية وعلاقتها بمنظومة القيم الاجتماعية الخاصة بالأسرة الكويتية ، والأسرة المحلية وتأثرها بعملية التحديث ، من خلال عرض مجموعة من التغيرات والمشكلات الاجتماعية والثقافية للأسرة المحلية ، وتطور العلاقة التكافلية بين مؤسسات المجتمع المدني والأسرة ، وأبرزت المشكلات الاجتماعية والأسرية ، والمتمثلة في الطلاق ، والوقوف على الأبعاد والعوامل ، ودور الأسرة في مرحلة من مراحل التاريخ الكويتي الحديث ، والمتمثل في دورها أثنا الاحتلال العراقي الغاشم[51].

وأشارت دراسة أخرى إلى إبراز أهم التغيرات الاجتماعية والثقافية التي مرت بمؤسسة الأسرة داخل المجتمع المحلي وعرض أبرز المشكلات المعاصرة بشكل عام ، فتتعرض إلى موضوع الأسرة الكويتية والدستور ، والتغير في حجم والأسرة ، والانخفاض في قوة ودرجة الروابط الأسرية ، والتغير في النظرة إلى الزواج ، والتغير في مركز المرأة ، والارتفاع في معدلات أمد الحياة ، والانخفاض في معدل الخصوبة ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الطلاق داخل المجتمع ، والتغير في وضع الاستقرار الخاص بالأسرة ، والارتفاع في معدلات العنف الأسري ، وتعرض الأسرة للأعراض والمشكلات الاجتماعية والنفسية ، والمشكلات السلوكية لفئتي المراهقين والشباب ، وكذلك التحديات التي تواجه الأسرة المعاصرة في المجتمع المحلي[52].

51 يعقوب يوسف الكندري (2010) ، التغيير والحداثة: الأسرة الكويتية نموذجا ، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

52 يعقوب يوسف الكندري (2008) ، الأسرة المحلية في مواجهة عمليات التحديث ، ندوة الأزمات والصراعات تحديات تواجه الأسرة والمجتمع ، بالتعاون مع جمعية أصدقا الطفولة ـ الكويت: مكتب الإنما الاجتماعي.

وفي دراسة عن التغير في أدوار ووظائف الأسرة المحلية ، كشفت إحدى الدراسات عن التغيرات الحضارية التي حدثت في مختلف أوجه الحياة في المجتمع الكويتي ، حيث إن غالبية أفراد العينة ـ التي تم تطبيق الدراسة عليها ـ تؤيد عمل المرأة ، مع رفضهم لتربية الأبنا عن طريق المربية أو الخادمة ، وقبول أفراد العينة بمشاركة المرأة بنفقات المنزل ، وهو تغير كبير في دورها ووظيفتها عما كانت عليه في السابق ، بالإضافة إلى قبول فكرة الطلاق ، والتي كانت محرمة في المجتمع التقليدي ، والميل إلى المعيشة في الأسرة النووية[53] وفي السياق نفسه ، وفي التغير الذي طرأ على وضع ووظيفة الأسرة الكويتية ، أشارت إحدى الدراسات إلى تغير وظائف الأسرة في الكويت تغيرا كبيرا واسعا ؛ نظرا لدخول الكثير من الثقافات المادية الأخرى على المجتمع الكويتي ، والتغير في طريقة تربية الأبنا ، والإقبال على التعليم ، وتأثرهن بالثقافة الغربية ، وأثر ذلك على العادات والتقاليد[54]، وكشفت دراسة أخرى عن تحولات في قضية الروابط العائلية والقرابية ، ولم تعتبر الدراسة أن هناك مؤشرا على تفكك روابط العائلة ، ولكن تكيفا مع متطلبات الظروف الراهنة ، وذلك بحكم أن زواج الأقارب لا زال مزاولا ، وهناك تبادل للزيارات الأسرية ، وإعانة الأقارب ومساعدتهم وتقديم الدعم الاجتماعي لهم[55]، كما كشفت دراسة أخرى التغيرات التي طرأت على الزواج في الكويت ، وبالتالي على الأسرة الكويتية ووضع المرأة ، والتغيرات البنائية التي حصلت وأثرت على كيان الأسرة[56].

وكشفت دراسة خاصة عن المهور والتغيرات التي طرأت على ثقافة المجتمع المحلي ، وقد ربطت الدراسة بين المهور وتعليم المرأة ، وعمرها وتعليمها ، وأثر العامل الأسري والنسب بين العائلات المختلفة ، ووعي أفراد العينة المختارة من المجتمع الكويتي بالآثار السلبية لارتفاع المهور ، وازدياد حالات الزواج من أجنبيات ، والعزوف عن الزواج ، وارتفاع معدلات العمر عند الزواج بين الذكور والإناث ، بالإضافة إلى انتشار زيجات أخرى ، مثل: الزواج

53 عدنان الشطي (1998) ، الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية ، حوليات كلية الآداب ، الحولية 18 ، الرسالة 27.

54 وظائف الأسرة الكويتية (1995) ، الكويت: الديوان الأميري ، مؤتمر الأسرة في التشريعات الكويتية.

55 فهد الثاقب (1982) ، الروابط العائلية – القرابية في مجتمع الكويت المعاصر ، حولية كلية الآداب ، الحولية 3 ، الرسالة 10.

56 غنيمة يوسف المهيني (1980) ، الأسرة والبنا الاجتماعي في المجتمع الكويتي ، الكويت: مكتبة الفلاح.

العرفي ، والزواج السري ، فزيادة المهور أثرت على البنا الأسري في المجتمع الكويتي وأثرت على استقراره[57].

وفي دراسة أنثروبولوجية تحاول التمييز بين تكاليف الزواج بين البيئتين الحضرية والبدوية ، كشفت دراسة خاصة أن الأسر ذات الأصول البدوية ترتبط بتكاليف عالية في الزواج ، وهناك تكاليف مرتبطة بما يسمى بالعانية ، وأيضاً زيادة في مظاهر الصرف البذخي للأسرة البدوية في الزواج[58] ، وفي موضوع آخر عن التغيرات في البنا الأسري في المجتمع الكويتي ، تأتي قضية تعدد الزوجات ، التي انخفضت معدلاتها بشكل عام عن المجتمع التقليدي ، وأن الصفة السلبية أصبحت الصفة السائدة لهذا النمط من الزواج، ولقد أشارت الدراسة إلى أن النسا أكثر رفضا للتعددية في الوقت الراهن مع التأثر بالمعطيات والشريعة الإسلامية ، وهناك اتجاه حول أن عملية التعدد ما هي إلا إجحاف بحقوق المرأة وسط هذه التغيرات ، التي غيرت من وضع المرأة في المجتمع المحلي ؛ فهو نمط من أنماط التغيرات الاجتماعية التي أثرت بشكل كبير على وضع الأسرة في المجتمع المحلي ، وأثرت على العلاقات الإنسانية القائمة[59].

وفي دراسة أخرى فسرت العوامل التي ينتشر من خلالها ما يسمى بالزواج المختلط (أحد طرفي الزواج غير كويتي) في المجتمع الكويتي ، وأشارت الدراسة إلى هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى هذا النمط من الزواج ، الذي بدأ ينتشر بشكل كبير ، ويحتل معدلات عالية داخل المجتمع ، مثل: ضعف الإحساس بالمسؤولية ، سو تقدير العواقب المستقبلية الوفرة الاقتصادية في المجتمع الكويتي ، الاختلالات الأسرية في المجتمع ، كثرة الوافدين في الكويت ، وكذلك كثرة سفر الكويتيين إلى الخارج ، وأخيرا سهولة شروط الزواج، ولقد أوضحت الدراسة بعض من العوامل التي تؤدي إلى هذا النمط من زواج الكويتي بغير الكويتية ، والمتمثلة في انخفاض التكلفة ، والزواج المتعدد ، ومعرفة الزوجة الأجنبية بفن

57 فهد عبد الرحمن الناصر (2009) ، القيمة الاجتماعية للمهور في المجتمع الكويتي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، 37 (4).

58 زبيدة أشكناني (2007) ، تكاليف الزواج في أوساط الأسر الكويتية ذات الأصول البدوية ، الكويت ، ص ص: 37 – 62.

59 فهد الناصر ومها غنام (2007) ، تعدد الزوجات في المجتمع الكويتي ، مجلة شؤون اجتماعية: دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص ص: 87 – 128.

التعامل مع الزوج ، والجمال، والعناية بالمنظر ، واحتمالية سرية الزواج ، وتحصين النفس ضد الانحراف ، والمعرفة الأفضل بفن التعامل مع الأبنا ، والرغبة في إنجاب مزيد من الأطفال أما العكس ، وهو زواج الكويتية من غير الكويتي ، فإن من العوامل الخاصة هي: عدم وجود فرصة الزواج من الكويتي ، المعرفة الأكثر بفن معاملة الزوجة ، الالتزام أكثر تجاه الأسرة ، الجاذبية الشخصية ، عدم وجود مشكلات مع أهل الزوج ، الفرص أفضل في السفر والتنقل ، المعرفة أكثر بأساليب تربية الأبنا ، فرصة المعرفة بمجتمعات أخرى، وهناك تفاوت في الجنسيات المفضلة للزواج المختلط ، وفي مقدمتها الجنسيات الخليجية ، ومن ثم اللبنانية ، فالسورية ، فالمصرية ، فالعراقية ، فقد كشفت الدراسة عن تغير اجتماعي ثقافي باختيار زوج أو زوجة من خارج الدائرة الثقافية ، والتي تعتبر من التغيرات في البنا الأسري في المجتمع المحلي[60].

ومن التحولات الجديدة على الأسرة المحلية هو التغير في مفاهيم الاختيار الزواجي فقد حصلت تحولات في قضية الاختيار الزواجي ، وانتقال الزواج من النمط القرابي أو من نطاق القبيلة ، أي المرونة في عملية الاختيار والاتساع في هذا الاختيار ، وقد أشارت إلى ذلك بعض من الدراسات المحلية[61]، و هناك دراسات أخرى أشارت إلى التفضيل في اختيار الأزواج من الدائرة القرابية ، فقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات أنه على الرغم من انتشار الزواج بين الأقارب ، إلا أن هذا النمط من الزواج بدأ بالانخفاض بالمقارنة مع السابق وأيضا لارتباطه مع المستوى التعليمي الإيجابي ، فالمستويات التعليمية العليا أصبحت تفضل الزواج من غير الأقارب ، بالمقارنة بالمستويات التعليمية الدنيا ، فكلما زاد المستوى التعليمي قلت معه الفرصة في الزواج من الدائرة القرابية[62] ، وهي من أبرز عمليات التحديث التي مرت على المجتمع المحلي، و قد كشفت دراسة أخرى هذا الاتجاه أيضا ، وكشفت عن أهمية العامل التعليمي في عملية الاختيار الزواجي ، بالإضافة إلى التفضيل في المعيشة بالأسرة النواة بدلا

60 فهد عبد الرحمن الناصر (2007) ، التفسير السوسيولوجي للزواج غير المتجانس في المجتمع الكويتي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 11 ، ص 54 – 125.

61 حمود فهد القشعان (1999) ، الاختيار الزواجي لدى الشباب الكويتي ، المجلة التربوية ، 51 (13) ، ص: 239.

62 يعقوب يوسف الكندري (2006) ، زواج الأقارب في المجتمع الكويتي وعلاقته ببعض المستويات الاجتماعية والثقافية ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية 252 ، الرسالة 27.

من الأسرة الممتدة التي كانت سائدة في تلك الفترة، وبمقارنة الأسرة القرابية بغير القرابية كشفت الدراسة أن الأزواج من الأقارب هم أكثر خصوبة ، وأقل في العمر عند الزواج ، وأقل مهراً ، ووجود فروق في العمر المفضل للزواج ، والعمر الواقعي للزواج ، والفارق العمري بين الزوجين بالمقارنة بالأسرة غير القرابية[63].

و لا شك أن هذه التغيرات التي حدثت في نطاق الأسرة ، وفي بنائها الاجتماعي لها أثر كبير على عملية استقرارها ؛ فمن المعروف أن الحركة تولد عدم الاستقرار ، والثبات يولد عكسه ، وما أحدثته التغيرات التي طرأت على الأسرة الكويتية ، نتيجة لاكتشاف النفط وخلال مدة وفترة زمنية بسيطة وقصيرة حدثت فيها هذه التغيرات ، أدت إلى إحداث خلل في الحياة الاجتماعية وفي البنا الأسري ، ولذلك فإن درجة من درجات عدم الاستقرار الأسري وحدوث بعض المشكلات ، يعد أمرا متوقعا ، وهو الأمر الذي سوف نناقشه من خلال السطور القادمة.

ثانياً: الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي:

لا بد من الإشارة إلى أن موضوع عدم استقرار الأسرة يعد مفهوما أكثر اتساعا وشمولا من مفاهيم اجتماعية أخرى ذات طبيعة سلبية في الأسرة ، مثل: مفاهيم المشكلات الأسرية ، أو الطلاق ، أو العنف الأسري ، وغيرها من المفاهيم التي تحدث داخل نطاق الأسرة ، فمفهوم عدم الاستقرار الأسري يعد مفهوما أوسع وأشمل ، ويضم أبعاد هذه المفاهيم المتعددة ، فقضايا المشكلات الاجتماعية ، باختلاف أنواعها ، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى الطلاق أو الانفصال ، أو الهجر ، أو غيرها من المشكلات ، ما هي في الواقع إلا مفاهيم ترتبط أو تدخل بشكل مباشر تحت مفهوم عدم استقرار الأسرة ، فهناك أسر قد لا يحدث بها حالات طلاق ، ولا يتم فيها ممارسة العنف، أو الانفصال ، أو حدوث مشكلات محددة ، ولكنها في النهاية قد تكون أسرة غير مستقرة ؛ وذلك نتيجة لتأثير بعد أو أحد الأبعاد الخاصة بالاستقرار عليها ، ولذلك فإن للاستقرار الأسري مجموعة من الأبعاد ، ومن الواجب الانتباه والالتفات إليها.

63 Al-Kandari, Y and Poirier, Frank (2001) Modernization and Family Structure in Kuwait. The Educational Journal. (60)15: 225-239.

لقد حظي موضوع الاستقرار الأسري بالعديد من الدراسات والاهتمام ، فقد اهتم الباحثون الاجتماعيون الغربيون بموضوع الأسرة واستقرارها ؛ باعتبارها المكون الرئيسي لاستقرار المجتمع بشكل عام ، ولقد حرص كذلك الباحثون العرب ـ من هذا المنطلق ـ على التركيز على الاستقرار للأسرة ، ولكن من جوانب قد تكون مختلفة عن تلك التي ركز عليها الباحثون الغربيون أو الباحثون في دول العالم الأول ، فقد ركز الباحثون في المجتمع الغربي على ربط عوامل الاستقرار الأسري بعملية الإنجاب التي تحدث خارج نطاق الزواج ، أو الإشكاليات التي تحدث عادة بين الزوجين داخل نطاق الأسرة ، والتي تؤدي ـ في الغالب ـ إلى الانفصال والطلاق ، من منطلق الثقافة الغربية القائمة على أدوار مختلفة ومحددة بالنسبة للجنسين ـ كما أشارت إليه دراسة (Wilson) سنة (2001)[64] على سبيل المثال. وقد ركز باحثون آخرون على الجانب النفسي والاجتماعي ، ومراحل النمو العمرية ، وأنشطة العائلة[65] وهناك من ربط بين بعض الأعراض النفسية ـ مثل: الاكتئاب ـ واستقرار الأسرة عند الأطفال وربطه ـ أيضا ـ بالرضا الزواجي[66] ، بالإضافة إلى التركيز على الأوضاع الصحية للأسرة كأحد دعائم الاستقرار داخلها[67]، وقد تم تقسيم الاستقرار الأسري إلى ستة أبعاد ارتبطت بالأبعاد الاجتماعية ، والنفسية ، والمعيشية ، والاقتصادية ، والصحية ، والتربوية ، كأوضاع رئيسة في قياس الاستقرار الخاص بالأسرة[68]، وهناك نشاط ملحوظ ومميز للدراسات الأجنبية فيما يتعلق بالاستقرار الأسري ، من دراسات ، وبحوث ، وأنشطة ، ومسوح اجتماعية ، وغيرها والتي تعتبر تراثا أدبيا مرجعيا لا يمكن أن يستطاع تفصيله هنا بكل جوانبه.

وهناك من ركز على عملية التفاعل الاجتماعي داخل نطاق الأسرة ، وقصرها على

64 Wilson Thomas (2001). Explaining Black Southern Migrants' advantage in family stability: The Role of selective migration. Social Forces: 80 (2) 555-67.

65 Israel, A.C., Roderick, H.A.; and Ivanova, M y (2002). A Measure of the stability of activities in a family environment. Journal of psychopathology and Behavioral Assessment. 24(2): 85-95.

66 Cudina, M and Obradovic (2001) child's emotional will being; parental marriage stability in Croatia. Journal of comparative family studies. 32(2) 247-61.

67 Fine , M ; Schwebel , AI; and James – myers, L.(1987) Family stability in black families: values underlying three different perspectives. Journal of comparative family studies.184): 1-23.

68 National survey of America's Family (NSAF) (1997). [Online]: http//www.urban.org

الزوجين فقط ، دون الخوض بالعملية التفاعلية العامة داخل نطاق الأسرة ككل ، كعلاقة الآبا بالأبنا ، ودرجة التجانس والاستقرار العام بين كافة أفراد الأسرة ، وأن الأسرة تحمل ثلاث شبكات داخلية خاصة بالآبا ، والأبنا ، والإخوة ، وكل شبكة لها حدودها الخاصة التي تدخل في إطار التفاعل الجماعي ، وتفاعل هذه الشبكات بطريقة إيجابية داخل نطاق الأسرة يخلق بيئة أسرية مستقرة ، أكثر من وجود تفاعل ثنائي فقط بين شبكة واحدة كالزوجين مثلا ، فقد يكون هناك توافق زواجي بين الزوجين وانسجام ، ولكن قد تفقد الأسرة الاستقرار ؛ وذلك لعدم وجود هذا التوافق بين الآبا والأبنا مثلا ، أو بين الإخوة مع بعضهم البعض ، ومن هنا فإن العلاقة التفاعلية الكاملة في المحيط الأسري هي التي تعكس درجة الاستقرار الأسري بشكل عام ، على الرغم من أهمية التوافق والاستقرار بين الزوجين في البيئة الأسرية بشكل عام[69]، ولعل هذه تعتبر فكرة متوافقة مع ما قد أبدته دراسة رائدة أخرى في مجال العلاقات الاجتماعية وشبكة العلاقات الاجتماعية الخاصة بالأسرة ، التي قامت بها «بوت»[70] بطريقة التفاعل الداخلي بين أفراد الأسرة بعضهم ببعض ، وبين أفراد الأسرة والمحيط الخارجي أيضاً ، والتي حددت من خلالها الأسر قوية الارتباط ، والأسر ضعيفة الارتباط ، نتيجة لقوة ودرجة شبكة العلاقات الاجتماعية الرابطة بينها ، فالترابط الداخلي وشبكة العلاقات الاجتماعية بشكل عام داخل نطاق الأسرة تعتبر من القضايا الرئيسية لاستقرار الأسرة وهناك من ربط عدم استقرار الأسرة بغياب وسائل الاتصال الفعال بين أفراد الأسرة ، والذي يخلق بدوره تنافرا معرفيا وإدراكيا بينهم؛ مما يزيد من الفجوة بين أفراد الأسرة بعضهم البعض[71] إضافة إلى أن هناك من حددها بغياب الحواجز بين أفراد الأسرة ، والذي يخلق نوعا من المواجهة بين كافة أطراف الأسرة ؛ نظرا لعدم وجود مثل هذه الحواجز[72].

أما على مستوى المجتمع المحلي ، فقد تم ربط موضوع الاستقرار الاجتماعي للأسرة ببعض المحددات الاجتماعية ، والتي لا تخرج عن نطاق المجتمع ، وتتفق مع ثقافته

69 . Lederer , W. and Jackson, D. (1968). The mirages of Marriages. New York: Norton.

70 .Bott, E (1957). Family and Social Network. London: Tavistock Institute .

71 أحمد سمادي (1996) ، المشكلات الاجتماعية للأسرة العربية ، مجلة استشارات ، القاهرة ، مركز الاستشارات – عين شمس ، 1(5):89 – 114.

72 محمد برهوم (1987) ، الطلاق في الأردن: دراسة ميدانية ، دراسات ، عمان ـ الأردن ، 3(12): 189.

فهناك محاولات متعددة للحديث عن الاستقرار الأسري ، فقد تم على مستوى الدراسات في المجتمع الكـويتي تطوير مقياس خاص للاسـتقرار الأسـري يتكون من ستة أبعـاد: اجتماعية ، واقتصادية، ومعيشية ، وصحية ، ونفسية ، وتربوية[73]، ومن جانب آخر تم تطوير مقياس مختلف خاص بدرجة الاستقرار الأسري ، معتمدا في هذا المقياس على تحديد العلاقة الزوجية بين الزوج وزوجته اللذين يعيشان في بيئة معيشية واحدة[74]، وفي دراسة أخرى للباحث نفسه[75] ، قام باختبار الاستقرار الأسري وعلاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية فقد عمد من خلال هذا المقياس إلى المقارنة بين كل من الزوجة العاملة والزوجة غير العاملة من خلال تسعة أبعاد رئيسية ، فجا ت محاولات محلية لتفسير الاستقرار الأسري بالنظر إلى الأسرة من منظور شمولي بأبعاد مختلفة، وجا تقسيم أو تصنيف آخر يتحدث عن الاستقرار الأسري وربطه فقط بين الزوجين ، فعلى الرغم من أنهما محاولتان لتحديد وقياس الاستقرار الأسري ، إلا أنها محاولات مهمة في المجتمع المحلي.

ولقد بُذلت جهود محلية في دراسات محدودة تحدثت عن الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي ، ففي دراسة عن الدعم الاجتماعي للأسرة الكويتية ، أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك علاقة بين الدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد داخل الأسرة الكويتية والصحة الجسدية، والمتمثلة بانخفاض في معدلات ضغط الدم ، فقد ربطت هذه الدراسة الجانب الاجتماعي بالجانبين الطبي والأحوال الجسدية الفسيولوجية للفرد في الأسرة الكويتية واعتبرت أن نظام الأسرة النووية التي تعيش في بيئة ممتدة بالقرب من الأهل هي بيئة تكيفية مناسبة ، وتدعو في النهاية إلى الاستقرار[76]، وقد سعت دراسة أخرى لمحاولة قياس درجة الاستقرار الأسري لدى عينة من أسر الشهدا في دولة الكويت ، من خلال قياس مستوى

73 يعقـوب يوسف الكندري (2001) ، الاستقرار الأسري: دراسة مقارنة بين الوضع الاجتماعي للأسرة الكويتية وأُسر الشهدا ، دراسة غير منشورة عرضت نتائجها في مؤتمر كلية العلوم الاجتماعية الأول ، العلوم الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع ، 10–12 ديسمبر ، الكويت.

74 هادي مختار رضا (1999أ) ، بنا مقياس عدم الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، 68(17): 9 - 29.

75 هادي مختار رضا (1999ب) ، عدم الاستقرار الأسري: دراسة ميدانية مقارنة بين الزوجات المتفرغات (ربات البيوت) والعاملات في المجتمع الكويتي ، جامعة الكويت: حوليات كلية الآداب ، الحولية 19 ، الرسالة 132.

76 يعقوب يوسف الكندري (2002) ، الدعم الاجتماعي وعلاقته بمعدلات ضغط الدم في الأسرة الكويتية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، 30(1): ص ص: 317 – 342.

الاستقرار في النواحي الاجتماعية ، والاقتصادية، والنفسية ، والصحية ، والمعيشية والتربوية لهذه الأسر، ومقارنتها بالأسر المحلية من غير الشهدا في المجتمع المحلي؛ وذلك بهدف الوقوف على مستوى التكيف الأسري لها ، ودور المؤسسة الاجتماعية ـ المتمثلة بمكتب الشهيد ـ وما تؤديه من إرشاد ورعاية لتحقيق هذا التكيف ، وقد خلصت الدراسة إلى أن استقرار أسر الشهدا في دولة الكويت أكبر من حيث المعدل للأسر المحلية في المجتمع ، التي عانت من بعض المشكلات في درجات الاستقرار الأسري[77]، وقد أشارت دراسة خاصة عن التفاعل الأسري بين الآبا والأبنا ، و الحوار في المجتمع الكويتي ، تم تطبيقها على عينة من طلاب الثانوية العامة ، أشارت إلى وجود علاقة بين الحوار كأسلوب من أساليب التنشئة الاجتماعية وبعض المتغيرات الاجتماعية والتربوية ، كما كشفت الدراسة عن وجود فروق في أساليب الحوار بين الذكور والإناث من الطلبة من أفراد عينة الدراسة[78].

وفي الكشف عن درجة الاستقرار الأسري ونمط الزواج ، فقد أثارت إحدى الدراسات علاقة نمط الزواج وتأثيره على درجة الاستقرار الاجتماعي للأسرة فركزت الدراسة على أن هناك فروقاً بين المتزوجين من الأقارب ومن غير الأقارب في درجة استقرار الأسـرة ، وفي وضعهم الأسـري والمعيشي ، وبين طريقة الاختيار الزواجي واستقرار الأسرة ، بالإضافة إلى ربط علاقة استقرار الأسرة الاجتماعي ببعض المتغيرات الاجتماعية الخاصة بالأسرة، ولقد أشارت أبرز نتائج الدراسة إلى أن المتزوجين من الأقارب يعتبرون أكثر معدلاً في درجة الاستقرار الأسري بالمقارنة بالمتزوجين من خارج نطاق القرابة ، بالإضافة إلى اختلافات خاصة بالوضع المعيشي وارتباطه بدرجة الاستقرار ، وكذلك أشارت الدراسة إلى أن المتزوجين من خارج نطاق القرابة هم من تزوج بطريقة غير تقليدية ، وكذلك وجدت علاقة بين متغير استقرار الأسرة الاجتماعي مع بعض المتغيرات الاجتماعية الخاصة ، فزواج الأقارب لا يزال الوضع الأكثر تكيفاً في المجتمع المحلي ـ كما أوضحته نتائج الدراسة[79].

77 يعقوب يوسف الكندري (2010) ، الرعاية الاجتماعية والاستقرار الأسري لذوي الشهدا: دراسة ميدانية ، الكويت: الديوان الأميري ، مكتب الشهيد .

78 يعقوب يوسف الكندري (2002) ، فاعلية الحوار داخل الأسرة ، الكويت: وزارة التربية – الإدارة العامة لمنطقة مبارك الكبير التعليمية .

79 يعقوب يوسف الكندري (2006) ، زواج الأقارب وعلاقته بالاستقرار الأسري في دولة الكويت ، مجلة العلوم والآداب ، 9 ، ص ص: 28 – 39.

وقد قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت بعدد من الدراسات الخاصة بالاستقرار الأسري ، فقد هدفت دراسة عن المشاركة الزوجية في الجوانب المادية وأثرها على الاستقرار الأسري إلى التعرف على العلاقة بين تأثير الجانب المادي على الاستقرار الأسري ، والتعرف على تأثيرات المتغيرات الشخصية على الجانب المادي ، والتعرف على تأثير المتغيرات الشخصية على الاستقرار المادي ، وقد تم تطبيقها على شريحة الأزواج والزوجات. وقد كشفت الدراسة أن الأزواج ذوي الدخل المرتفع هم أعلى اهتماما في تلبية حـاجات الأسرة الأساسية والكمالية ؛ وبالتالي هم أكثر استقرارا في حياتهم الأسرية ، وأن الأسر التي لديها منزل خاص تكون نسبة المشاركة بين الزوجين أكبر من الأسر التي تعيش مع أهل الزوج أو أهل الزوجة ، وأن زيادة المشاركة المادية بين الزوجين يزيد الاستقرار الأسري[80] وفي دراسة أخرى عن أثر الالتزامات الاجتماعية للوالدين على الاستقرار الأسري كشفت الدراسة عن أن الأزواج الذين يعيشون في بيت الزوج أو بيت الزوجة هم أكثر قياماً بالالتزامات الاجتماعية ، واتضح من الدراسة أنه بزيادة مدة عمر الزواج يصبح الأزواج أكثر أداءً للواجبات الإلزامية[81]، و هناك دراسة أخرى هدفت إلى التعرف على علاقة التفاعل العاطفي بالتوافق الزواجي ، والتي أشارت إلى وجود علاقة طردية بين التفاعل العاطفي والتوافق الزواجي ؛ حيث إنه كلما ارتفع التفاعل العاطفي كان هناك توافق زواجي[82].

وقد ناقشت دراسة أخرى موضوع الاستقرار الأسري عن طريق ما يحققه من مفاهيم السعادة ، والتي تم تطبيقها على عينة من الشباب الكويتي ، فقد أشارت دراسة مقومات السعادة الزوجية كما يدركها الشباب الكويتيون إلى تحليل مقومات السعادة الزوجية حسب رأي الشباب، و كشفت الدراسة أن هناك ارتفاعا في إدراك الشباب الكويتي لمقومات السعادة في حياتهم الزوجية ، والتي ترتبط بمستوى الثقة والاطمئنان النفسي ، والتقبل والترابط

80 إدارة التنمية الأسرية (2011) ، المشاركة الزوجية في الجوانب المادية وأثرها على الاستقرار الأسري ، الكويت: وزارة الأوقاف ، إدارة التنمية الأسرية ، مؤتمر التنمية الأسرية الثالث.

81 إدارة التنمية الأسرية (2011) ، أثر الالتزامات الاجتماعية للوالدين على الاستقرار الأسري ، الكويت: وزارة الأوقاف ، إدارة التنمية الأسرية ، مؤتمر التنمية الأسرية الثالث.

82 إدارة التنمية الأسرية (2011) ، الجانب العاطفي ومدى تأثيره على الاستقرار الأسري ، الكويت: وزارة الأوقاف ، إدارة التنمية الأسرية ، مؤتمر التنمية الأسرية الثالث.

النفسي ، و مجمل مقومات السعادة الزوجية ، مع أثر ذلك على وجود فروق في متغيرات اجتماعية مثل: الجنس ، والمحافظات ، وعمر الزواج ، ووجود الأطفال لدى الزوجين ومستوى الدخل[83].

ولا شك هنا ـ من خلال ما سبق ـ أننا نجد أن محور التركيز في هذه الدراسات جا منصبا على عملية الاستقرار الأسري الخاصة بالجوانب الاجتماعية ، فالاستقرار الأسري له أبعـاد مختلفة: صحية ، نفسـية ، اقتصادية ، معيشية ، تـربـوية ، بالإضافة إلى البعد الاجتماعي ، فالاستقرار الأسري هو تلك العملية التفاعلية التي تتوافق مع الأوضاع العامة للمجتمع ، والتي تنجم عنها بيئة أسرية قادرة على التكيف مع بعضها بعضاً في سبيل تحقيق مصالحها ومكتسباتها المتعددة ، والأسرة المستقرة اجتماعيا هي تلك الأسرة القادرة على مواجهة التأثيرات الخارجية المتعددة بشكل تفاعلي مميز ، ويشعر جميع أفرادها بالمسؤولية والتعاون مع الآخرين ، ويشعرون بالراحة من هذا التفاعل، و بالإضافة إلى هذه التغيرات في البنا الأسري ، فإن هناك ـ أيضا ـ تغيرا في طبيعة المشكلات الاجتماعية التي طرأت داخل المجتمع ، والتي أثرت ـ بشكل عام ـ على بنا الأسرة ودرجة استقرارها ، كالمشكلات التي تتعلق بالعنف ، وازدياد حالاته داخل نطاق الأسرة ، والمشكلات المتعلقة بسلوكيات المراهقين والشـباب ، وتنامي وازدياد الضغوط النفسية والاجتماعية من اكتئاب ، وقلق وعزلة اجتماعية وخوف ، وغيرها ، هذا بالإضافة إلى ازدياد واضح في حالات الطلاق المسجلة ، والتي اعتبرت إحدى أبرز المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المعاصر ، ولها انعكاساتها على النظام الأسري واستقراره ، والتي سنتعرض لها في السطور القادمة.

ثالثاً: التغيرات الاجتماعية والطلاق في المجتمع الكويتي:

إن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي مرت على منطقة الخليج بشكل عام ، وعلى الكويت بشكل خاص ، إثر اكتشاف الثورة النفطية ، أدت إلى إحداث عملية تغيير سريع

83 عيسى محمد البلهان وفهد عبد الرحمن الناصر (2007) ، مقومات السعادة الزوجية كما يدركها الشباب الكويتيون ، حوليات كلية الآداب ، الحولية 27 ، الرسالة 256.

على البنا الاجتماعي بشكل عام ، وعلى جميع مكوناته ، ومن بين أبرز هذه المكونات البنا الأسري ، وما أصابه من عملية تغيير اجتماعي وثقافي مست أركانه كافة ، وغيرت من طبيعة ونوعية المشكلات الاجتماعية التي تواجهها الأسرة في الوقت الراهن، ولعل من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تواجهها الأسرة ، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأسري ـ الذي تمت الإشارة إليه ـ ، هو موضوع الطلاق ، وتزايد عدد حالاته بين أفراد وشرائح المجتمع المختلفة ، فقد بدأت هذه المشكلة تتجه إلى أن تكون مشكلة اجتماعية مشابهة للمشكلات الاجتماعية التي تواجهها الأسر في دول العالم الأول ، فكما وصفها أحد الباحثين[84] بأن المجتمع الكويتي مر بعمليات التحديث ، والذي من خلاله أثر بشكل واضح وجلي على البنا الأسري فيه ، والذي جعله متشابهاً في بعض من زواياه ببنا الأسرة الغربية وأيديولوجيتها ، ومن أوجه التشابه تلك هو موضوع الطلاق وانتشاره ، فهي مشكلة عالمية وأصبحت من المشكلات الرئيسية التي تواجه الأسرة العالمية ، فعلى سبيل المثال ـ وكما يشير أحد الباحثين[85] ـ ونتيجة لعمليات التحديث التي مر بها المجتمع الأمريكي ، فقد تفاقمت مشكلة الطلاق ، وتضاعفت الحالات لتصل إلى 114 حالة لكل 1000 حالة زواج عام 1983 ، بعدما كانت 33 حالة في عام 1948.

ولا بد من الإشارة إلى أن تحديد نسبة الطلاق ، وحتى أعداده ، تدخل في دائرة الإشكالية الاجتماعية والإحصائية ، فمن الصعوبة تحديد حجم المشكلة بصورة رقمية من الإحصائيات الصادرة من الجهات المختصة ، والتي لا تعتبر في واقع الحال إحصائيات دقيقة تقيس الظاهرة ، فهناك من يشير إلى أن الطلاق وصل إلى نسب مرتفعة في السنوات الأخيرة في المجتمع الكويتي، وقد تداولتها العديد من الصحف المحلية ، ولكن بواقع الحال فإن هذه الإحصائيات لا تعد دقيقة، ولعل مشكلة تحديد الأعداد الخاصة بالطلاق تنحصر بإشكالية

84 Al-Thakeb, F. The Arab Family and Modernity: Evidence from Kuwait. Current Anthropology. 1985, 26:575-80.

85 ثروت محمد شلبي (1990) ، نقلا عن: عبد الوهاب الظفيري ، عبد اللطيف خليفة ، وحسني حمدي ، دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة ، الكويت: جامعة الكويت ، 2001 ، ص ص: 9 - 10.

الزواج نفسه ، فهناك العديد من المشكلات التي تحول دون تحديد رقم دقيق للطلاق ، على الرغم من اعتباره بالفعل مشكلة اجتماعية جديرة بالدراسة والفحص ، ومن بين هذه الأسباب التي تزيد من مشكلة تحديد أعداد دقيقة خاصة بالطلاق في المجتمع المحلي ، وتزيد من تعقيد دراسة مؤشراتها الرقمية ، ما يمكن توضيحها بالآتي[86]:

1- انتشار ووجود ما يسمى بالزواج المصلحي:

وهو الزواج القائم على المصلحة بشكل عام ، فهناك حالات عديدة لهذا الزواج وتزايدت هذه الحالات مع تزايد الامتيازات المالية التي تمنحها الحكومة ، فيتم الزواج ـ مثلا ـ للحصول على الهبة والقرض الحكوميين ، وسرعان ما يتم الطلاق بعد هذا الزواج ، أو كذلك للحصول على العلاوة الاجتماعية ، أو حجز الدور في طابور منح السكن للكويتيين ، وغيرها من الامتيازات التي تُمنح والتي تتزايد معها حالات الطلاق المسجلة.

2- الطلاق الصوري:

وهو نوع من الطلاق الذي ارتبط ـ أيضا ـ بمصالح محددة ، كأن يتم تسجيل حالات الطلاق في السجلات الحكومية ، بينما تظل العلاقة الزواجية قائمة فقد يحدث هذا النوع من الطلاق الصوري لتحقيق امتيازات خاصة فيما يسمى بالزواج المختلط (أحد طرفي الزواج غير كويتي) ، فهناك بعض المزايا المادية التي من الممكن أن تحصل عليها بالتحديد المطلقة الكويتية لأبنائها في حالة حدوث الطلاق ؛ فيلجأ البعض إلى هذا الأسلوب. ولعل هذا النوع من الطلاق موجود ـ أيضا ـ في بعض مجتمعات الخليج العربي ، مثل: المجتمع الإمـاراتي ، الذي أشارت إليه جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، عن لجو بعض الأفراد إلى إصدار وثيقة طلاق قانونية شكلية بهدف الحصول على بعض الامتيازات المادية الخاصة ، مثل: استحقاق بدل السكن

86 يعقوب يوسف الكندري (2010) ، الأسرة الكويتية ، مرجع سابق ، ص ص: 192 – 194.

المخصص للموظف الأعزب [87] ، وكذلك يكون طلاق الزوجة الثانية ، والمبني على السرية صورياً بعد انكشاف أمر هذا الزواج ؛ لاعتبارات اجتماعية.

3- عدم دقة التوثيق:

لا شك أن من أبرز المشكلات مشكلة تحديد مؤشر دقيق لحالات الطلاق ، وهو ما يؤدي إلى عدم دقة التوثيق في السجلات الرسمية ، فهناك العديد من حالات الطلاق تنتهي بتراجع الزوجين دون توثيق أساسا ، والذي يحدث في الطلقة الأولى ، والطلقة الثانية الرجعية ، فالطلقة الأولى والثانية لا يتم تسجيلها في كثير من الأحيان ، ولكنها في الواقع تعتبر طلاقا قد وقع بين الزوجين.

4- انتشار أنماط زواجية متعددة:

فما يسمى بزواج المسيار ، والزواج العرفي ، وزواج المتعة ، وغيرها من الأنكحة يزيد من تعقيد مشكلة التوثيق لحالات الطلاق ، فهي حالات زواج واقعة ، ويحدث في كثير منها الطلاق ، وعلى الرغم من الاختلافات المذهبية والشرعية بخصوص هذه الزيجات ، إلا أنها في الواقع تعتبر زواجا ، ويتم الانفصال من خلالها إذا ما وقع الطلاق، ويحذر البعض88 من ظهور أنواع أخرى لأشكال الزواج ، والتي تعد أكثر تسامحا في الحرية نتيجة لما يسمى «بالعولمة الإسلامية» ، والتي تخلق كيانات أسرية جديدة ، ومن الممكن أن تقترب مما يسمى مجازا بـ «الدعارة المنظمة».

إن هـذه مشـكلات قد تكون إحـدى إفرازات التغير الاجتماعي والثقافي ، والتي نتجت عنها ، وهي تزيـد من تعقيد مشـكلة وضع مؤشرات رقمية محددة لحالات الطلاق في الكويت ، أو حتى في المنطقة ، ولكـن في مقابـل ذلك كـله ، وبـدون الدخـول بلغة الأرقـام ، فإن المؤشرات جميعها تشير إلى أن هناك زيادة في حالات الطلاق داخل المجتمع

87 جريدة الرؤية ، الاثنين ، 26 يناير 2009.

88 عبد الله غلوم الصالح ، في مجتمع الرفاهية النفطية: الزواج سريع والطلاق أسرع ، الكويت: إصدارات رابطة الاجتماعيين الكويتية ، 2006 ، ص: 137.

ويمكن الاستدلال بوجود المشكلة وزيادة حجمها عما كانت عليه في المجتمع التقليدي بالعديد من المؤشرات ، مثل: الزيادة النسبية في عدد الدراسات الخاصة التي تعالج هذا الموضوع ، وزيادة التفاعل مع هذه القضية عبر القنوات العلمية المتعددة ، واستجابة بعض الجهات والمؤسسات المتعددة في المجتمع لهذه المشكلة ، وقضية القبول الاجتماعي لوضع المرأة المطلقة ، والإحصائيات المتاحة ، وغيرها من المؤشرات[89].

رابعاً: الأبعاد الاجتماعية للطلاق[90]:

إن ما يثيره الطلاق من مشكلات أخرى مرتبطة هو بحد ذاته كفيل أن يهز كيان المجتمع إذا ما تفاقمت حالاته وازدادت ، وأصابه العجز عن إيجاد علاج مناسب ، فالطلاق هو أحد أبرز الزوايا الخاصة بالتأثير على نظام الأسرة وكيانها واستقرارها ، فتنعكس المشكلة على كافة أركان الأسرة وأعضائها من الزوج والزوجة والأبنا .

تمر الزوجة المطلقة ، وإن كانت خلال فترات متفاوتة نسبياً ، ببعض الضغوط الاجتماعية والنفسية ، والتي تؤثر على وضعها داخل المجتمع ، وإن اختلفت حدة هذه الضغوط عن الماضي، إلا أن الحالات المرصودة في الجهات المعنية تؤكد على أنها لا زالت تعتبر مشكلة تواجه الزوجة المطلقة ، وتعيق من تكيّفها مع الوضع الاجتماعي، وهناك أيضاً ضغوط اجتماعية تواجه الزوج نفسه ، من وجود العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية التي من الممكن أن يعاني منها مع اختلاف حدتها ودرجتها ، ومع تفاوتها النسبي ، وخاصة إذا ارتبطت القضية بمسألة الأبنا وحضانتهم.

وفي هذا الصدد يشير كمال مرسي[91] ، من خلال بعض الدراسات السابقة في الموضوع، والتي تكشف عن أن المطلقين الذكور والإناث يعانون من بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية و الصحية المتعددة ، فالمطلقون يصعب عليهم التكيف مع الواقع ، ولا يعودون إلى ممارسة حياتهم العادية إلا بعد مدة زمنية محددة قد تتراوح بين

89 يعقوب يوسف الكندري (2010) ، الأسرة الكويتية ، مرجع سابق.

90 المرجع السابق ، ص ص: 206 – 209.

91 كمال إبراهيم مرسي ، العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس ، الكويت: دار القلم ، 1991.

السنة والثلاث سنوات، فهناك العديد من الحاجات غير المشبعة التي من الممكن أن يعاني منها المطلق أو المطلقة ، وهـناك من يعيش في صـراع ذاتي مع النفس ، وهناك من يتعرض للإحباط ، والمعاناة من مشاعر الحرمان، والظلم ، والتوتر ، والقلق ، والذنب والكثير من العوائق الاجتماعية والنفسية ، بالإضافة إلى تسلل الأفكار التشاؤمية ، والعدا ، والانهزامية ويشير زكريا إبراهيم[92] مؤكدا على ذلك من خلال تركيزه على المرحلة المباشرة واللاحقة للطـلاق ، والتي تتخذ فيها صـورة الأزمـة النفسية ومواجهة مشكلات جديدة لم تكن ظاهرة ، أهمها مشكلة إعادة التكيف مع الواقع ، وهذا ما قد أشارت إليه دراسة محلية وعززته من خلال النتائج التي أشارت إلى سو الحالة النفسية بعد الطلاق مباشرة لدى عدد غير قليل من أفراد العينة ، وأن المرأة تعتبر أكثر تشاؤما من الرجل من المستقبل ، وأن هناك شعورا بالقلق والتوتر والضيق والتأثير السلبي على الصحة النفسية[93].

الأمر الآخر ، وهو الأشد أهمية ، هو تأثير الطلاق على الأبنا ، ولا شك أن عمر الابن يلعب دوراً بارزاً مهماً في هذا الموضوع ودرجة تأثره بالأحداث الضاغطة ، فقد أكدت دراسة القشعان (1999) على فقدان نسبة 39.8 % من أبنا المطلقين للتواصل مع آبائهم بعد طلاق الوالدين ، وقد أرجع القشعان السبب لاستمرار شدة الخصومة بين الوالدينوانعكاس ذلك على الأطفال[94]، من جانب آخر أكدت دراسة محلية خاصة على عينة من المراهقين من طلبة المرحلة المتوسطة والثانوية ، على أن هناك تأثيرا سلبيا سيئا على النمو النفسي للطفل والذي يستمر معه إلى فترة المراهقة ، فمعدلات القلق والاستعداد له عند الأطفال الذين انفصل والداهما عن بعض هي أعلى منها عند المراهقين الذين عاشوا طفولتهم مع آبائهم[95] ويعزز ذلك مجموعة أخرى من الدراسات ، و التي ركزت على الآثار اللاحقة للطلاق بالنسبة للابن، فأشارت إحدى هذه الدراسات إلى أن الأبنا الذين يطلق آباؤهم يواجهون

92 زكريا إبراهيم ، الزواج والاستقرار النفسي ، القاهرة: مكتبة مصر ، 1986.

93 عبد الوهاب الظفيري ، عبد اللطيف خليفة ، وحسني حمدي ، دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة ، الكويت: جامعة الكويت ، 2001.

94 Alqashan, Humoud (1999). Spouse Selection among Kuwaitis. Educational Journal, 13 (51) Spring, 309-326.

95 كمال مرسي. القلق وعلاقته بسمات الشخصية في مرحلة المراهقة. القاهرة: دار النهضة العربية، 1978.

درجات عالية من القلق والعدوانية والاضطرابات الشخصية في حياتهم ، والتي تؤثر ـ أيضاـ على توافقهم وتكيفهم البيئي والتعليمي[96] ، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن الطلاق الذي يحدث نتيجة للعنف بين الزوجين ، يترتب عليه انتقال هذا العنف إلى الطفل ، وتتأثر شخصيته بشكل كبير[97].

هذا ، ومن الممكن إبراز أهم الأعراض التي من الممكن أن يخلفها الطلاق على الأبناء بالآتي:

1- غياب الرمز:

فغياب الأب في الغالب يعني غياب الرمز ، وغياب الرمز يعني بالنسبة للفتى المراهق بالتحديد ، وما يعتبر أشد خطراً ، هو البحث عن رمز بديل ، وقد يأتي هذا الرمز من جهاز التلفاز أو الإعلام ، أو من محيط الابن ، والذي من الممكن أن يكون غير سوي فهناك قصور تربوي بالنسبة للأبنا من خلال حدوث الطلاق ، كما خلصت إحدى الدراسات المحلية[98] إلى أن الآبا لا يقومون بواجباتهم التربوية مع أولادهم وخاصة النسا اللاتي يقل اهتمامهن بهم ، ويتركن المسؤولية للخادمات ، بينما يقصر الأب في الواجبات المالية.

2- التأثير على الابن وتعرضه لأعراض نفسية:

فأسر العائل الواحد (أحد الوالدين) ـ كما بينتها العديد من الدراسات ـ تتعرض إلى العديد من المشكلات النفسية التي تؤثر بالأبنا ، وبالتالي تؤثر على سلوكهموتعرضهم لأعراض نفسية من قلق واكتئاب وعزلة ، وغيرها ، والذي يمتد بهم إلى فترة ما بعد مرحلة الشباب.

---

96 Fisher, R.L. Children in changing family: results of a pilot study of a program for children separation and. .divorce. Family Anel Conciliation Courts Review. 1999, (37)2: 240-256

97 Barnes, G.G. Divorce Transition: Identifying risk and promoting resilience for children and their parental .relationship. Journal of Material Family Therapy. 1999, 25(4): 425-441

98 عبدالوهاب الظفيري وآخرون (2001) ، مرجع سابق ، ص: .

3- التحصيل الدراسي:

قد بينت العديد من الدراسات ازدياد حالات التراجع في مستوى الدراسة نتيجة لانفصال الوالدين ، ونتيجة لعدم المتابعة التربوية والتحصيلية للطالب للانشغال بالزوجة الثانية ، أو لوجود العديد من المشاكل الأخرى المصاحبة.

فهذه ـ بشكل عام ـ أبعاد من الممكن أن تتعرض لها الأسرة ، بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية التي من الممكن أن تحدث نتيجة غياب المول والمسؤول عن الأسرة مادياً ، وهذه الأعبا من الممكن أن تترتب على الطرفين بعد الانفصال.

خامساً: الطلاق في الكويت: أسباب وعوامل واتجاهات:

تناول عدد من الباحثين موضوع الطلاق من منطلقات متعددة ، فقد أسهم العديد من الباحثين بالإشارة إلى الطلاق من محددات اجتماعية وتربوية ونفسية ، ولقد زخرت المكتبة المحلية بعدد لا بأس به من هذه الدراسات التي تناولت الطلاق من محددات اجتماعية ونفسية وثقافية وتربوية ، ومن منطلقات فكرية مختلفة ، فقد ناقش الكندري[99] ، في ورقة أعدها لمؤتمر الأسرة العربية قضية التحديث والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بالطلاق في المجتمع الكويتيمؤشرات المشكلة ، والأسباب أو العوامل التي تؤدي لها ، وقد قام بتلخيص الأسباب في محورين أو قضيتين أساسيتين: التغير في دور وعلاقات المرأة ومركزها الاجتماعي ، والتغير في معايير الاختيار الزواجي ، وقد أشار الباحث في هذه الورقة إلى الأبعاد الاجتماعية للطلاق ، وعرض بعض التصورات والحلول لها.

ومن الدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق تلك التي أجريت على المجتمع الخليجي ، فقد وجد القشعان (1995)[100] ارتفاع نسب الطلاق وخصوصاً في السنوات الخمس الأولى ، والتي أطلق عليها اسم مرحلة التعارف الحرجة في الزواج ، إذ بلغت نسبة

99 يعقوب يوسف الكندري (2008) ، الطلاق في المجتمع الكويتي وتأثير عمليات التحديث والتغير الاجتماعي الثقافي ، الكويت: مؤتمر «الأسرة العربية من المنظور المعاصر.

100 Alqashan, Humoud. (1995). The Impact of Sociodemograghic Characteristics and Marital Communication Patterns On the Trends Of Family Dissolution in Kuwait. Unpublished Dissertation, University of Pittsburgh.

الطلاق خلال الأعـوام الخمسة الأولى (67 %) ، كما كشفت الدراسة ارتفاع نسب الطلاق بين قليلي التعليم ومنخفضي الدخل ، رغم وجود نسب طلاق بين جميع حملة الدرجات العلمية والتقسيمات الثقافية.

وتضيف نتائج دراسة القشعان (1995) إلى أن التعليم مهم لكل من الزوجين ؛ إذ إنه يخدم في استقرار الحياة الزوجية ، حيث كانت نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية وما فوقها من المطلقين تشكل فقط نسبة 12 بالمائة ، في حين كان الحاصلون على الشهادات المتوسطة من أعلى الفئات تعرضاً للطلاق ، حيث بلغت نسبتهم حوالي 5.4 % من إجمالي المطلقين ، وفيما يتعلق بعمل المرأة في وقوع الطلاق ودوره ، فإن الدراسة تشير إلى أن عمل المرأة قد ساعد في استقرار الحياة الزوجية بالنسبة للكويتيات ، ولكن الباحث حذر من خطورة ظهور ما أسماه بالنزعة نحو الشعور بالاستقلالية لدى المرأة العاملة ، لما لذلك من دور في حدوث التصادم مع الزوج الخليجي.

وتشير دراسة القشعان كذلك إلى تشابه المشكلات التي تعانيها الأسر السعيدة مقارنة بالأسر المطلقة ، إذ حددت الأسر المطلقة سبعة عشر سبباً لطلاقهم ، في حين أكدت الأسر غير المطلقة معاناتها من نفس المشاكل ، وقد خلصت الدراسة إلى أن الفرق بين الأسر المطلقة والأسر غير المطلقة كان بمهارة احتوا المشكلات ، وليس في طبيعة المشكلات.

وفي دراسة نفسية خاصة بالأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية بعد صدمة العدوان العراقي على الكويت ، حدد الباحث الرشيدي[101] أن مشكلة الطلاق بدأت تتزايد بعد الاحتلال ، والذي جا نتيجة لوجود بعض الاضطرابات السلوكية والانفعالية والمعرفية والبدنية العميقة التي خلفها العدوان ، والتي كان أحد أبرز تداعياتها الطلاق ، وأثرها على العلاقات التفاعلية داخل الأسرة والمجتمع على حد سوا، وقد ركز

101 بشير صالح الرشيدي (1995) ، الأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية بعد صدمة العدوان العراقي على الكويت ، حوليات كلية الآداب ، الحولية 16 ، الرسالة 108.

الباحث على مجموعة من الاضطرابات للمطلقين والمطلقات كأداة تجريبية لحدوث مثل هذه الاضطرابات التي افترضها في دراسته ، وقد خلص إلى ارتفاع في هذه المعدلات للاضطرابات الانفعالية والمعرفية السلوكية والبدنية لدى الجنسين ، مع تفاوت بينهما ، وأشارت النتائج إلى أن المطلقين والمطلقات يعانون معاناة شديدة نتيجة الضغوط الانفعالية المضاعفة ، والذي من أحد أبرز أسبابه الاحتلال العراقي لدولة الكويت ، وما تركه من آثار نفسية.

وقد قام الثاقب بمجموعة من الدراسات الميدانية الخاصة بالطلاق في المجتمع الكويتي من خلال مشروع بحثي ، ففي دراسة عن أنماط الطلاق وخلفيات المطلقين في المجتمع الكويتي[102]، كشف الباحث عن أنماط متعددة للطلاق ، والتي تعتبر قليلة في الدراسات المحلية الأخرى ، وحاول أن يكشف عن العلاقة بين أنماط الطلاق وخلفيات المطلقين المرتبطة بالتعليم ، والعامل الاقتصادي ، وعدد سنوات الزواج ، والأبنا ، وعمر الزوجين عند وقوع الطلاق ، ومذهب الزوجين الديني ، وإن كان للزوج أو الزوجة زواج سابق من عدمه ، وأسباب الطلاق ، وموقف أسرة المطلق أو المطلقة ، ومبدأ الاستشارة قبل الطلاق وفي دراسة أخرى[103] ، حاول الباحث الكشف عن اتجاهات المطلقة نحو المطلق والأبنا داخل المجتمع فهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين المطلق والمطلقة والأبنا وحاولت الكشف عن علاقة متغيرات رئيسية تمثلت في شعور المطلقة نحو المطلق وإمكانية التغير والعودة إلى المطلق ، وموقف المرأة المطلقة واتجاهها نحو معيشة الأبنا في وقت إجرا الدراسة ومقارنتها بعد الطلاق، وكشفت الدراسة وجود علاقة لهذه المتغيرات المستقلة بمجموعة من المتغيرات التابعة التي حددتها الدراسة، والمرتبطة ببعض الاتجاهات والمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية، وفي دراسة أخرى خاصة بالتكيف المعيشي للمرأة بعد الطلاق[104] ، كشف الباحث عن علاقة هذا الوضع ببعض المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية

---

102 فهد ثاقب الثاقب (1996) ، أنماط الطلاق وخلفيات المطلقين في المجتمع الكويتي ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد 55.

103 فهد ثاقب الثاقب (1999) ، اتجاهات المطلقة نحو المطلق والأبنا في المجتمع الكويتي ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، 65 (17) ، ص ص: 100 – 134.

104 فهد ثاقب الثاقب (1997) ، التكيف المعيشي للمرأة الكويتية بعد الطلاق ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 68(22) ، ص:14.

كالعمر ، ومحل الإقامة ، والأبنا ، وسنوات الزواج ، وإن كانت المطلقة من العاملات ومن يسكن مع المطلقة ، والمستوى الاقتصادي والتعليمي.. وقد ركزت الدراسة على الكشف عن هذه العلاقة مع الوضع المعيشي للمطلقة داخل المجتمع المحلي، وقد حدد الباحث في دراسة أخرى أسباب الطلاق في المجتمع المحلي ، وتحليل مواقف المطلقات ، وربط أسباب الطلاق ببعض المتغيرات الاجتماعية و الثقافية داخل المجتمع الخاصة بالمطلقين[105]، وفي دراسة اجتماعية نفسية اقتصادية للباحث نفسه جمع من خلالها كافة دراساته المنشورة [106] في محاولة منه أن يركز على كافة ما تم تناوله في هذه الدراسات ، وكذلك التركيز على وضع المطلقة نفسها ، والأسباب التي أدت للطلاق ، والمشاحنات التي تحدث بين الزوجين ، وقرار اتخاذ الطلاق ، وما قبل وبعد الطلاق ، وتكيف المطلقة مع وضعها بعد الطلاق ، وقد قدم الباحث تحليلا إحصائيا لحالات الطلاق في المجتمع الكويتي.

وفي دراسة ركزت على الأسباب الاجتماعية والنفسية للطلاق في المجتمع الكويتي ، ركزت دراسة الظفيري وآخرون[107] على الكشف عن الاتجاه العام لحالات الزواج والطلاق في المجتمع الكويتي ، والوقوف على حجم ظاهرة الطلاق ومعدلاتها في دولة الكويت ، ومقارنتها ببعض الدول العربية والإسلامية ، والكشف عن معدلات الطلاق وفق بعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية ، والمتمثلة في جنسية المطلقين ، ومستواهم التعليمي والمهني ، والعمر عند الطلاق، ومقر الإقامة ، بالإضافة إلى الكشف عن عملية الاختيار الزواجي وعلاقته بالطلاق ، والعلاقة قبل الزواج والطلاق ، وكذلك الكشف عن لغة التفاهم والحوار بين الزوجين قبل الطلاق ، والوقوف على العوامل التي كانت عائقا أمام الحوار وأدت إلى الطلاق ، والاستشارات التي يلجأ إليها الطرفان عند حدوث الخلاف

105 فهد ثاقب الثاقب (1996) ، أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، 24(3) ، ص: 51.

106 فهد ثاقب الثاقب (1999) ، المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي (الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية) ، الكويت: لجنة التأليف والتعريب والنشر ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت.

107 عبد الوهاب محمد الظفيري وعبد اللطيف محمد خليفة وحسني حمدي (2001) ، دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة ، الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

بينهما ، بالإضافة إلى التعرف على الآثار النفسية والاجتماعية للطلاق ، والتعرف على مدى التكيف المعيشي بعد الطلاق.

وهناك دراسة أخرى عن أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي[108] ، أعدها المكتب الفني لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، للوقوف على أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي والأقطار العربية ، والوقوف على حجم المشكلة ومعدلاتها في الكويت ، ومقارنتها ببعض الدول الأخرى ، مع الكشف عن الأسباب الخاصة بالطلاق ، وعلاقة هذه الأسباب ببعض المتغيرات الاجتماعية ، وبالتحديد المتغيرات الشخصية.

وفي دراسة أخرى خاصة عن علاقة الطلاق ببعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية والديموغرافية ، أوضحت دراسة الجرداوي والصالح[109] بعض الجوانب المهمة من الحياة الاجتماعية للمطلقة نفسها ، وتحديد هذه المتغيرات والأبعاد وعلاقتها بالطلاق ، فقد كشفت هذه الدراسة الميدانية عن أثر الطلاق على مستوى معيشة الأسرة ، والتعرض لمجموعة من المشكلات الحديثة أو مشكلات ما بعد الطلاق ، والوقوف على وضع المرأة المطلقة وعلاقتها بأبنائها ، وكيفية مواجهة كل من الزوجين المطلقين للمشكلات الجديدة التي قد تواجههما بعد عملية الطلاق. و تركز الدراسة على العديد من المتغيرات الاجتماعية ، مثل: اتجاهات كل من الزوج والزوجة نحو الزواج مرة أخرى ، ودور الأقارب في الاختيار للزواج وعلاقة ذلك بالطلاق ، وعلاقة الطلاق ـ أيضا ـ بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي ، والمستوى التعليمي ومهنة الزوج والزوجة ، ومكان الإقامة ، والنمو الحضري السريع ، هذا بالإضافة إلى التركيز ـ أيضا ـ على الأسباب المؤدية للطلاق ، والوقوف على معدلاته ، وغيرها من القضايا.

والملاحظ من خلال هذه الدراسات أن هناك تركيزا متعددا ، ومن وجهات نظر مختلفة ، على مجموعة من القضايا عند الإشارة إلى الطلاق ؛ فقد ركزت الدراسات المحلية على الكشف عن الأسباب المؤدية للطلاق ، وكذلك ربط هذه الأسباب ببعض العوامل

108 المكتب الفني ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي والأقطار العربية ، الكويت.

109 عبد الرؤوف الجرداوي وعبد الله غلوم الصالح (1996) ، مطلقات صغيرات في المجتمع الكويتي ، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

الاجتماعية والثقافية والديمغرافية ، هذا بالإضافة إلى أن بعضاً منها حاول الكشف عن اتجاهات خاصة للمطلقين ونظرتهم للزواج وللطلاق ، وقد حاولت غالبية الدراسات التركيز على هذه العوامل والأسباب من وجهة نظر المطلقة نفسها ؛ للوقوف على حقيقة المشكلات من واقع ما تراه ، هذا بالإضافة إلى أن بعض الدراسات حاولت التركيز على الأعداد والتحاليل الإحصائية ، ومقارنتها ببعض المجتمعات المختلفة.

سادساً: أثر مشاكل الزواج والطلاق على المجتمع الكويتي:

تتعدد الآثار المترتبة على مشاكل الزواج والطلاق على المجتمع الكويتي ، فقد حددها مجموعة من الباحثين ومن أهل الميدان المهني والعملي في قطاع الشؤون الأسرية ببعض من العناصر ، ويمكن اختصارها هنا بالآتي:

1- قانون الأحوال الشخصية رقم (51) لسنة 1984م وما قدمه من تسهيلات ومزايا للمطلقات ؛ فأدى للمساهمة بطريق مباشرة في زيادة أعداد المطلقات.

2- عدم وجود توافق زواجي بين الزوجين.

3- إهانة الرجل لزوجته بالضرب والسب.

4- عدم اهتمام المرأة بمنزل الزوجية وأمور زوجها.

5- البخل الشديد من قبل الزوج ، متجسداً في امتناعه عن الإنفاق على زوجته وأولادها.

6- عدم طاعة المرأة لزوجها.

7- سكن الزوجين في منزل العائلة وما يتبعه من تدخل الأهل في شؤونهما الخاصة.

8- تعاطي بعض الأزواج للمواد الكحولية.

9- استقلال المرأة مادياً عن الرجل.

10-كثرة أصدقا الزوجة وانشغالها بهم.

11- تعدد الزوجات وما ينتج عنه من إهمال الزوجة الأولى.

الفصل الخامس

تحليل البيانات السجّلية للزواج

تحليل البيانات السجّلية

أولاً : البيانات السجّلية المتوفرة لدى هيئة المعلومات المدنية ووزارة العدل.

ثانياً : نتائج دراسة الإحصائيات السجّلية.

ويتناول الفصل المحاور التالية:

أولاً: البيانات السجلية المتوفرة لدى هيئة المعلومات المدنية ووزارة العدل.

في هذا الفصل يتم تحليل البيانات التاريخية المتوفرة والمتاحة لدى هيئة المعلومات المدنية ووزارة العدل ، أو من خلال الدراسات السابقة ، واستنباط النتائج التي توضح الاتجاه العام للظاهرة ، وحجم الحالات الاجتماعية الأربع للسكان في سن الزواج 15 سنة فأكثر (لم يسبق له الزواج – متزوج – مطلق – أرمل) ، ومدى اتساق هذه التوزيعات مع طبيعة المجتمع الكويتي ، والذي نقصد به في هذه الدراسة المواطنين الكويتيي الجنسية ؛ حتى نتمكن من تحديد المشكلات بدقة ؛ وبالتالي إيجاد الحلول المناسبة لها.

جدول (1) الهرم السكاني للمجتمع الكويتي في يونيو 2013

فئات العمر	كويتي الجنسية
مولود – 4 سنوات	164.878
من 5 – 9 سنوات	155.770
من 10 – 14 سنة	134.920
من 15 – 19 سنة	131.735
من 20 – 24 سنة	112.630
من 25 – 29 سنة	100.131
من 30 – 34 سنة	84.703
من 35 – 39 سنة	75.009
من 40 – 44 سنة	65.742
من 45 – 49 سنة	56.517
من 50 – 54 سنة	44.212
من 55 – 59 سنة	34.450
من 60 – 64 سنة	23.291
64 سنة فما فوق	43.033
المجموع	**1.227.021**

الجدول السابق يبين الهرم السكاني للمجتمع الكويتي في يونيو 2013 ، ويتبين منه أن المجتمع الكويتي مجتمع شاب ؛ حيث إن الفئات العمرية الأقل من 29 عاماً فيه تساوي أكثر من 65 % من حجم المجتمع ، في حين أن الفئات العمرية الأكبر من 55 عاماً لا تتجاوز 8.2 % فقط من حجم المجتمع ، كما أن حجم الإناث في المجتمع يساوي 51 % مقابل 49 % للذكور ، كما يتضح في الجداول الآتية:

جدول (2) الهرم السكاني للذكور في المجتمع الكويتي في يونيو 2013

فئات العمر	كويتي الجنسية
مولود – 4 سنوات	83.757
من 5 – 9 سنوات	79.224
من 10 – 14 سنة	68.745
من 15 – 19 سنة	67.164
من 20 – 24 سنة	57.184
من 25 – 29 سنة	49.855
من 30 – 34 سنة	41.249
من 35 – 39 سنة	35.389
من 40 – 44 سنة	30.786
من 45 – 49 سنة	26.210
من 50 – 54 سنة	19.969
من 55 – 59 سنة	14.779
من 60 – 64 سنة	9.535
64 سنة فما فوق	18.843
المجموع	**602.689**

يتضح من الجدول السابق أن المجتمع الذكوري في الكويت مجتمع شاب ؛ حيث إن الفئات العمرية الأقل من 29 عاماً فيه تساوي أكثر من 67 % من حجم المجتمع ، في حين أن الفئات العمرية الأكبر من 55 عاماً لا تساوي سوى 7.1 % فقط من حجم المجتمع.

جدول (3) الهرم السكاني للإناث في المجتمع الكويتي في يونيو 2013

فئات العمر	كويتي الجنسية
مولود – 4 سنوات	81.121
من 5 – 9 سنوات	76.546
من 10 – 14 سنة	66.175
من 15 – 19 سنة	64.571
من 20 – 24 سنة	55.446
من 25 – 29 سنة	50.276
من 30 – 34 سنة	43.454
من 35 – 39 سنة	39.620
من 40 – 44 سنة	34.956
من 45 – 49 سنة	30.307
من 50 – 54 سنة	24.243
من 55 – 59 سنة	19.671
من 60 – 64 سنة	13.756
64 سنة فما فوق	24.190
المجموع	**624.332**

يتضح من الجدول السابق أن مجتمع الإناث في الكويت مجتمع شاب ؛ حيث إن الفئات العمرية الأقل من 29 عاماً فيه تساوي أكثر من 63 % من حجم المجتمع ، في حين أن الفئات العمرية الأكبر من 55 عاماً تبلغ 9.2 % فقط من حجم المجتمع.

جدول (4) الحالة الزواجية للمجتمع الكويتي في يونيو 2013

الحالة الزواجية				
غير متزوج	متزوج	مطلق	أرمل	غير مبين
267.726	429.084	47.309	26.537	797

الجدول السابق يبين الحالة الاجتماعية للمجتمع الكويتي في يونيو 2013 ، ونلاحظ منه أن حجم المواطنين الكويتيين الأكبر من 15 عاما يساوي 771.453 نسمة ، وحجم المتزوجين أو من سبق لهم الزواج يساوي 502.930 نسمة ، وبهذا تشير المعدلات العامة إلى أن حجم السكان الأكبر من 15 عاما تساوي 65 % تقريباً للمتزوجين ومن سبق لهم الزواج ، مقابل 35 % تقريباً لغير المتزوجين.

جدول (5) الحالة الزواجية للذكور في المجتمع الكويتي في يونيو 2013

الحالة الزواجية				
غير متزوج	متزوج	مطلق	أرمل	غير مبين
141.871	211.330	15.112	2.267	383

نلاحظ في الجدول السابق أن حجم المواطنين الكويتيين الذكور الأكبر من 15 عاما يساوي 370.963 نسمة ، وحجم المتزوجين أو من سبق لهم الزواج يساوي 228.709 نسمة ، وبهذا تكون المعدلات العامة لحجم السكان الأكبر من 15 عاما تساوي 61.5 % تقريباً للمتزوجين ومن سبق لهم الزواج ، مقابل 38.5 % تقريباً لغير المتزوجين ، في حين يتبين من الجدول أن نسبة المطلقين الذكور في المجتمع الكويتي 7 % تقريباً من حجم المتزوجين.

جدول (6) الحالة الزواجية للإناث في المجتمع الكويتي في يونيو 2013

الحالة الزواجية				
غير متزوجة	متزوجة	مطلقة	أرملة	غير مبين
125.855	217.754	32.197	24.270	414

في الجدول السابق نلاحظ أن حجم المواطنات الكويتيات الأكبر من 15 عاما يساوي 400.490 نسمة ، وحجم المتزوجات أو من سبق لهن الزواج يساوي 274.221 نسمة وبهذا تكون المعدلات العامة لحجم السكان الأكبر من 15 عاما تساوي 68.5 % تقريباً للمتزوجات ومن سبق لهن الزواج ، مقابل 31.5 % تقريباً لغير المتزوجات ، في حين يتبين من الجدول أن نسبة المطلقات الكويتيات 14.8 % تقريباً من حجم المتزوجات.

جدول (7) الحالة الزواجية العامة للمجتمع الكويتي وفقاً للفئات العمرية في يونيو 2013

فئات العمر	الحالة الزواجية				
	غير متزوج	متزوج	مطلق	أرمل	غير مبين
من 15 – 19 سنة	126.514	4.821	304	5	91
من 20 – 24 سنة	76.524	32.635	3.376	40	55
من 25 – 29 سنة	31.019	61.920	7.002	127	63
من 30 – 34 سنة	12.204	64.979	7.135	290	95
من 35 – 39 سنة	7.274	60.471	6.554	624	86
من 40 – 44 سنة	5.029	53.601	6.103	932	77
من 45 – 49 سنة	3.541	45.935	5.411	1.548	82
من 50 – 54 سنة	2.376	35.276	4.212	2.272	76
من 55 – 59 سنة	1.504	26.578	2.837	3.483	48
من 60 – 64 سنة	881	16.737	1.758	3.876	39
64 سنة فما فوق	860	26.131	2.617	13.340	85
المجموع	**267.726**	**429.084**	**47.309**	**26.537**	**797**

الجدول السابق يبين الحالة الزواجية للمجتمع الكويتي في يونيو 2013 ، ويتبين من تحليل بياناته وجود تأثير عكسي بين الفئة العمرية وعدم الزواج ؛ فكلما كبرت الفئة العمرية قلت حالات عدم الزواج، أما عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ، فلها تأثير متوسط بالفئة العمرية ، حيث تميل الفئات العمرية الأكبر من 24 عاماً حتى الأقل من 55 عاما إلى ارتفاع حالات الطلاق مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

جدول (8) الحالة الزواجية للذكور بالمجتمع الكويتي وفقاً للفئات العمرية في يونيو 2013

فئات العمر	الحالة الزواجية				
	غير متزوج	متزوج	مطلق	أرمل	غير مبين
من 15 – 19 سنة	66.533	539	43	--	49
من 20 – 24 سنة	44.697	11.517	935	1	34
من 25 – 29 سنة	17.809	29.573	2.427	9	37
من 30 – 34 سنة	5.691	32.894	2.576	24	64
من 35 – 39 سنة	2.751	30.356	2.180	54	48
من 40 – 44 سنة	1.695	27.014	1.956	75	46
من 45 – 49 سنة	1.115	23.311	1.638	110	36
من 50 – 54 سنة	698	17.866	1.240	146	19
من 55 – 59 سنة	392	13.364	772	236	15
من 60 – 64 سنة	203	8.621	500	201	10
64 سنة فما فوق	287	16.275	845	1.411	25
المجموع	**141.871**	**211.330**	**15.112**	**2.267**	**283**

من الجدول السابق يتبين ـ بعد تحليل بياناته ـ وجود تأثير عكسي بين الفئة العمرية للذكور وعدم الزواج ؛ فكلما كبرت الفئة العمرية قلت حالات عدم الزواج، أما عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ، فترتفع حالات الطلاق للفئة العمرية الأكبر من 24 عاما حتى الأقل من 55 عاما.

جدول (9) الحالة الزواجية للإناث بالمجتمع الكويتي وفقاً للفئات العمرية في يونيو 2013

فئات العمر	الحالة الزواجية				
	غير متزوجة	متزوجة	مطلقة	أرملة	غير مبين
من 15 – 19 سنة	59.981	4.282	261	5	42
من 20 – 24 سنة	31.827	21.118	2.441	39	21
من 25 – 29 سنة	13.210	32.347	4.575	118	26
من 30 – 34 سنة	6.513	32.085	4.559	266	31
من 35 – 39 سنة	4.523	30.115	4.374	570	38
من 40 – 44 سنة	3.334	26.587	4.147	857	31
من 45 – 49 سنة	2.426	22.624	3.773	1.438	46
من 50 – 54 سنة	1.678	17.410	2.972	2.126	57
من 55 – 59 سنة	1.112	13.214	2.065	3.247	33
من 60 – 64 سنة	678	8.116	1.258	3.675	29
64 سنة فما فوق	573	9.856	1.772	11.929	60
المجموع	**125.855**	**217.754**	**32.197**	**24.270**	**414**

من الجدول السابق ـ بعد تحليل بياناته ـ يتبين وجود تأثير عكسي بين الفئة العمرية للإناث وعدم الزواج ؛ فكلما كبرت الفئة العمرية قلت حالات عدم الزواج، أما عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ، فلها تأثير متوسط بالفئة العمرية ، حيث تميل الفئات العمرية الأكبر من 24 عاماً حتى الأقل من 54 عاما إلى ارتفاع حالات الطلاق مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

جدول (10) الحالة الزواجية العامة للمجتمع الكويتي وفقاً للتوزيع الجغرافي في يونيو 2013

الحالة الزواجية	المحافظات						
	جملة محافظة العاصمة	جملة محافظة حولي	جملة محافظة الأحمدي	جملة محافظة الجهراء	جملة محافظة الفروانية	جملة محافظة مبارك الكبير	غير مبين
غير متزوج	60.538	47.724	49.195	30.503	47.007	32.678	81
متزوج	83.679	77.592	86.474	53.747	75.727	51.818	47
مطلق	9.705	10.050	8.660	4.491	8.458	5.931	14
أرمل	6.096	4.749	5.275	2.759	4.845	2.807	6
غير مبين	101	111	209	130	147	99	--
لا ينطبق	70.937	70.458	108.264	71.392	86.847	47.556	114

الجدول السابق يبين الحالة الزواجية للمجتمع الكويتي وفقاً للتوزيع الجغرافي في يونيو 2013 ، ويتبين من تحليل بياناته وجود تأثير للتوزيع الجغرافي على حالات عدم الزواج في المجتمع الكويتي ؛ حيث تزيد معدلات عدم الزواج بالعاصمة مقارنة بباقي المحافظات أما عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ، فأنها تأثرت ـ أيضاً ـ بالتوزيع الجغرافي حيث ترتفع حالات الطلاق بمحافظة حولي مقارنة بباقي المحافظات ، في حين كانت محافظة الجهرا الأقل من حيث عدد حالات الطلاق.

جدول (11) الحالة الزواجية للذكور في المجتمع الكويتي وفقاً للتوزيع الجغرافي في يونيو 2013

الحالة الزواجية	المحافظات						
	جملة محافظة العاصمة	جملة محافظة حولي	جملة محافظة الأحمدي	جملة محافظة الجهراء	جملة محافظة الفروانية	جملة محافظة مبارك الكبير	غير مبين
غير متزوج	31.851	25.530	26.525	15.832	24.694	17.394	45
متزوج	40.577	38.381	43.146	25.800	37.423	25.981	22
مطلق	3.256	3.333	2.650	1.221	2.641	2.005	6
أرمل	590	490	364	160	386	276	1
غير مبين	48	52	106	57	66	54	--
لا ينطبق	36.130	36.097	55.134	36.479	43.803	24.022	61

يتبين من تحليل بيانات الجدول السابق وجود تأثير للتوزيع الجغرافي على حالات عدم الزواج في المجتمع الكويتي ؛ حيث تزيد معدلات عدم الزواج بالعاصمة مقارنة بباقي المحافظات. أما عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ، فإنها تأثرت ـ أيضاً ـ بالتوزيع الجغرافي ؛ حيث كانت محافظة الجهرا الأقل من حيث عدد حالات الطلاق.

جدول (12) الحالة الزواجية للإناث في المجتمع الكويتي وفقاً للتوزيع الجغرافي في يونيو 2013

الحالة الزواجية	المحافظات						
	جملة محافظة العاصمة	جملة محافظة حولي	جملة محافظة الأحمدي	جملة محافظة الجهراء	جملة محافظة الفروانية	جملة محافظة مبارك الكبير	غير مبين
غير متزوجة	28.687	22.194	22.670	14.671	22.313	15.284	36
متزوجة	43.102	39.211	43.328	27.947	38.304	25.837	25
مطلقة	6.449	6.717	6.010	3.270	5.817	3.926	8
أرملة	5.506	4.259	4.911	2.599	4.459	2.531	5
غير مبين	53	59	103	73	81	45	--
لا ينطبق	34.807	34.361	53.130	34.913	43.044	23.534	53

يتبين من تحليل بيانات الجدول السابق وجود تأثير للتوزيع الجغرافي على حالات عدم زواج الكويتيات ؛ حيث تزيد معدلات عدم الزواج بالعاصمة مقارنة بباقي المحافظات أما عدم الاستقرار الأسـري (ارتفاع حالات الطـلاق) ، فإنها تأثرت ـ أيضاً ـ بالتوزيع الجغرافي ؛ حيث كانت محافظة الجهرا الأقل من حيث عدد حالات الطلاق.

جدول (13) الحالة الزواجية العامة للمجتمع الكويتي وفقاً للحالة التعليمية في يونيو 2013

الحالة الزواجية	الحالة التعليمية								
	أمي	يقرأ ويكتب	شهادة ابتدائية	شهادة متوسطة	شهادة ثانوية	دبلوم	شهادة جامعية	دراسات عليا	غير مبين
غير متزوج	538	272	48.342	119.396	58.778	13.000	11.838	399	15.163
متزوج	13.545	7.878	38.681	106.532	102.813	58.917	75.566	3.772	21.380
مطلق	1.693	767	4.988	12.372	10.821	6.544	6.851	305	2.968
أرمل	11.204	3.022	2.561	3.752	1.693	1.529	1.382	94	1.300
غير مبين	56	19	126	161	106	37	40	4	248
لا ينطبق	1	60	85.269	--	--	--	--	--	49.590

الجدول السابق يبين الحالة الزواجية للمجتمع الكويتي وفقاً للحالة التعليمية في يونيو 2013 ، ويتبين من تحليل بياناته عدم وجود تأثير للحالة التعليمية على حالات عدم الزواج في المجتمع الكويتي ، ويتبين كذلك من تحليل البيانات وجود تأثير عكسي للحالة التعليمية على عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ؛ حيث تقل حالات الطلاق بارتفاع مستوى الحالة التعليمية ، أي أن تأثير المستوى التعليمي على عدم الزواج ضعيف جدا بالنسبة للإناث.

جدول (14) الحالة الزواجية للذكور بالمجتمع الكويتي وفقاً للحالة التعليمية في يونيو 2013

الحالة الزواجية	الحالة التعليمية								
	أمي	يقرأ ويكتب	شهادة ابتدائية	شهادة متوسطة	شهادة ثانوية	دبلوم	شهادة جامعية	دراسات عليا	غير مبين
غير متزوج	138	98	31.155	63.881	29.244	5.183	3.801	145	8.226
متزوج	2.404	4.239	23.311	62.776	53.515	25.775	27.947	2.971	8.392
مطلق	154	242	1.958	4.960	3.817	1.582	1.400	132	867
أرمل	289	368	342	547	254	180	149	33	105
غير مبين	3	8	61	100	75	13	21	3	99
لا ينطبق	--	32	42.416	--	--	--	--	--	26.297

يتضح من الجدول السابق ـ بعد تحليل بياناته ـ عدم وجود تأثير للحالة التعليمية على حالات عدم الزواج في المجتمع الكويتي ، ويتبين كذلك من تحليل البيانات عدم وجود تأثير للحالة التعليمية للذكور على عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ، بالرغم من وجود ارتفاع في حالات الطلاق للذكور الحاصلين على الشهادة المتوسطة.

جدول (15) الحالة الزواجية للإناث بالمجتمع الكويتي وفقاً للحالة التعليمية في يونيو 2013

الحالة الزواجية	الحالة التعليمية								
	أمي	يقرأ ويكتب	شهادة ابتدائية	شهادة متوسطة	شهادة ثانوية	دبلوم	شهادة جامعية	دراسات عليا	غير مبين
غير متزوج	400	174	17.187	55.515	29.534	7.817	8.037	254	6.937
متزوج	11.141	3.639	15.370	43.756	49.298	33.142	47.619	801	13.988
مطلق	1.539	525	3.030	7.412	7.004	4.962	5.451	173	2.101
أرمل	10.915	2.654	2.219	3.205	1.439	1.379	1.233	61	1.195
غير مبين	53	11	65	61	31	24	19	1	149
لا ينطبق	1	28	42.853	--	--	--	--	--	23.293

يتضح من الجدول السابق ـ بعد تحليل بياناته ـ وجود تأثير ضعيف جداً للحالة التعليمية على حالات عدم الزواج للكويتيات في المجتمع الكويتي ، ويتبين كذلك من تحليل البيانات وجود تأثير عكسي للحالة التعليمية على عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ؛ حيث تقل حالات الطلاق بارتفاع مستوى الحالة التعليمية.

جدول (16) الحالة الزواجية العامة للمجتمع الكويتي وفقاً للحالة العملية في يونيو 2013

الحالة الزواجية	الحالة العملية						
	يعمل بالحكومة	يعمل بجهة غير حكومية	عاطل	طالب	متفرغة لأعمال المنزل	متقاعد لديه إيراد	غير مبين
غير متزوج	49.394	25.477	5.051	171.819	7.920	2.674	5.391
متزوج	230.466	53.816	5.682	30.594	39.965	66.172	2.389
مطلق	24.587	5.481	881	3.738	6.218	6.151	253
أرمل	3.282	1.482	226	270	16.994	4.271	12
غير مبين	211	115	14	114	209	80	54
لا ينطبق	--	--	--	--	--	--	455.568

الجـدول السابق يبين الحـالة الزواجية للمجتمع الكويتي وفقاً للحالة العملية في يونيو 2013 ، ويتبين من تحليل بياناته وجود تأثير للحالة العملية على حالات عدم الزواج في المجتمع الكويتي؛ حيث ارتفاع حالات عدم الزواج في العاملين بوظائف حكومية وغير حكومية ، ويتبين كذلك من تحليل البيانات وجود تأثير للحالة العملية على عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ؛ حيث تزيد حالات الطلاق لدى العاملين بوظائف حكومية.

جدول (17) الحالة الزواجية للذكور بالمجتمع الكويتي وفقاً للحالة العملية في يونيو2013

الحالة الزواجية	الحالة العملية					
	يعمل بالحكومة	يعمل بجهة غير حكومية	عاطل	طالب	متقاعد لديه إيراد	غير مبين
غير متزوج	28.233	17.641	2.820	86.836	950	5.391
متزوج	131.236	22.127	2.099	7.291	46.188	2.389
مطلق	9.248	2.116	249	528	2.718	253
أرمل	483	187	17	8	1.560	12
غير مبين	145	74	8	55	47	54
لا ينطبق	--	--	--	--	--	231.726

يتبين من تحليل بيانات الجدول السابق وجود تأثير قوي للحالة العملية على حالات عدم الزواج في مجتمع الذكور بالكويت ؛ حيث ارتفاع حالات عدم الزواج في العاملين بوظائف حكومية ، ويتبين كذلك وجود تأثير للحالة العملية على عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ؛ حيث تزيد حالات الطلاق لدى العاملين بالحكومة.

جدول (18) الحالة الزواجية للإناث بالمجتمع الكويتي وفقاً للحالة العملية يونيو 2013

الحالة الزواجية	الحالة العملية						
	تعمل بالحكومة	تعمل بجهة غير حكومية	عاطلة	طالبة	متفرغة لأعمال المنزل	متقاعدة لديها إيراد	غير مبين
غير متزوجة	21.161	7.836	2.231	84.983	7.920	1.724	--
متزوجة	99.230	31.689	3.583	23.303	39.965	19.984	--
مطلقة	15.339	3.365	632	3.210	6.218	3.433	--
أرملة	2.799	1.295	209	262	16.994	2.711	--
غير مبين	66	41	6	59	209	33	--
لا ينطبق	--	--	--	--	--	--	223.842

يتبين من تحليل بيانات الجدول السابق وجود تأثير ضعيف للحالة العملية على حالات عدم زواج الكويتيات في المجتمع الكويتي ؛ حيث يوجد ارتفاع بسيط لحالات عدم الزواج في العاملين بوظائف حكومية ، ويتبين كذلك وجود تأثير للحالة العملية على عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ، حيث تقل حالات الطلاق لدى العاملات بالقطاع الخاص مقارنة بالحالات الأخرى.

جدول (19) السلسلة الزمنية لعقود زواج الكويتيين الموثقة خلال الفترة 1998 – 2012

السنة	الزوج كويتي		الزوج غير كويتي		الإجمالي	الزواج الكويتي والمختلط	نسبة الزواج الكويتي والمختلط إلى إجمالي الزواج
	الزوجة كويتية	الزوجة غير كويتية	الزوجة كويتية	الزوجة غير كويتية			
1998	5978	1135	599	2623	10335	7712	% 74.6
1999	6137	1108	620	2982	10847	7865	% 72.5
2000	6728	1119	565	2373	10785	8412	% 78.0
2001	7482	1195	580	2573	11830	9257	% 78.3
2002	8186	1283	593	2157	12219	10062	% 82.3
2003	8206	1186	574	2326	12292	9966	% 81.1
2004	8004	1293	544	2526	12367	9841	% 79.6
2005	7936	1360	646	2477	12419	9942	% 80.1
2006	8482	1296	505	2304	12587	10283	% 81.7
2007	9664	1187	485	1979	13315	11336	% 85.1
2008	9238	1113	518	1941	12810	10869	% 84.8
2009	8516	1379	615	2139	12649	10510	% 83.1
2010	8429	1227	611	2007	12274	10267	% 83.6
2011	8839	1304	747	2142	13032	10890	% 83.6
2012	9405	1448	736	2731	14320	11589	% 80.9

*ملاحظة: من لم يثبت بالجنسية أنه كويتي اعتبر غير كويتي ، مصدر البيانات: وزارة العدل.

*ملاحظة: الزواج المختلط: هو أن يكون (أحد طرفي الزواج غير كويتي الجنسية.)

شكل (1) السلسلة الزمنية لعقود الزواج الكويتي والمختلط (أحد طرفي الزواج غير كويتي)
مقارنة بإجمالي حالات الزواج الموثقة خلال الفترة 1998 – 2012

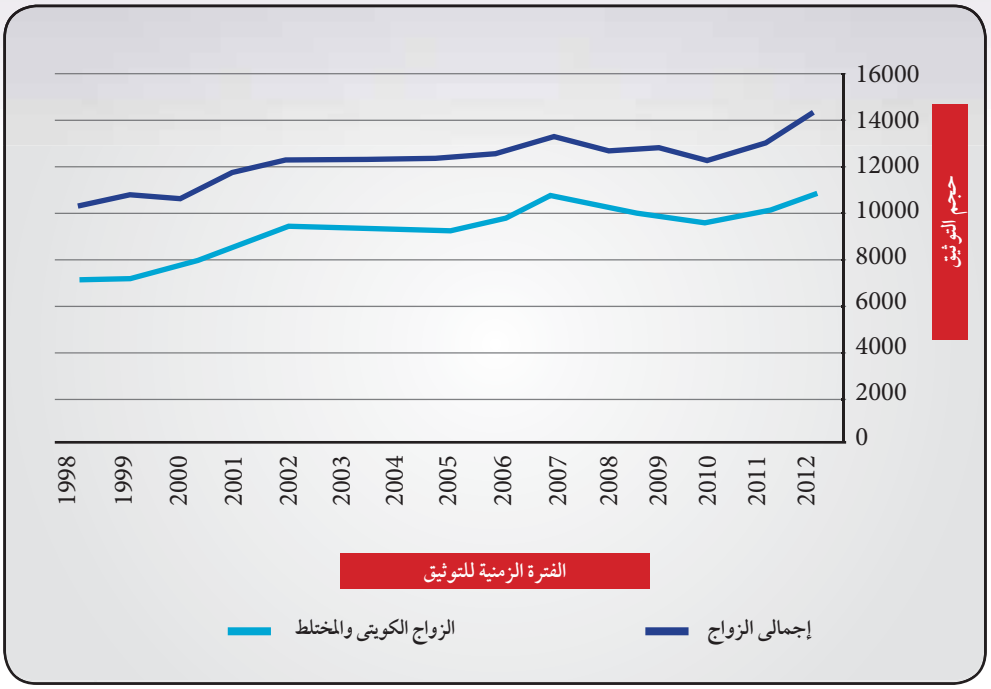

يوجد بالشكل السابق سلسلتان زمنيتان: الأولى – هي الممثلة لعقود الزواج الكويتي والمختلط (أحد طرفي الزواج غير كويتي) ، الموثقة منذ 1998 وحتى 2012 ، والثانية ـ تمثل إجمالي عدد عقود الزواج الموثقة بالكويت في نفس الفترة الزمنية ، ونلاحظ منهما وجود تشابه شبه تام في سلوك السلسلتين مع اتجاه عام صاعد يتناسب مع الزيادة المضطردة في حجم السكان ، ويتبين من الرسم وجود حالة من الانحراف على المتوسط العام تظهر على هيئة ارتفـاع في السلسلة عـام 2007 ، ثم انخـفاض بسيط في الفترة بعد 2007 وحتى 2010 ثم رجوع السلسلة لمسارها الطبيعي مرة أخرى.

شكل (2) السلسلة الزمنية لعقود الزواج الموثقة للزوج الكويتي من زوجة كويتية ومن زوجة غير كويتية خلال الفترة 1998 – 2012

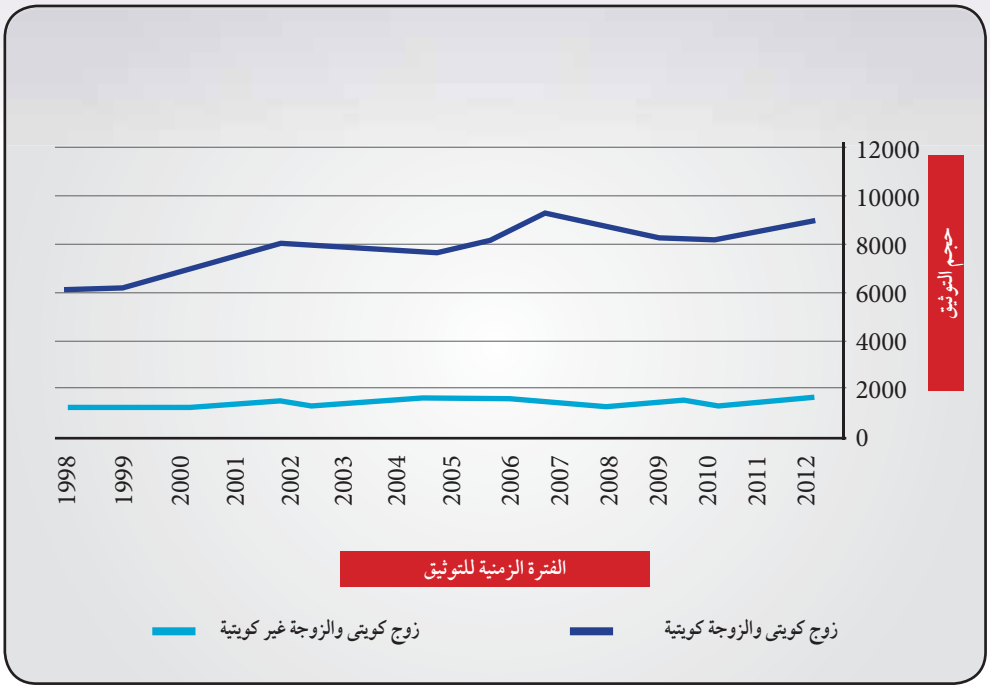

يتضح من الشكل السابق وجود سلسلتين زمنيتين: الأولى ـ هي الممثلة لعقود زواج الرجل الكويتي من زوجة كويتية منذ 1998 وحتى 2012 ، والثانية ـ تمثل عقود زواج الرجل الكويتي من زوجة غير كويتية في نفس الفترة الزمنية ، ونلاحظ منهما وجود اختلاف في سلوك السلسلتين مع اتجاه عام صاعد يتناسب مع الزيادة المضطردة في حجم السكان بالنسبة للسلسة الأولى ، والتي تعبر عن الزوجة الكويتية ، واتجاه عام بطئ الصعود للسلسة الثانية والتي تعبر عن الزوجة غير الكويتية.

شكل (3) السلسلة الزمنية لعقود الزواج الموثقة للزوجات الكويتيات من زوج غير كويتي
خلال الفترة 1998 – 2012

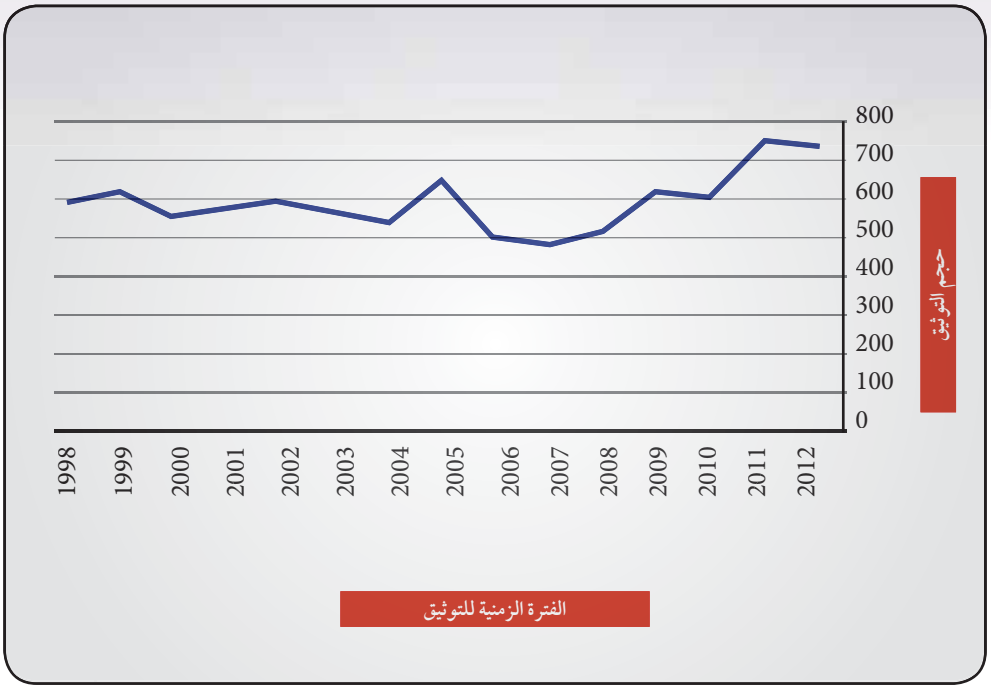

يبين الشكل السابق سلسلة زمنية لحجم العقود الموثقة لزواج الكويتيات من زوج غير كويتي في الفترة الزمنية 1998 حتى 2012 ، ونلاحظ اتجاها عاما هابطا في عامي 2006 و2007 ، ثم تعاود السلسلة الصعود مرة أخرى حتى عام 2012.

ثانياً: نتائج دراسة الإحصائيات السجلية:

من خلال العرض السابق للإحصائيات السجلية نستنتج الآتي:

1 – من حيث مدى معاناة المجتمع الكويتي من مشكلة عدم الزواج والعوامل الأكثر تأثيراً فيها:

نستنتج من التحليلات السابقة ارتفاع النسبة العامة لغير المتزوجين من الجنسين في دولة

الكويت إلى 35 % تقريباً من حجم المجتمع الكويتي الأكبر من 15 عاماً ، ولكن هذه النسبة بها بعض التضخم ؛ لأن المجتمع الكويتي مجتمع شاب ؛ حيث إن الفئات العمرية أقل من 29 عاماً فيه تساوي أكثر من 65 % من حجم المجتمع ، وبالتالي فإنّ جز ا من نسبة عدم الزواج الظاهرة في التحليلات يرجع لطبيعة هيكل البيانات المعمول به في الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، أما العوامل الأكثر تأثيراً في مشكلة عدم الزواج فهي:

- تأثير التوزيع النوعي للمجتمع الكويتي على مشكلة عدم الزواج ، حيث إن هناك تأثيرا لاختلاف نسبة النوع في دولة الكويت ، لأن حجم الإناث في المجتمع يساوي 51 % مقابل 49 % للذكور ، ومع وجود التعدد لدى الرجال في دولة الكويت كان يمكن أن يتم تحييد هذا الفارق ، ولكن يغلب على الرجال الكويتيين الزواج بواحدة فقط من الكويتيات والتعدد بغير الكويتيات.

- تأثير التوزيع العمري للمجتمع الكويتي على عدم الزواج ، حيث يوجد تأثير عكسي بين الفئة العمـرية وعدم الزواج ؛ فكلما كبرت الفئة العمرية قلت حالات عدم الزواج ، فالزواج حالة اجتماعية ناتجة عن حاجة فسيولوجية تبدأ بعد البلوغ ، ويبادر الناس عادة بإشباع هذه الحاجة بالزواج في وقت مبكر.

- تأثير التوزيع الجغرافي للمجتمع الكويتي على مشكلة عدم الزواج ، حيث نجد تزايد معدلات عدم الزواج بالعاصمة مقارنة بباقي المحافظات.

- تأثير المستوى التعليمي للكويتيين على مشكلة عدم الزواج ، حيث نجد عدم تأثير الحالة التعليمية على حالات عدم الزواج في المجتمع الكويتي ، حيث إن تأثر الحالة التعليمية بالمراحل العمرية ، في حين كان تأثير المستوى التعليمي على تأخر سن الزواج ضعيف جداً بالنسبة للإناث.

- تأثير الحالة العملية للكويتيين على مشكلة عدم الزواج ، حيث نجد ارتفاع حالات عدم الزواج في الذكور العاملين بوظائف حكومية ، ويمكن أن يكون مستوى الدخل هو المؤثر الخفي ورا الحالة العملية.

2 – من حيث مدى معاناة المجتمع الكويتي من مشكلة عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) والعوامل الأكثر تأثيراً فيها:

تظهر البيانات السجلية ارتفاع حجم المواطنين الكويتيين الذين يعانون من عدم الاستقرار الأسري بشكل كبير إلى حد ما، أما العوامل الأكثر تأثيراً فهي:

- تأثير التوزيع النوعي للمجتمع الكويتي على مشكلة عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ، حيث نجد أن نسبة المطلقين الذكور في المجتمع الكويتي 7 % تقريباً من حجم المتزوجين ، وتساوي نصف نسبة المطلقات في المجتمع الكويتي 14.8 % تقريباً ، ولكن هذه العلاقة وهمية ؛ بسبب سرعة إعادة زواج المطلقين من الرجال مقابل بط ذلك لدى المطلقات ، وربما يرفض كثير منهنّ تكرار التجربة مرة أخرى.

- تأثير التوزيع العمري للمجتمع الكويتي على مشكلة عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ، حيث نجد تأثيرا متوسطا للفئة العمرية ، حيث تميل الفئات العمرية الأكبر من 24 عاماً حتى أقل من 54 عاما إلى ارتفاع حالات الطلاق مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

- تأثير التوزيع الجغرافي للمجتمع الكويتي على عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ، حيث نجد ارتفاع حالات الطلاق بشكل عام بمحافظة حولي مقارنة بباقي المحافظات ، في حين كانت محافظة الجهرا الأقل من حيث حالات الطلاق.

- تأثير المستوى التعليمي للكويتيين على مشكلة عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ، حيث نجد تأثيرا عكسيا للحالة التعليمية على عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ؛ حيث تقل حالات الطلاق بارتفاع مستوى الحالة التعليمية للإناث ، في حين لم يؤثر ارتفاع مستوى التعليم للذكورعلى عدم الاستقرار الأسري بالسلب أو الإيجاب.

- تأثير الحالة العملية للكويتيين على مشكلة عدم الاستقرار الأسري (ارتفاع حالات الطلاق) ، حيث نجد تزايد حالات الطلاق لدى العاملين بالحكومة ، وتقل حالات الطلاق لدى العاملات بالقطاع الخاص مقارنة بالحالات الأخرى.

3 – من حيث استقرار حالات الزواج الموثقة بدولة الكويت ، وتناسبها مع حالات الزواج الموثقة للكويتيين ، والعوامل المؤثرة في ذلك:

بالنظر إلى السلاسل الزمنية السابقة ونتائج تحليلها نجد أن المجتمع الكويتي يعد مجتمعاً طبيعياً، بالرغم من وجود بعض المشكلات التي تعاني منها كثير من البلدان الأخرى ، ونلاحظ الآتي:

- وجود تشابه شبه تام في سلوك السلسلة الممثلة لعقود الزواج الكويتي والمختلط (أحد طرفي الزواج غير كويتي) ، الموثقة منذ 1998 وحتى 2012 ، والسلسلة الثانية التي تمثل إجمالي عدد عقود الزواج الموثقة بدولة الكويت في الفترة الزمنية نفسها مع اتجاه عام صاعد يتناسب مع الزيادة المضطردة في حجم السكان ، مع وجود حالة انحراف تظهر على هيئة ارتفاع في السلسلة عام 2007 عندما سمح لأول مرة لغير محددي الجنسية بتوثيق عقودهم ، ثم انخفاض بسيط في الفترة بعد 2007 حتى 2010 ، ثم رجوع السلسلة لمسارها الطبيعي مرة أخرى.

- وجود اختلاف بين سلوك السلسلة الممثلة لعقود زواج الرجل الكويتي من زوجة كويتية منذ 1998 وحتى 2012 ، والثانية تمثل عقود زواج الرجل الكويتي من زوجة غير كويتية في الفترة الزمنية نفسها ، ونلاحظ منهما وجود اتجاه عام صاعد يتناسب مع الزيادة المضطردة في حجم السكان بالنسبة للسلسة الأولى ، والتي تعبر عن الزوجة الكويتية ، واتجاه عام بطي الصعود للسلسة الثانية ، والتي تعبر عن الزوجة غير الكويتية.

- نلاحظ من السلسلة الزمنية لحجم العقود الموثقة لزواج الكويتيات من زوج غير كويتي خلال الفترة الزمنية 1998 حتى 2012 وجود اتجاه عام هابط في عامي 2006 و 2007 ، ثم تعاود السلسلة الصعود مرة أخرى حتى عام 2012.

ثانياً

الإطـار العملي

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولاً : أهمية الدراسة.

ثانيـاً : أهداف الدراسة.

ثالثـاً : منهجية الدراسة.

رابعـاً : الوسائل الإحصائية المستخدمة.

خامساً : مصادر البيانات.

ويتناول الفصل المحاور التالية:

أولاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الوقوف على المشاكل التي تهدد الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي ، والمتمثلة في مشكلات تهز كيان الأسرة المحلية ، من خلال التعرف على أهم مشاكل الزواج ومحاولة تشخيصها ؛ وذلك للإسهام في وضع حلول اجتماعية وتشريعية خاصة لها ، وبما يمكّن من التعامل معها ، والتخفيف من آثارها السلبية على مستوى كل من الفرد والأسرة والمجتمع، فتكمن أهمية الدراسة من خلال مساعدة وإسهام متخذي القرار ، وراسمي السياسة الاجتماعية ، للوقوف على أبعاد هذه المشاكل الزواجية ، وبالتالي يمكن للمسؤولين اتخاذ قرارات مناسبة لاستنادها على أساس علمي موثق ، وهو ما يصب في جودة أدا تلك الجهات في تذليل تلك المشكلات والصعوبات ، والإسهام في تقديم الحلول المناسبة لها ، فتقوم الدراسة بتوضيح أهمية ما يأتي:

1- الزواج من الناحية الشرعية ، والناحية الاجتماعية ، والناحية التربوية.

2- التعرف على المشاكل الحقيقية التي تواجه الحياة الزوجية من وجهة نظر الدراسات السابقة والمواطنين الكويتيين.

3- وضع الحلول والتوصيات الملائمة لحل المشاكل الزوجية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الميدانية إلى قياس العوامل الرئيسية المؤثرة على رأي المجتمع الكويتي، سوا كان من الشباب الكويتي من غير المتزوجين أو المواطنين الكويتيين المتزوجين تجاه تلك المشاكل ، وتتمثل الأهداف الرئيسية بما يأتي:

1- تحديد المشاكل الزوجية الرئيسية في المجتمع الكويتي.

2- التعرف على أثر مشاكل الزواج على المجتمع الكويتي.

3- وضع اقتراحات بحلول اجتماعية وتشريعية لمشاكل الزواج وآثارها.

4- التعريف بالمقومات الرئيسية للزواج ومراحله.

5- توضيح أهمية ومسؤولية الزواج للأفراد والمجتمع.

6- توضيح الأساليب التي تكفل نجاح الزواج.

7- وضع التصورات المستقبلية للزواج.

8- التعرف على الأسباب المباشرة المؤدية للمشاكل الزواجية.

9- التعرف على الأسباب غير المباشرة المؤدية للمشاكل الزواجية.

10- التعرف على الآثار السلبية لمشاكل الزواج بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع.

11- التعرف على الاتجاه العام للمشاكل الزواجية.

ثالثاً : المنهجية المستخدمة:

تتبع الدراسة الحالية المنهج الاستطلاعي ، والذي يتطرق لأسلوب المسح بالعينة ، من خلال التركيز على شريحتين اجتماعيتين ، ويعتبر المنهج الاستطلاعي أحد أبرز المنهجيات الرئيسية في الدراسات الوصفية ، وقد قامت الدراسة على محورين أساسيين ، وهما:

المحور الأول:

المحور الأول يقوم على أساس استعراض الأدبيات المرجعية والبيانات ، والدراسات السابقة ؛ لتحديد الاتجاه العام للمشكلة ، ففي هذا المحور تم الاعتماد على البحث المكتبي في إعداد وتحليل الدراسة ، وكذلك لتحديد التعاريف والمفاهيم المرتبطة بالبحث من الناحية الشرعية، والقانونية ، والمدنية ، واستعراض الآرا المختلفة حول الظاهرة ، وفي هذا المحور اعتماد على البيانات السجلية.

وتشمل الفترة المرجعية لهذا المحور: من عام 2001 إلى 2012 ، والتي من خلالها يتم الاعتماد على البيانات والمعلومات المنشورة كأبرز الأدوات الخاصة لهذا المحور.

المحور الثاني:

يشتمل المحور الثاني على عينة وأدوات الدراسة وفقاً لما يلي:

أ – عينة الدراسة:

المحور الثاني يعتمد على إجرا دراسة ميدانية بنظام المعاينة الإحصائية ؛ للوقوف على الوضع الراهن للظاهرة ، وتحديد معالمها ، وأسبابها الحالية، ففي هذا المحور يتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الإعداد والتحليل لآرا عينة قوامها (2000) مفردة ، موزعة على فئتين من المجتمع كالآتي:

1- اشتملت شريحة الشباب على عينة مكونة من 750 مستجيبا ، وقد توزع أفراد العينة على الذكور والإناث ، حيث بلغ عدد الذكور 365 مستجيبا ، بينما جا عدد الإناث 385 مستجيبة.

2- اشتملت شريحة المتزوجين على عينة مكونة من 1250 مستجيبا ، وقد توزع أفراد العينة على الذكور والإناث ، حيث بلغ عدد الذكور 610 مستجيبين بينما جا عدد الإناث 640 مستجيبة.

ولقد روعي في عملية اختيار العينة ـ أيضا ـ عملية توزيعها الجغرافي ، حيث شملت العينة توزيعا نسبيا شمل المحافظات الست ؛ لضمان الوقوف على المؤشرات الرقمية العامة للمجتمع بكافة شرائحه وفئاته.

وتم تحديد حجم العينة المختارة ليحقق مستوى ثقة 98 % ، بمستوى دلالة 0.02 % ، و خطأ معياري مسموح به 0.02 % ، مع إضافة 20 % من حجم العينة لمقابلة عدم الاستجابة أثنا عملية جمع البيانات وفقاً لما يتسم به المجتمع الكويتي ، وقد كان حجم العينة الأصلي 750 مستجيبا بالنسبة لغير المتزوجين من فئة الشباب ، و1250 مستجيبا للمتزوجين ، وتم إضافة حوالي 20 % تقريباً لكل عينة ، وكانت العينة المستجيبة قدرها 820 فردا لغير المتزوجين ، بنسبة استجابة 92 % ، و1270 للمتزوجين ، بنسبة استجابة 84 %.

أما الحدود الزمنية لهذا المحور ، فتمثلت في البيانات التي تم جمعها خلال عام 2013.

ب : أدوات الدراسة:

ولقد تم الاعتماد على الاستبيان كوسيلة رئيسية لعملية جمع البيان وقد تكونت أدوات هذا المحور من استمارتين على النحو الآتي:

1 – استمارة خاصة بالشباب والزواج ، دارت حول الهدف من الزواج ، وأفضل طرق لاختيار شريك العمر ، والعمر المناسب للزواج ، والمهور ، والأسباب التي تؤدي للزواج المختلط ، والعوامل المؤدية لتأخر سن الزواج ، ومعايير اختيار شريك الحياة ، والعوامل المرتبطة بالنظرة إلى الزواج ، ونتائج العزوف عن الزواج ، والتعرف على مقترحات الحد من مشاكل الزواج بين الشباب.

2 – استمارة خاصة بالمتزوجين أو من سبق لهم الزواج ، جا ت لتعبر عن رأي المواطنين الكويتيين المتزوجين حول تأثير الأبعاد الاجتماعية ، والاقتصادية والسلوكية ، والتواصل الاجتماعي ، والثقافي ، والتربوي على العلاقة الزوجية مع معرفة أهم آثار المشاكل الزواجية على حياة الزوجين بشكل خاص ، وعلى المجتمع الكويتي بشكل عام ، ومعرفة أهم الاقتراحات لعلاج هذه المشاكل.

كما تضمنت الدراسة استشراف رأي إدارتي الاستشارات الأسرية والتوثيقات الشرعية بوزارة العدل فيما يتعلق بمحور الدراسة الرئيسي ، وحسب طبيعة عمل كل إدارة.

رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تم الاعتماد على الإحصا الوصفي من خلال النسب المئوية والرسوم البيانية التي توضح تكرار العبارات الخاصة بأسئلة الاستمارتين من خلال المستجيبين ، حيث إن ذلك يعطي مؤشرا لأهداف الدراسة المنشودة ، وقد تم استخدام البرامج الإحصائية التالية «سيجما بلوت وميني تاب» لاستخراج نتائج التحليل الوصفي للبيانات ، وإيجاد العلاقات ، ووصف معالم الدراسة موضوع التحليل.

ولعرض نتائج الدراسة ، فقد تم الاعتماد على الأشكال البيانية مع التحليل عند عملية

عرض نتائج الدراسة ؛ لما لها من قدرة على توضيح الصورة في ظل كثرة العوامل المقاسة مما يوفر الوقت والجهد على متخذ القرار ، فبمجرد المطالعة الأولية للجداول والرسومات البيانية ، يستطيع تكوين صورة عامة عن النتائج ؛ فقد تم الاعتماد على النسبة المئوية التي تعطي وتحدد بعض المؤشرات التي تسهل متابعة متغيرات الدراسة.

خامساً : مصادر البيانات:

يتكون مصدر البيانات من رافدين أساسيين ، وهما:

1- الرافد الأول: البيانات السجلية ، وتشمل ما يأتي:

- (الإدارة المركزية للإحصا) خلال الفترة المرجعية من عام 2001 إلى عام 2012.
- إدارة الاستشارات الأسرية في وزارة العدل.
- إدارة التوثيقات الشرعية في وزارة العدل.
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

2- بيانات المسح الذي تقوم الشركة بجمعها لفترة الإسناد الزمني 2013.

الفصل الثاني

استعراض نتائج الدراسة الميدانية

أولاً
استبيان الشباب والزواج

وزارة العـــــدل Ministry of Justice

استبيان الشباب والزواج Youth & Marriage Survey

نحن وزارة العدل ممثلة في إدارة الإحصاء والبحوث، نعمل على دراسة للعوامل المؤدية للخلافات الزوجية في المجتمع الكويتي وهي موجهة للكويتيين فوق ١٨ سنة. يستغرق الوقت للإجابة من ١٠ إلى ٢٠ دقيقة والبيان الذي ستدلي به سيستخدم فقط بشكل تجميعي لغرض هذه الدراسة ... شكراً جزيلاً على تعاونك.

حدد درجة موافقتك على البنود التالية كعوامل مؤدية لتأخر سن الزواج:	غير موافق تماما	غير موافق	محايد أو لا أعرف	موافق	موافق تماما
١. الرغبة في إكمال الدراسة للشاب والفتاة.	○	○	○	○	○
٢. الحصول على وظيفة حتى توفير متطلبات الزواج.	○	○	○	○	○
٣. الأسباب المادية وتكاليف المعيشة.	○	○	○	○	○
٤. عدم وجود شريك حياة مناسب.	○	○	○	○	○
٥. القيد على الحرية الشخصية.	○	○	○	○	○
٦. زواج الابن أو الأخوة الأكبر أولاً.	○	○	○	○	○
٧. غلاء المهور.	○	○	○	○	○
٨. الدراما التليفزيونية السلبية عن الزواج.	○	○	○	○	○
٩. عدم وجود سكن قريب من الأسرة.	○	○	○	○	○
١٠. سهولة وجود العلاقات بين الجنسين خارج نطاق الزواج.	○	○	○	○	○
١١. رفض الأهل زواج ممن يرغب به أو بها.	○	○	○	○	○
١٢. إصرار الأهل على الزواج من شخص محدد لديهم.	○	○	○	○	○
١٣. كثرة القضايا القضائية بين الزوجين تجعل هناك ترددا بالزواج حالياً.	○	○	○	○	○
١٤. قيود العادات لمسألة التعارف بين المخطوبين تعيق إمكانية اتخاذ القرار الصحيح.	○	○	○	○	○
١٥. اللامسئولية عند الشباب.	○	○	○	○	○
١٦. لجوء بعض الشباب والفتيات للزواج البديل (السري– المتعة – المسيار).	○	○	○	○	○
١٧. توفر فرص السفر بالإجازات.	○	○	○	○	○
١٨. رعاية وإعالة الوالدين (أفراد الأسرة).	○	○	○	○	○
١٩. التفرغ للعبادة.	○	○	○	○	○
٢٠. أخرى، اذكر	○	○	○	○	○

جميع الحقوق محفوظة لوزارة العدل ٢٠١٣ – ٢٠١٤ ©

وزارة العـــــدل Ministry of Justice
استبيان الشباب والزواج Youth & Marriage Survey

حدد درجة موافقتك على البنود التالية كعوامل مرتبطة بمعايير اختيار شريك الحياة:	غير موافق تماما	غير موافق	محايد أو لا أعرف	موافق	موافق تماما
٢١. الدخل كافي.	○	○	○	○	○
٢٢. عدم وجود خلاف مع والِدَيّ شريك الحياة.	○	○	○	○	○
٢٣. من نفس المذهب.	○	○	○	○	○
٢٤. من نفس القبيلة.	○	○	○	○	○
٢٥. من أسرة كويتية.	○	○	○	○	○
٢٦. أن تكون الزوجة أصغر عمراً من الزوج.	○	○	○	○	○
٢٧. لم يسبق له / لها الزواج.	○	○	○	○	○
٢٨. الالتزام بالدين.	○	○	○	○	○
٢٩. السمعة الحسنة.	○	○	○	○	○
٣٠. التقارب بمستوى التعليم.	○	○	○	○	○
٣١. قبول بالجمال والمظهر العام.	○	○	○	○	○
٣٢. الاهتمام بالمكانة الإجتماعية لشريك الحياة.	○	○	○	○	○
حدد درجة موافقتك على البنود التالية كعوامل مرتبطة بالنظرة للزواج:	غير موافق تماما	غير موافق	محايد أو لا أعرف	موافق	موافق تماما
٣٣. ما أسمعه من قصص مشاكل الزواج يقلل الرغبة بالزواج حالياً.	○	○	○	○	○
٣٤. الزواج يجعل الشخص كأنه كبير بالسن مقارنة بمن لم يتزوج.	○	○	○	○	○
٣٥. الزواج يجعل الشخص أكثر مسئولية.	○	○	○	○	○
٣٦. الزواج يجعل الشخص أقل حرية.	○	○	○	○	○
٣٧. لا يمنع الزواج استمرار الشخص بالعلاقات خارج الزواج.	○	○	○	○	○
٣٨. يساهم توفر البدائل العاطفية والجنسية في تأخير الزواج.	○	○	○	○	○
٣٩. ما نشاهده في الحياة العامة أثر سلبياً على النظرة للجنس الآخر.	○	○	○	○	○
٤٠. يغني الهاتف الذكي عن الزواج وذلك لتسهيله للعلاقات بين الجنسين.	○	○	○	○	○
٤١. عدم الثقة بنجاح الزواج ينتج عما يسمع من مشاكل الزواج.	○	○	○	○	○
٤٢. أغلب المتزوجون غير سعداء في زواجهم.	○	○	○	○	○

٤٣. أسباب الزواج من غير كويتي / غير كويتية (يمكن اختيار اكثر من اجابة) :

○ غلاء المهور ○ غلاء التكاليف ○ كبر سن الزواج ○ قلة الدخل ○ الأقارب والأسرة
○ عنوسة الفتاة ○ أسباب صحية ○ أسباب جمالية ○ أخرى، اذكر

جميع الحقوق محفوظة لوزارة العدل ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ©

حدد درجة موافقتك على البنود التالية كنتائج العزوف عن الزواج	غير موافق تماما	غير موافق	محايد أو لا أعرف	موافق	موافق تماما
٤٤. انتشار الانحرافات السلوكية والأخلاقية بالمجتمع.	○	○	○	○	○
٤٥. انتشار الأمراض الخطيرة بسبب كثرة العلاقات غير الشرعية.	○	○	○	○	○
٤٦. تأخر سن الزواج يخلق أنواعاً أخرى من الزواج غيرمعترف بها رسميا.	○	○	○	○	○
٤٧. زيادة في معدلات الاكتئاب والقلق	○	○	○	○	○
٤٨. الميل للوحدة والانعزالية .	○	○	○	○	○
٤٩. العقوق والسخط على المجتمع.	○	○	○	○	○
٥٠. فقد التقدير الذاتي والثقة في النفس.	○	○	○	○	○
٥١. أخرى	○	○	○	○	○

إلى أي درجة توافق على المقترحات الآتية للحث على الزواج و الحد من مشاكله بين الشباب	غير موافق تماما	غير موافق	محايد أو لا أعرف	موافق	موافق تماما
٥٢. توعية الشباب عن طريق وسائل الإعلام والحث على الزواج.	○	○	○	○	○
٥٣. قيام المؤسسات التربوية ببث روح المسئولية والتفاؤل في المستقبل.	○	○	○	○	○
٥٤. دعم فكرة إنشاء صناديق الزواج.	○	○	○	○	○
٥٥. تعميم فكرة مشروع الزواج الجماعي.	○	○	○	○	○
٥٦. زيادة استثمار رجال الأعمال لتحسين الوضع الإقتصادي للقضاء على البطالة.	○	○	○	○	○
٥٧. القيام بعمل برامج توعوية تتعلق بأهمية الإقدام على الزواج.	○	○	○	○	○
٥٨. غرس قيم الزواج لدى الأفراد.	○	○	○	○	○
٥٩. الحد من انتشار بؤر الفساد.	○	○	○	○	○
٦٠. التوعية بأهمية التعارف والخطبة قبل الزواج.	○	○	○	○	○
٦١. التوعية بالطرق المناسبة لاتخاذ القرار.	○	○	○	○	○
٦٢. التوعية بموضوع مهور الزواج.	○	○	○	○	○
٦٣. توعية المصلين في المساجد بأهمية غرس روح المسئولية عند أبنائهم.	○	○	○	○	○
٦٤. أخرى	○	○	○	○	○

جميع الحقوق محفوظة لوزارة العدل ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ©

وزارة العـــــدل Ministry of Justice

استبيان الشباب والزواج Youth & Marriage Survey

٦٥. النوع	٦٦. المحافظة	٦٧. المستوى التعليمي	٦٨. الفئة العمرية	٦٩. الوضع الإجتماعي
ذكر	العاصمة	متوسط أو أقل	١٨ إلى ٢١	أعزب
أنثى	حولي	ثانوي	٢٢ إلى ٢٥	
	الفروانية	دبلوم	٢٦ إلى ٢٩	
	الأحمدي	جامعي	٣٠ إلى ٣٣	خاطب
	الجهراء	أعلى من جامعي	٣٤ إلى ٣٧	
	مبارك الكبير		٣٨ إلى ٤١	
			٤٢ فأكثر	

٧٠. عدد أفراد الأسرة : ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ أو أكثر

٧١. برأيك ما العمر المناسب لزواج الشباب : ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ أو أكثر

٧٢. برأيك ما العمر المناسب لزواج الفتاة : ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ أو أكثر

٧٣. أفضل طريقة لاختيار شريك العمر هو :

الأهل عبر المعارف عبر الأصدقاء اختيار شخصي

كافة الطرق سواء أخرى، اذكر

٧٤. ما قيمة المهر المناسبة التي يفترض أن تقدم للزوجة :

المقدم : ألف ألفين ٣ آلاف ٤ آلاف ٥ آلاف ٦ آلاف ٧ آلاف ٨ آلاف ٩ آلاف ١٠ آلاف ١١ ألف ١٢ ألف ١٣ ألف ١٤ ألف أو أكثر

المؤخر : لايوجد ألف ألفين ٣ آلاف ٤ آلاف ٥ آلاف ٦ آلاف ٧ آلاف ٨ آلاف ٩ آلاف ١٠ آلاف ١١ ألف ١٢ ألف ١٣ ألف أو أكثر

٧٥. في نظرك، ما الهدف من الزواج (يمكن اختيار اكثر من إجابة) :

تكوين أسرة إنجاب أطفال الإشباع العاطفي تقدير المجتمع

الحصول على منحة الزواج أخرى، اذكر

٧٦. هل سبق وأن حصل معي مشروع خطوبة: لم يحصل مرة مرتين ثلاثة أو أكثر

٧٧. الحالة الإجتماعية للوالدين: مستمران بالزواج مطلقان وفاة أحدهما وفاة كلاهما

٧٨. وضع الوالدين إن كانا مستمران: زوجة واحدة تعدد الزوجات للأب

جميع الحقوق محفوظة لوزارة العدل ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ©

في هذا الفصل سيتم تناول أبرز المؤشرات العامة للدراسة الميدانية الخاصة بالزواج عند شريحة الشباب ، وسيتم عرض النتائج الوصفية لإجابات المبحوثين ، والتي وردت في استمارة الشباب ، والتعليق عليها. ويمكن عرض ما جا من نتائج في هذه الدراسة كالآتي: وكما هو موضح بالأشكال الآتية:

أولاً : مؤشرات عامة:

1- أهم أهداف الزواج.

2- الهدف من الزواج (حسب النوع).

3- أفضل طريق لاختيار شريك العمر.

4- العمر المناسب للزواج (حسب النوع).

5- المهور المناسبة للزواج (حسب النوع).

6- أسباب الزواج المختلط (حسب النوع).

شكل (4) أهم أهداف الزواج في نظر الشباب الكويتي

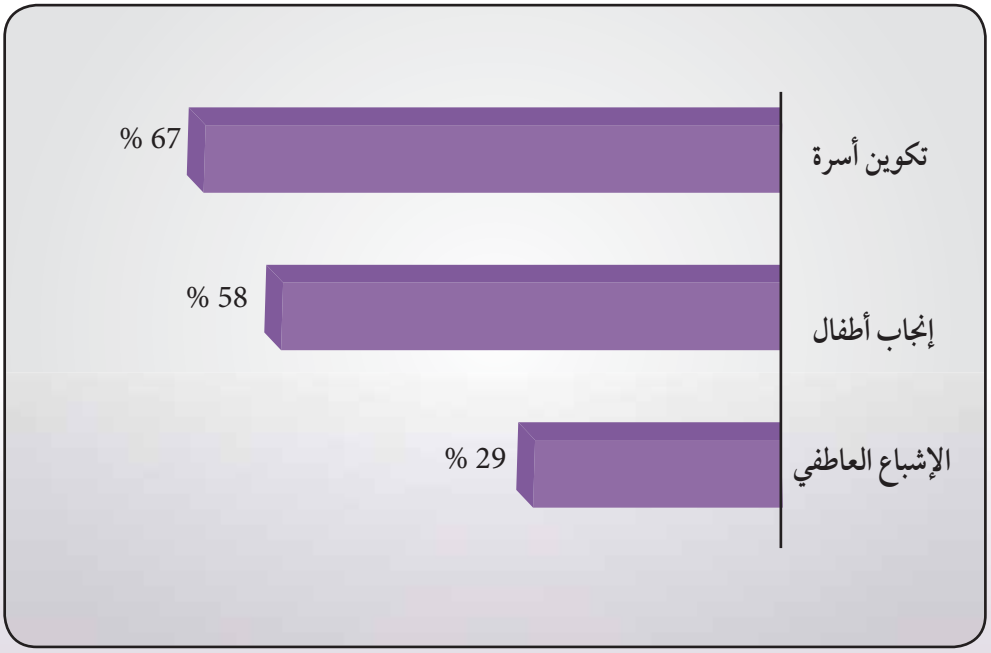

الشكل السابق يبين أهم أهداف الزواج بالنسبة للشباب الكويتي ، وقد أوضحت الدراسة أن هدف تكوين أسرة يتصدر تلك الأهداف بنسبة 67 % من الشباب ، مقابل 58 % لهدف إنجاب أطفال ، و29 % لهدف الإشباع العاطفي ، في حين أوضحت الدراسة أن أهداف الحصول على منحة الزواج أو تقدير المجتمع لم يكونا من أهم أهداف الزواج عند الشباب الكويتي.

شكل (5) الهدف من الزواج (حسب النوع) للشباب الكويتي

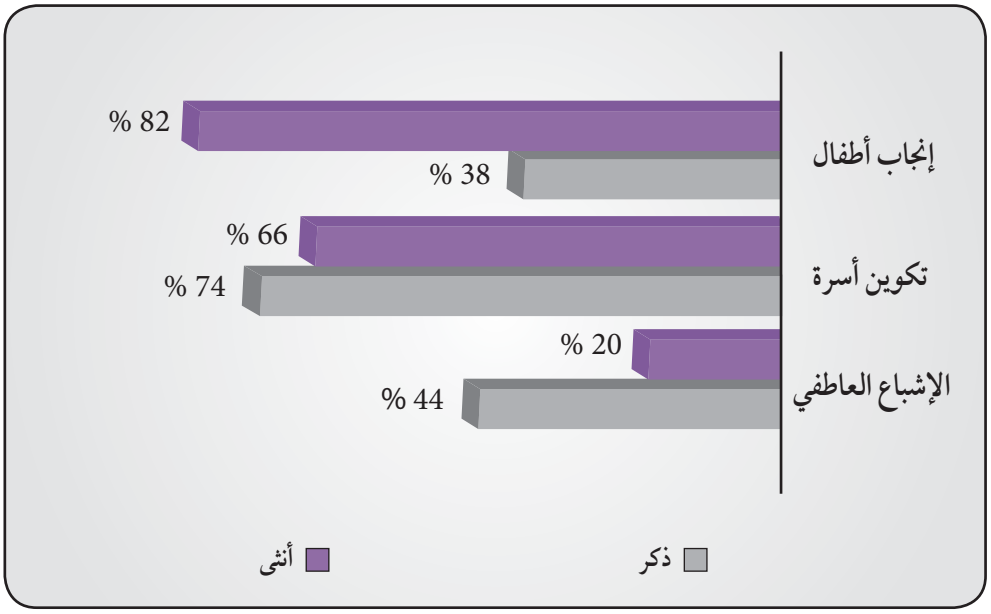

يبين الشكل السابق الهدف من الزواج لدى الشباب حسب النوع ، وقد أوضحت الدراسة وجود فروق حسب النوع في نظرة الشباب الكويتي للهدف من الزواج ، حيث بينت الدراسة أن أهداف الزواج بالنسبة للذكور يتصدرها تكوين الأسرة بنسبة 74 % من الذكور ، ثم الإشباع العاطفي بنسبة 44 % ، ثم إنجاب الأطفال بنسبة 38 % ، في حين أن أهداف الزواج بالنسبة للإناث يتصدرها إنجاب الأطفال بنسبة 82 % من الإناث ، ثمّ تكوين أسرة بنسبة 66 % ، ثم الإشباع العاطفي بنسبة 20 % ، ثم تقدير المجتمع بنسبة 10 % ، في حين رأى الذكور أن تقدير المجتمع ليس من أهم أهداف الزواج ، وكلاً من الذكور والإناث أن الحصول على منحة الزواج ليست كذلك أيضاً.

شكل (6) أفضل طريقة لاختيار شريك العمر في نظر الشباب الكويتي (حسب النوع)

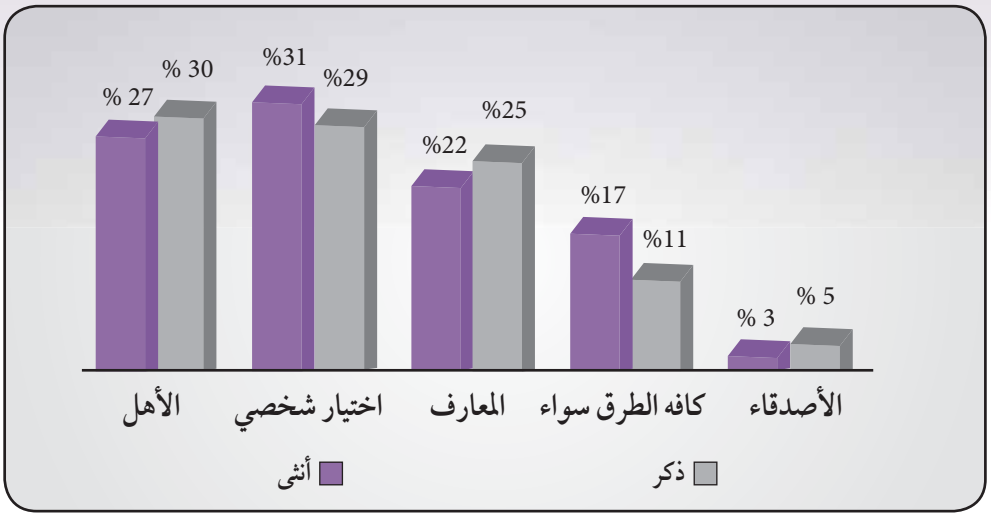

يوضح الشكل السابق أفضل طريقة لاختيار شريك الحياة لدى الشباب حسب النوع وقد أوضحت الدراسة وجود فروق في النوع على طريقة اختيار شريك الحياة ، وبينت أن أفضل الطرق للاختيار بالنسبة للذكور هو عن طريق الأهل بنسبة 30 % من الذكور ، ثمّ الاختيار الشخصي بنسبة 29 % ، ثم الاختيار عن طريق المعارف بنسبة 25 % ، في حين لم يحظ الاختيار عن طريق الأصدقا إلا على 5 % فقط، وأظهرت الدراسة أن أفضل الطرق لاختيار شريك العمر بالنسبة للإناث يتصدرها الاختيار الشخصي بنسبة 31 % ، ثم الاختيار عن طريق الأهل بنسبة 27 % ، ثم الاختيار عن طريق المعارف بنسبة 22 % ، في حين لم يحظ الاختيار عن طريق الأصدقا إلا على 3 % فقط.

أما الشكل التالي شكل (7) فيبين العمر المناسب للزواج حسب النوع ، وقد أوضحت الدراسة وجود فروق في النوع على تحديد العمر المناسب للزواج عند الشباب والفتيات وأظهرت أن متوسط العمر المناسب في نظر الذكور لزواج الفتيات 21 عاماً ، وللذكور 25 عاماً ، في حين ارتفعت تلك الأعمار إلى 27 عاماً للذكور و24 عاماً للفتيات في نظر الإناث.

شكل (7) العمر المناسب للزواج في نظر الشباب الكويتي (حسب النوع)

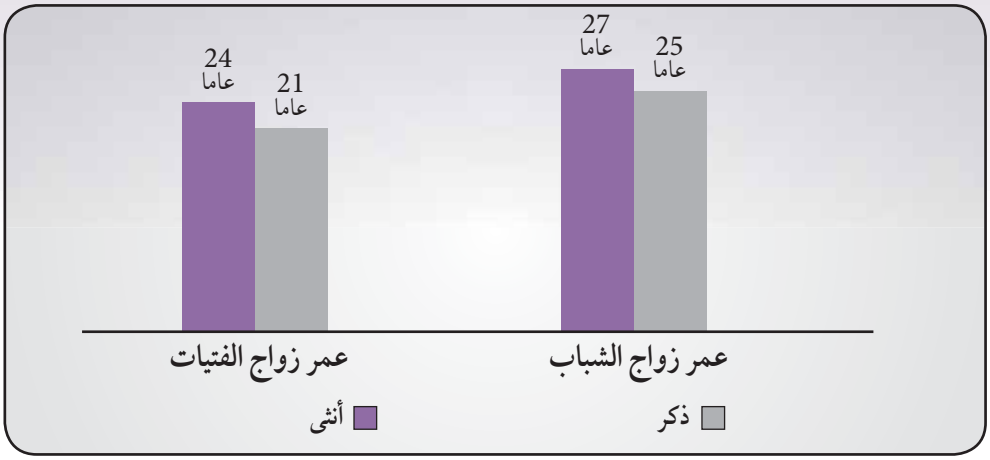

شكل (8) المهور المناسبة للزواج في نظر الشباب الكويتي (حسب النوع)

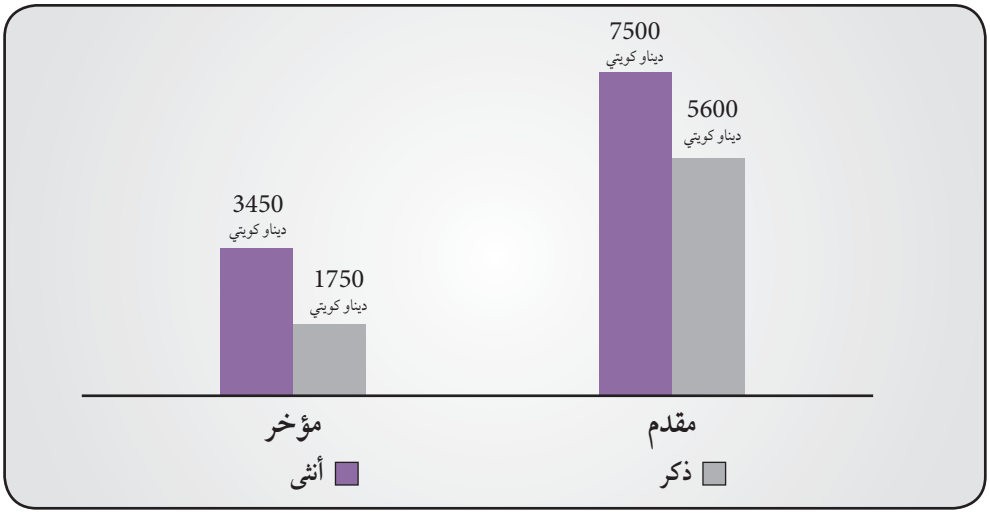

يبين الشكل السابق المهور المناسبة للزواج في نظر الشباب الكويتي حسب النوع ، وقد أوضحت الدراسة وجود فروق في النوع على تحديد المهور المناسبة ، سواء المهر المقدم أو المؤخر ، وبينت الدراسة أن المتوسط العام للمهر المقدم في نظر الذكور يساوي 5600 دينار كويتي ، والمتوسط العام للمؤخر 1750 دينارا كويتيا ، في حين كان المتوسط العام للمهر المقدم في نظر الإناث يساوي 7500 دينار كويتي ، والمتوسط العام للمؤخر 3450 دينارا كويتيا.

شكل (9) أسباب الزواج المختلط في نظر الشباب الكويتي (حسب النوع)

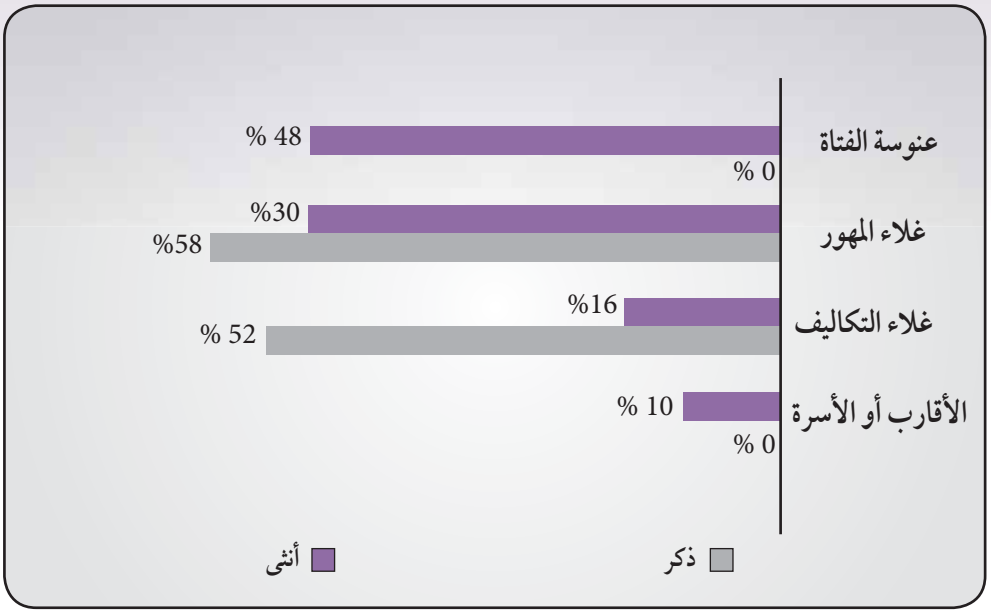

الشكل السابق يبين أسباب الزواج المختلط (أحد طرفي الزواج غير كويتي) في نظر الشباب الكويتي حسب النوع ، وقد أظهرت الدراسة وجود فروق في النوع على رؤية الشباب الكويتي لأسباب الزواج المختلط ، حيث يرى الذكور أن غلا المهور يتصدر أسباب الزواج المختلط بنسبة 58 % ، ثم غلا تكاليف الزواج بنسبة 52 % ، بينما لا يوافق الذكور على باقي الأسباب كمبررات للزواج المختلط، في حين بينت الدراسة أن الخوف من عنوسة الفتيات يتصدر أهم أسباب الزواج المختلط في نظر الإناث ، بنسبة 48 % من الإناث ، يليها غلا المهور بنسبة 30 % ، ثم غلا التكاليف بنسبة 16 % ، ثم أسباب تتعلق بالأقارب أو الأسرة بنسبة 10 % ، فيما رأت الإناث عدم الموافقة تجاه باقي الأسباب كمبررات للزواج المختلط.

ثانياً : الأسباب والعوامل المؤدية لتأخر سن الزواج:

1- أهم أسباب تأخر سن الزواج.

2- العوامل العامة المؤدية لتأخر سن الزواج.

3- العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج (حسب النوع).

4- العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج (حسب مستوى التعليم).
5- العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج (حسب الفئة العمرية).
6- العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج (حسب التوزيع الجغرافي).
7- العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج (حسب الحالة الاجتماعية).

شكل (10) الأسباب المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي

يوضح الشكل السابق أهم الأسباب المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب وقد أظهرت الدراسة أن أهم الأسباب هو الحصول على وظيفة لتوفير متطلبات الزواج بنسبة 60 %، ثم الأسباب المادية وتكاليف المعيشة بنسبة 56 % ، ثم الرغبة في إكمال الدراسة للشاب والفتاة بنسبة 54 % ، ثم اللامسؤولية عند الشباب بنسبة 46 % ، ثم كثرة القضايا القضائية بين الزوجين تجعل هناك ترددا بالزواج حالياً بنسبة 37 % ، ثم غلا المهور بنسبة 34 % ، ثم عدم وجود شريك حياة مناسب بنسبة 33 % ، ثم قيود العادات لمسألة التعارف بين المخطوبين تعيق إمكانية اتخاذ القرار الصحيح بنسبة 31 % ، ثم رعاية وإعالة الوالدين (أفراد الأسرة) بنسبة 30 % ، يأتي بعدها إصرار الأهل على الزواج من شخص محدد لديهم بنسبة 29 % ، وأيضاً رفض الأهل الزواج ممن ترغب به أو بها بنسبة 28 % ، ثم توفر فرص السفر بالإجازات بنسبة 26 % ، ثم سهولة وجود العلاقات بين الجنسين خارج نطاق الزواج بنسبة 26 % أيضاً ، ثم القيد على الحرية الشخصية بنسبة 24 % ، ثم زواج الابن أو الإخوة الأكبر أولاً بنسبة 22 % ، ثم لجو بعض الشباب والفتيات للزواج البديل (السري – المتعة – المسيار) بنسبة 19 % ، ثم الدراما التليفزيونية السلبية عن الزواج بنسبة 19 % أيضاً ، ثم التفرغ للعبادة بنسبة 11 % ، وأخيراً عدم وجود سكن قريب من الأسرة بنسبة 9 %.

شكل (11) العوامل العامة المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي

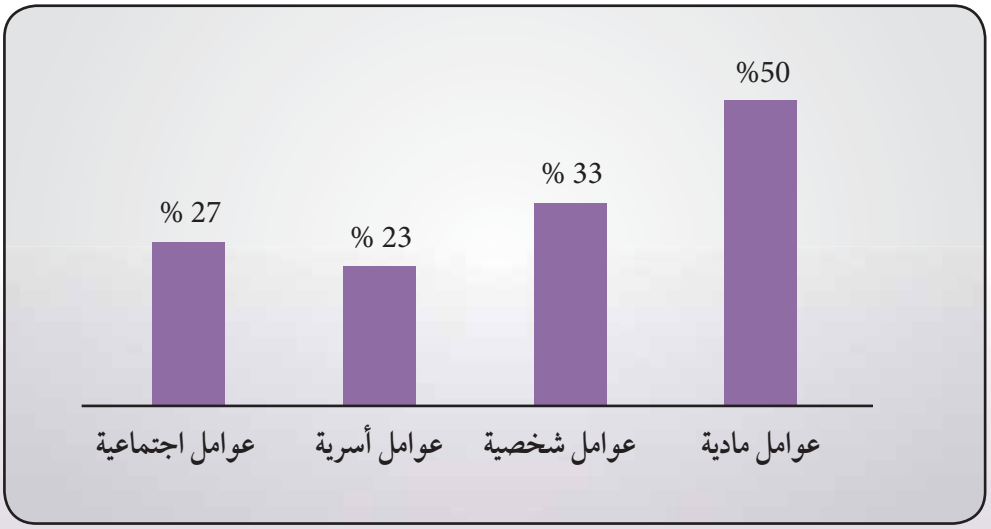

الشكل السابق يبين العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي ، وقد أظهرت الدراسة تصدر العوامل المادية بنسبة 50 % من الشباب ، وتشمل: (الحصول على وظيفة لتوفير متطلبات الزواج – الأسباب المادية وتكاليف المعيشة – غلا المهور) ثم العوامل الشخصية بنسبة 33 % ، وتشمل: (رغبة في إكمال الدراسة للشاب والفتاة – اللامسؤولية عند الشباب – عدم وجود شريك حياة مناسب – القيد على الحرية الشخصية – التفرغ للعبادة) ، ثم العوامل الاجتماعية بنسبة 27 % ، وتشمل: (كثرة القضايا بين الزوجين تجعل هناك ترددا بالزواج حالياً – قيود العادات لمسألة التعارف بين المخطوبين تعيق إمكانية اتخاذ القرار الصحيح – توفر فرص السفر بالإجازات – سهولة وجود العلاقات بين الجنسين خارج نطاق الزواج – لجو بعض الشباب والفتيات للزواج البديل السري أو المتعة أو المسيار – الدراما التليفزيونية السلبية عن الزواج) ، وأخيراً العوامل الأسرية بنسبة 23 % ، وتشمل: (رعاية وإعالة الوالدين أو أفراد الأسرة – إصرار الأهل على الزواج من شخص محدد لديهم – رفض الأهل زواج ممن ترغب به أو بها – زواج الابن أو الأخوة الأكبر أولاً – عدم وجود سكن قريب من الأسرة).

شكل (12) العوامل العامة المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي (حسب النوع)

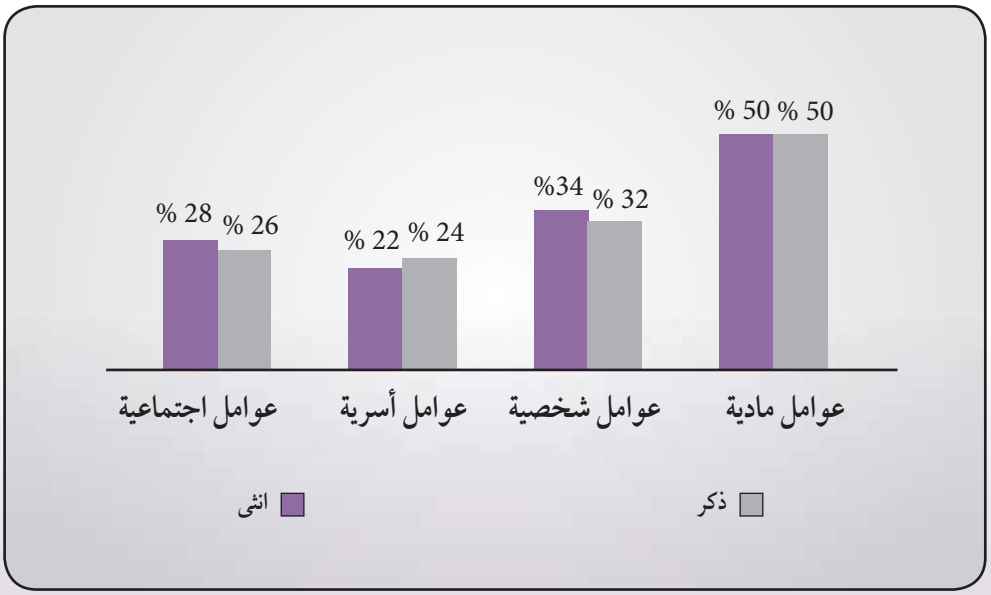

الشكل السابق يوضح العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج حسب النوع في نظر الشباب الكويتي ، وقد أظهرت الدراسة وجود فروق في النوع على تلك العوامل ، مع وجود خط عام يتفق مع الترتيب العام للعوامل ؛ مما يؤكد على توحيد وجهة نظر كل من الإناث والذكور عـلى ترتيب هذه العوامـل ، حـيث تتصدر العوامـل المادية بنسبة 50 % من الذكور والإناث ثم العوامل الشخصية بنسبة 32 % من الذكور و بنسبة 34 % من الإناث ثم العوامل الاجتماعية بنسبة 26 % من الذكور و بنسبة 28 % من الإناث ، ثم العوامل الأسرية بنسبة 24 % من الذكور و بنسبة 22 % من الإناث.

شكل (13) العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي (حسب المستوى التعليمي)

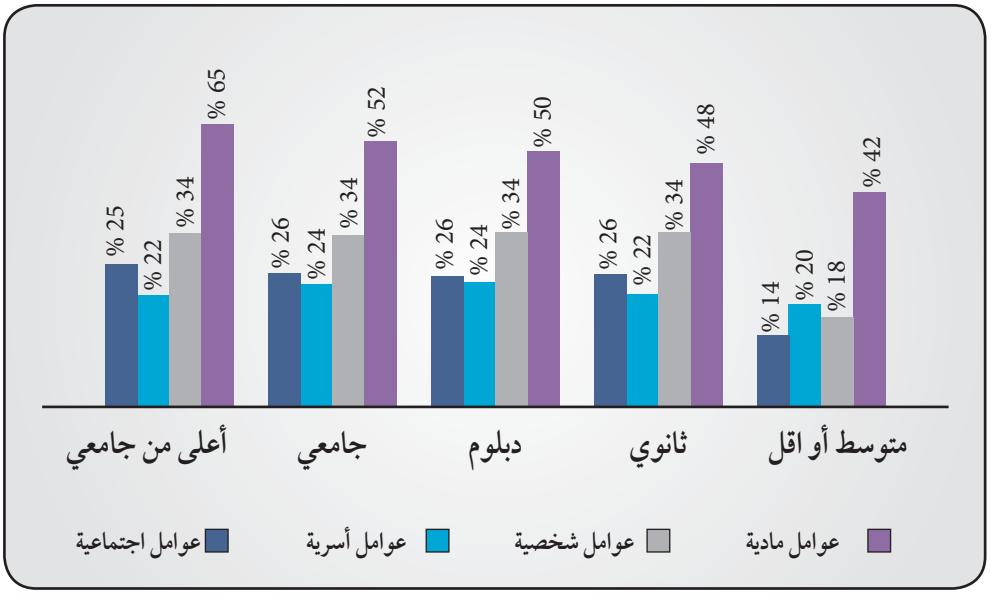

الشكل السابق يبين العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج حسب مستوى التعليم ، وقد أظهرت الدراسة وجود تأثير لمستوى التعليم على تلك العوامل ، مع وجود خط عام يتفق مع الترتيب العام للعوامل ، حيث يرتفع تأثير العوامل المادية والشخصية على تأخير سن الزواج بزيادة مستوى التعليم ، في حين كانت العوامل الشخصية والاجتماعية هي الأقل تأثيراً على تأخر سن الزواج عند الحاصلين على مؤهل متوسط أو أقل.

شكل (14) العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي (حسب الفئة العمرية)

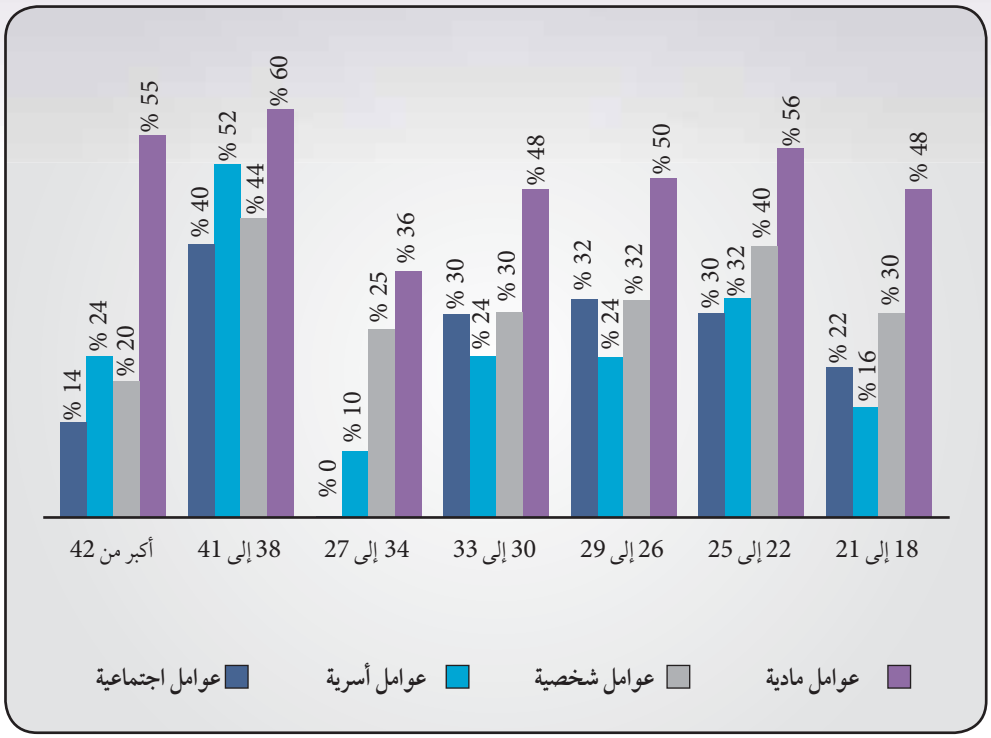

الشكل السابق يبين العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب حسب الفئة العمرية ، وقد أظهرت الدراسة وجود فروق في العمر على تلك العوامل ، مع وجود خط عام يتفق مع الترتيب العام للعوامل ، حيث تختلف وجهات نظر الفئات العمرية حول العوامل الأكثر تأثيراً في تأخير سن الزواج ، ويزداد تباينها في الثلاث الفئات الأكبر سناً (أكبر من 34 عاماً) ، في حين كانت الفئات العمرية المتوسطة (من 22 إلى 33 عاماً) لها وجهات نظر متقاربة ، و كانت الفئة العمرية (من 18 إلى 21 عاماً) لها وجهة نظر خاصة بها تختلف عن الفئات الأخرى.

شكل (15) العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي
(حسب التوزيع الجغرافي)

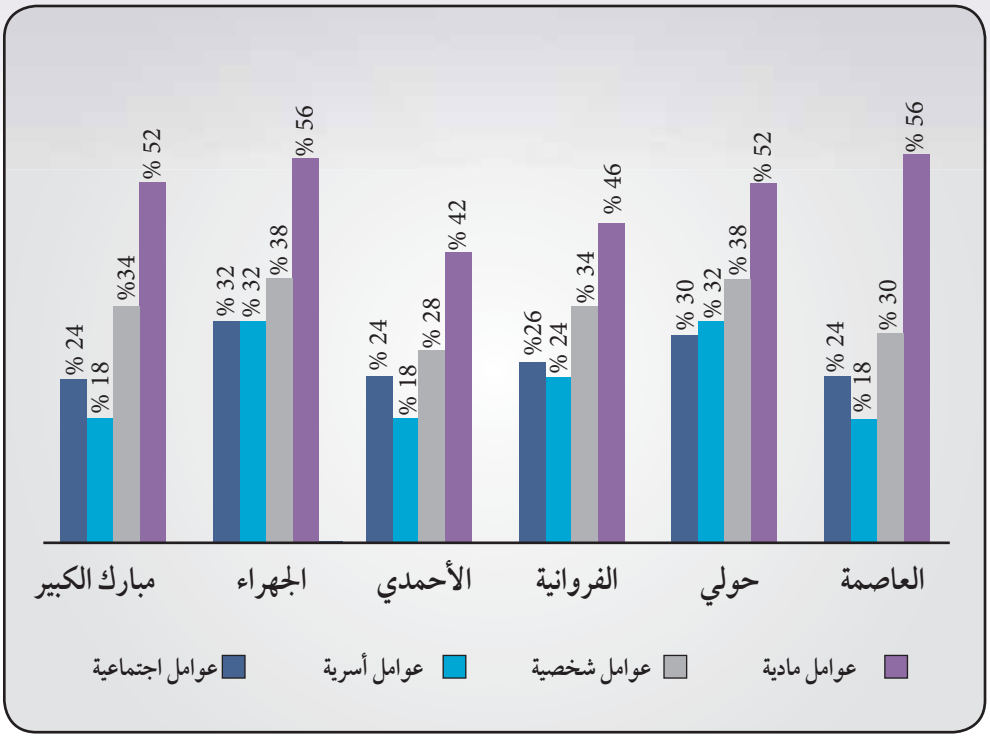

الشكل السابق يبين العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج حسب التوزيع الجغرافي ، وقد أظهرت الدراسة وجود فروق في التوزيع الجغرافي على تلك العوامل ، مع وجود خط عام يتفق مع الترتيب العام للعوامل ، وبينت الدراسة أن العوامل الأسرية هي الأقل تأثيراً على تأخر سن الزواج عند شباب محافظات الأحمدي والعاصمة ومبارك الكبير ، في حين كانت العوامل المادية هي الأعلى تأثيراً على تأخر سن الزواج عند الشباب في جميع المحافظات.

شكل (16) العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي
(حسب الحالة الاجتماعية)

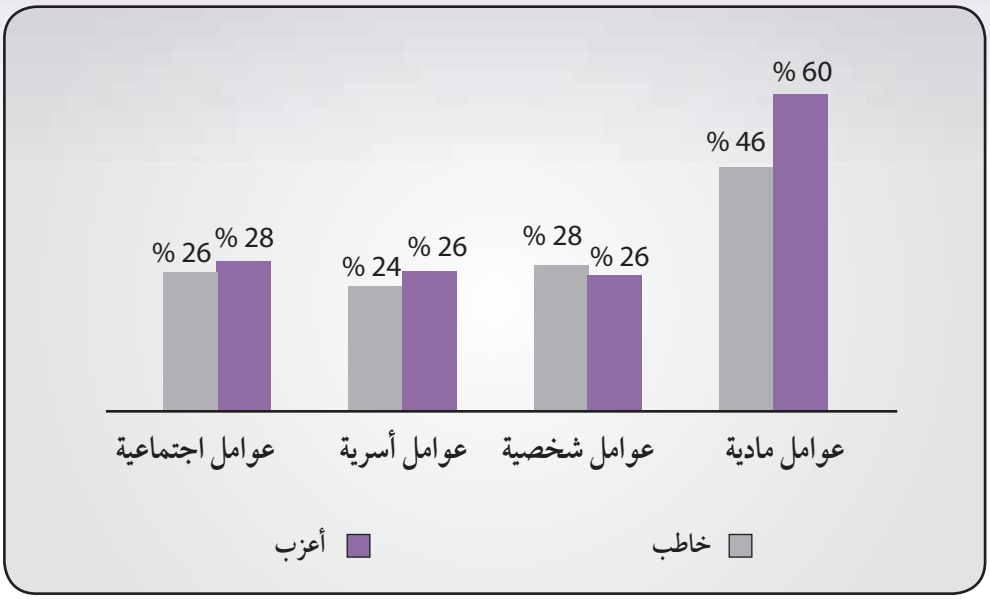

يوضح الشكل السابق العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج حسب الحالة الاجتماعية ، وقد أظهرت الدراسة وجود فروق في الحالة الاجتماعية للشباب على تلك العوامل ، مع وجود خط عام يتفق مع بعض الترتيب العام للعوامل ، وبينت الدراسة أن العوامل المادية عند الأعزب أكثر تأثيراً على تأخير سن الزواج من الخاطب ، فيما تقاربت العوامل الأخرى في تأثيرها عند الفئتين.

ثالثاً : معايير اختيار شريك الحياة:

1- المعايير التفصيلية لاختيار شريك الحياة.

2- المعايير العامة لاختيار شريك الحياة.

3- معايير اختيار شريك الحياة (حسب النوع).

4- معايير اختيار شريك الحياة (حسب المستوى التعليمي).

5- معايير اختيار شريك الحياة (حسب التوزيع الجغرافي).

6- معايير اختيار شريك الحياة (حسب المرحلة العمرية).

7- معايير اختيار شريك الحياة (حسب الوضع الاجتماعي).

شكل (17) المعايير التفصيلية لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي

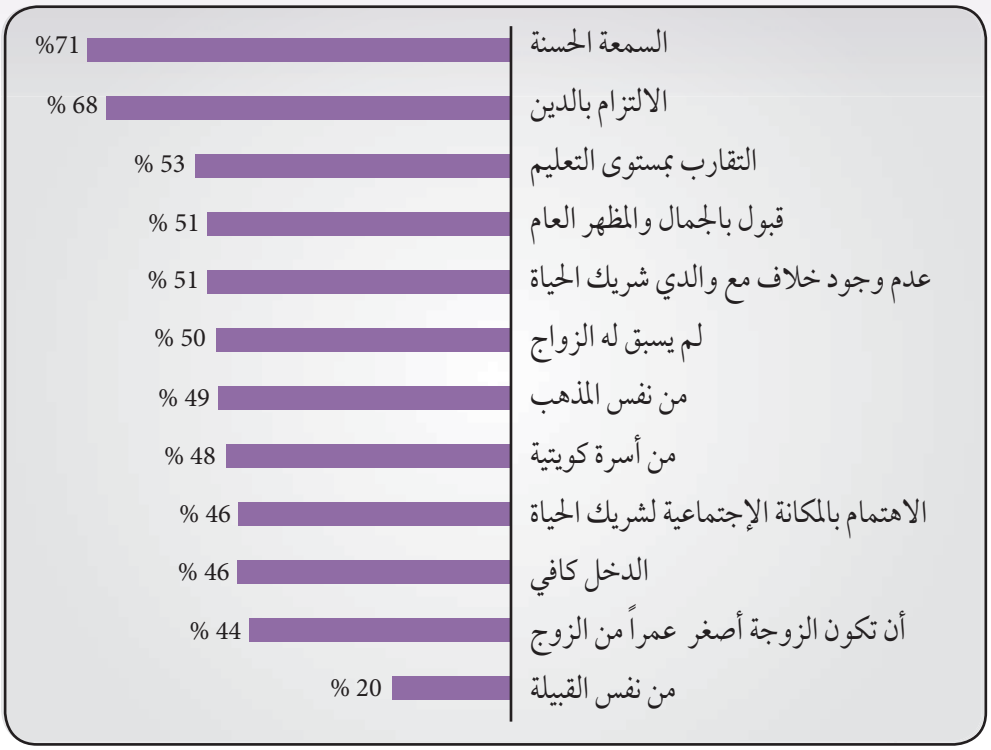

الشكل السابق يبين المعايير التفصيلية لاختيار شريك الحياة ، وقد أوضحت الدراسة أن من أهم هذه المعايير السمعة الحسنة بنسبة 71 % من الشباب الكويتي ، ثم الالتزام بالدين بنسبة 68 % ، ثم التقارب بمستوى التعليم بنسبة 53 % ، ثم عدم وجود خلاف مع والدَي شريك الحياة بنسبة 51 % ، ثم قبول بالجمال والمظهر العام بنسبة 51 % أيضاً ، ثم لم يسبق له الزواج بنسبة 50 %، ثم من نفس المذهب بنسبة 49 % ، ثم من أسرة كويتية بنسبة 48 % ، ثم كفاية الدخل بنسبة 46 % ، ثم الاهتمام بالمكانة الاجتماعية لشريك الحياة بنسبة 46 % أيضاً ، ثم أن تكون الزوجة أصغر عمراً من الزوج بنسبة 44 % ، وأخيراً من نفس القبيلة بنسبة 20 % فقط.

شكل (18) المعايير العامة لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي

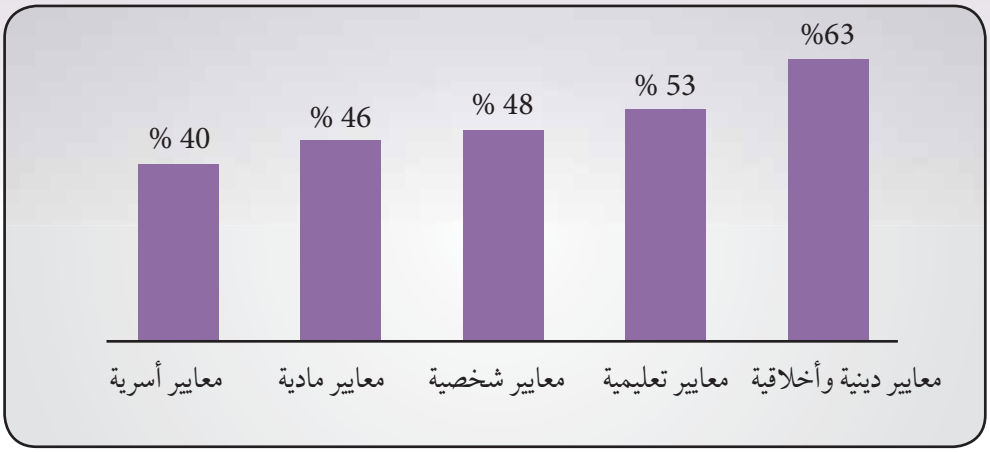

يبين الشكل السابق المعايير العامة لاختيار شريك الحياة ، وقد أوضحت الدراسة تصدر المعايير الدينية والأخلاقية بنسبة 63 % من الشباب الكويتي ، وتشمل تلك المعايير: (من نفس المذهب – الالتزام بالدين – السمعة الحسنة) ، يليها المعايير التعليمية (التقارب بمستوى التعليم) بنسبة 53 % ، وبعدها المعايير الشخصية بنسبة 48 % ، وتشمل: (أن تكون الزوجة أصغر عمراً من الزوج – لم يسبق له الزواج – قبول بالجمال والمظهر العام – الاهتمام بالمكانة الاجتماعية لشريك الحياة) ، ثم المعايير المادية (الدخل كافي) بنسبة 46 % ، وأخيرا المعايير الأسرية بنسبة 40 % ، وتشمل: (عدم وجود خلاف مع والدي شريك الحياة – من نفس القبيلة – من أسرة كويتية).

أما الشكل التالي شكل (19) فيبين معايير اختيار شريك الحياة حسب النوع ، وقد أوضحت الدراسة وجود فروق في النوع على معايير اختيار شريك الحياة ، حيث يظهر وجود اتجاه عام لأهمية المعايير لدى الإناث أكبر منها لدى الذكور ، وهو ما يعني وضوح الرؤية لدى الإناث بشكل أفضل من الذكور.

شكل (19) المعايير العامة لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي(حسب النوع)

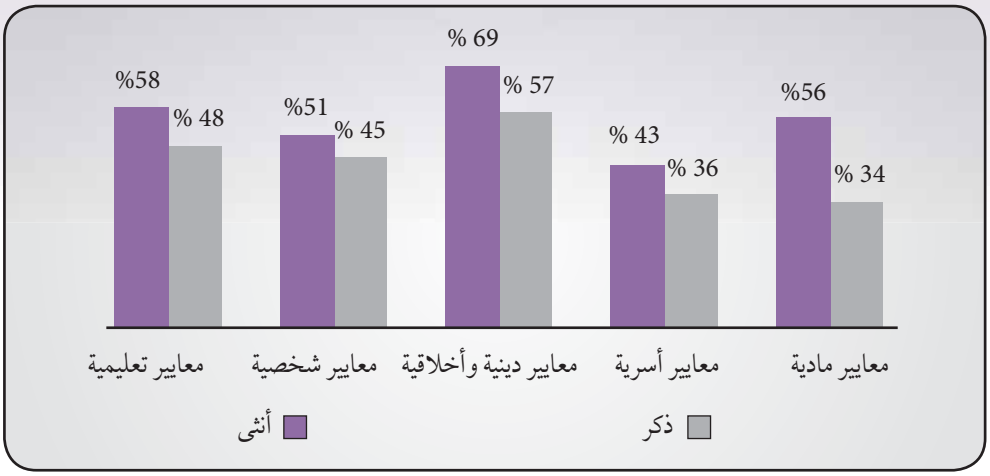

شكل (20) المعايير العامة لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي
(حسب المستوى التعليمي)

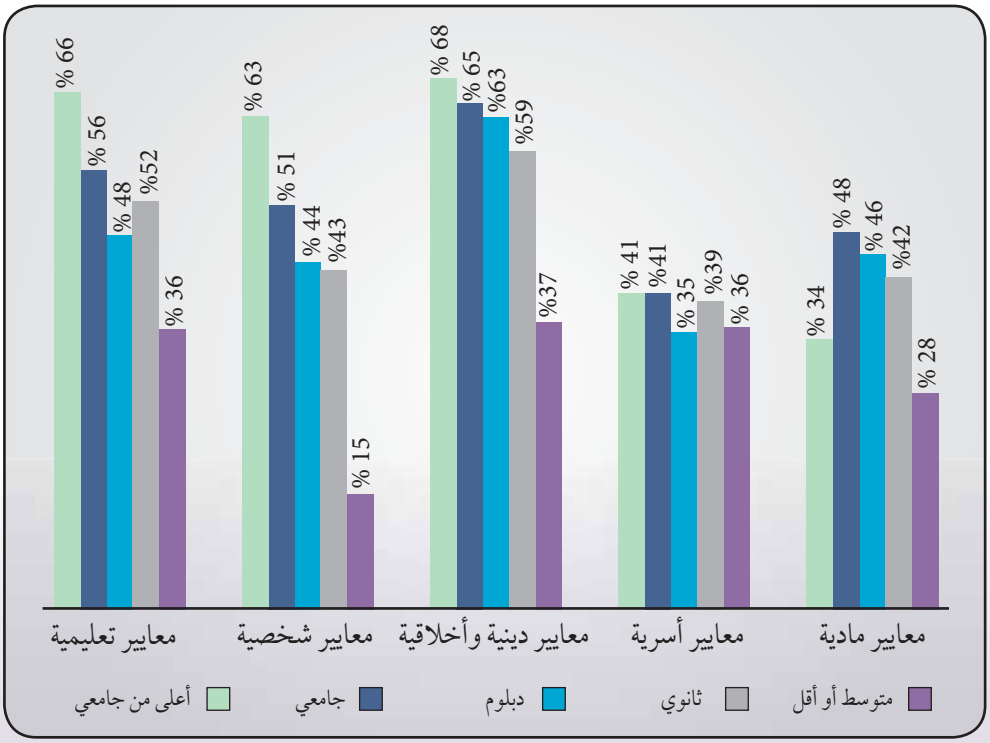

يوضح الشكل السابق معايير اختيار شريك الحياة حسب المستوى التعليمي ، حيث يتضح وجود تأثير للمستوى التعليمي على تلك المعايير ، ويظهر هذا التأثير في ارتفاع عام لأهمية المعايير بارتفاع المستوى التعليمي ، ما عدا المعايير الأسرية ، والتي يظهر تقارب أهميتها لدى جميع المستويات التعليمية.

شكل (21) المعايير العامة لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي (حسب التوزيع الجغرافي)

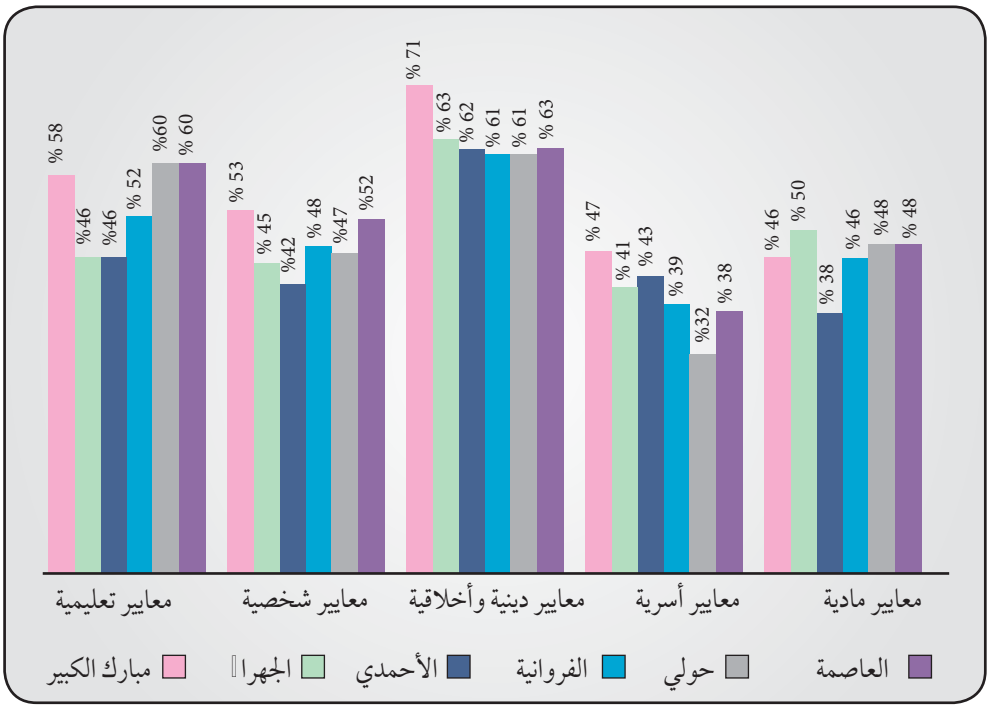

يبين الشكل السابق معايير اختيار شريك الحياة حسب التوزيع الجغرافي ، وقد أوضحت الدراسة وجود تأثير للتوزيع الجغرافي على معايير اختيار شريك الحياة، حيث يرتفع تأثير المعايير التعليمية على الاختيار بمحافظات العاصمة وحولي ومبارك الكبير ، وتنخفض بنسبة أقل في محافظتي الجهرا والأحمدي ، في حين يرتفع تأثير المعايير الشخصية بمحافظات مبارك الكبير والعاصمة ، وتنخفض بمحافظة الأحمدي ، ويرتفع تأثير المعايير الدينية والأخلاقية في جميع المحافظات ، وبالأخص محافظة مبارك الكبير ، ويرتفع تأثير المعايير الأسرية بمحافظة مبارك الكبير مقابل انخفاضها بمحافظة حولي ، ويرتفع تأثير المعايير المادية بمحافظة الجهرا مقابل انخفاضها بمحافظة الأحمدي.

شكل (22) المعايير العامة لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي

(حسب المرحلة العمرية)

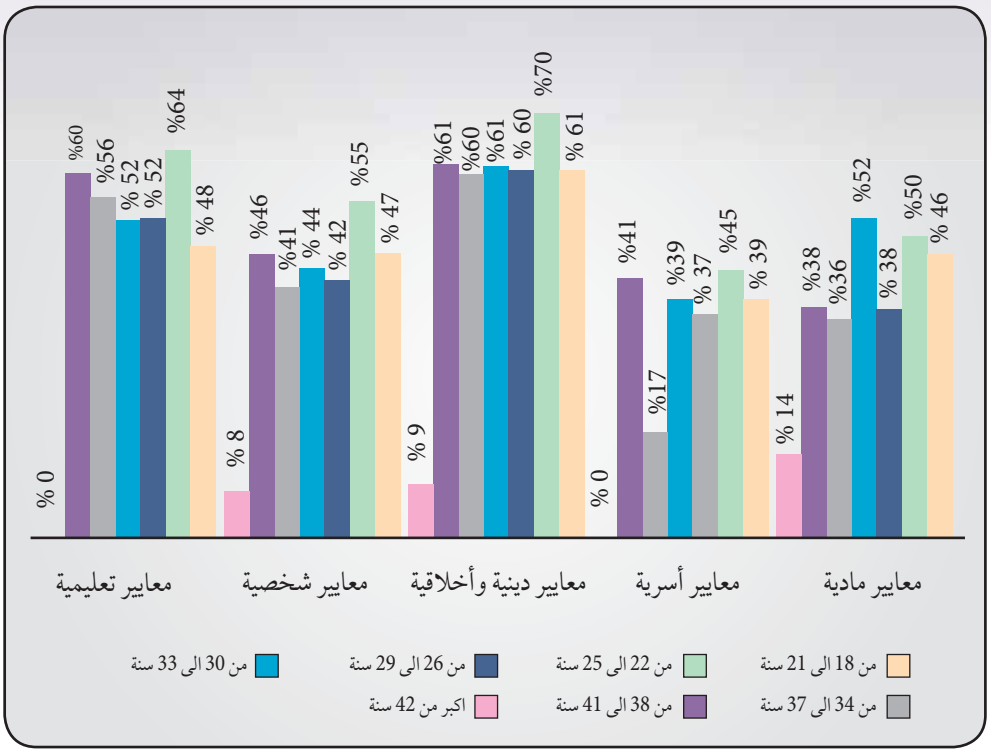

الشكل السابق يبين معايير اختيار شريك الحياة حسب المرحلة العمرية ، وقد أوضحت الدراسة وجود تأثير للمرحلة العمرية على معايير اختيار شريك الحياة ، حيث يظهر هذا التأثير في انعدام تأثير المعايير الأسرية والتعليمية على اختيار شريك الحياة عند المرحلة العمرية الأكبر من 42 عاماً، وانخفاض تأثير باقي العوامل عند هذه المرحلة ، ويقابل ذلك ارتفاع قيمة المعايير بشكل عام لدى المرحلة العمرية (من 22 إلى 25 عاماً) ، ويظهر انخفاض تأثير المعايير الأسرية والمادية على اختيار المرحلة العمرية (من 34 إلى 37 عاماً) ، وارتفاع تأثير المعايير المادية على اختيار المرحلة العمرية (من 30 إلى 33 عاماً) ، في حين يقترب تأثير المعايير على باقي المراحل العمرية.

شكل (23) المعايير العامة لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي

(حسب الوضع الاجتماعي)

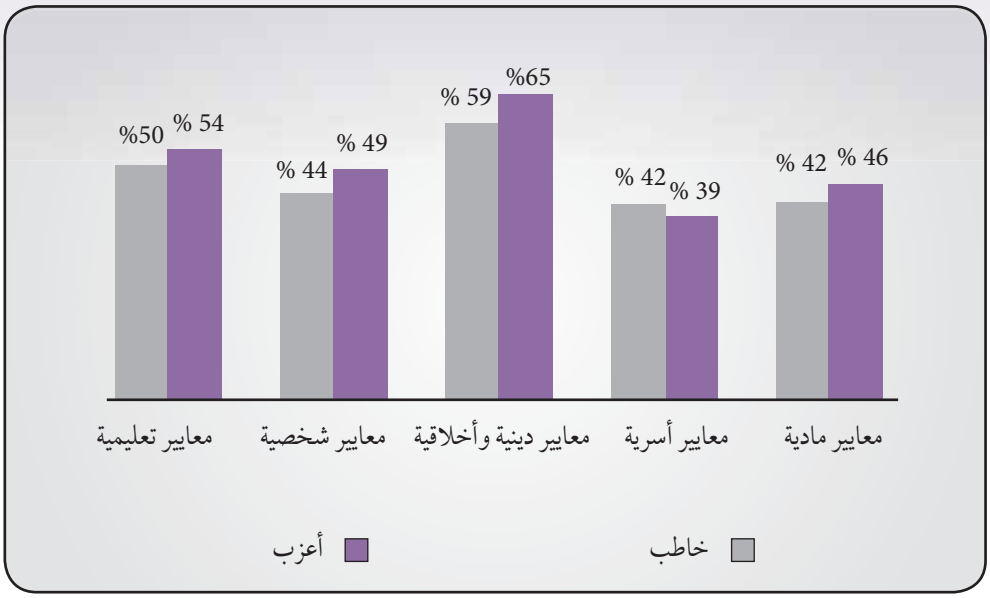

الشكل السابق يبين معايير اختيار شريك الحياة حسب الوضع الاجتماعي ، وتوضح الدراسة وجود فروق في الوضع الاجتماعي على تلك المعايير ، حيث يظهر وجود اتجاه عام بارتفاع تأثير المعايير على الاختيار لدى العازب عنها لدى الخاطب ، ما عدا المعايير الأسرية والتي يرتفع تأثيرها عند الخاطب مقابل العازب.

رابعاً : العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج:

1- العوامل التفصيلية المرتبطة بالنظرة للزواج.
2- العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج.
3- العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج (حسب النوع).
4- العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج (حسب المستوى التعليمي).
5- العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج (حسب التوزيع الجغرافي).
6- العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج (حسب المرحلة العمرية).
7- العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج (حسب الوضع الاجتماعي).

شكل (24) العوامل التفصيلية المرتبطة بالنظرة إلى الزواج لدى الشباب الكويتي

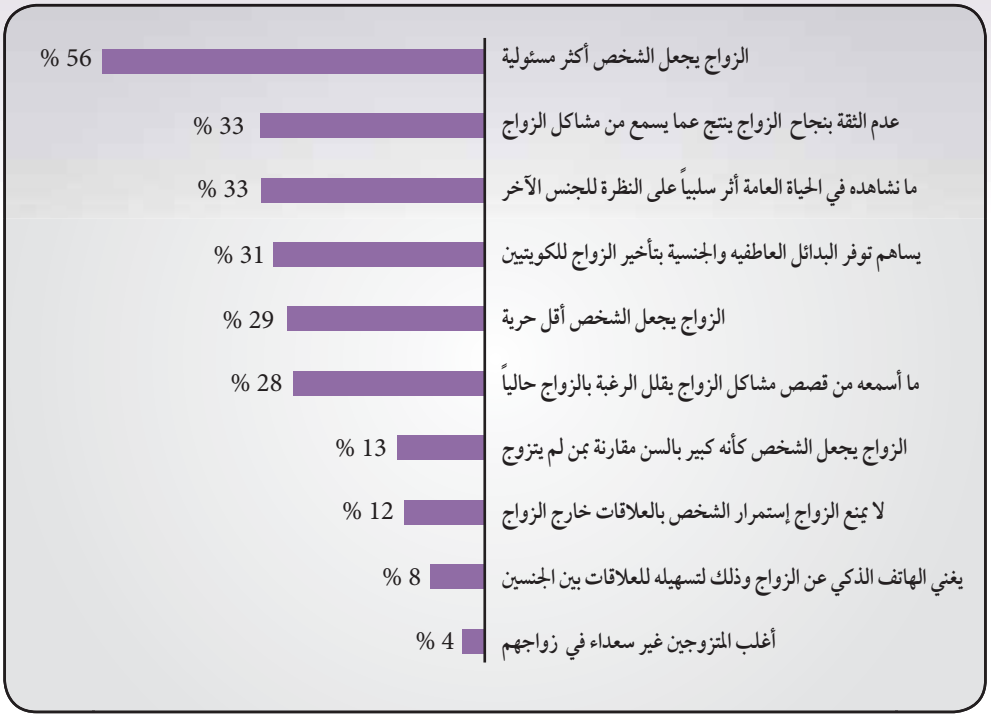

الشكل السابق يبين العوامل التفصيلية المرتبطة بالنظرة للزواج ، حيث توضح الدراسة أن (الزواج يجعل الشخص أكثر مسؤولية) هو الأكثر ارتباطاً بالنظرة للزواج بنسبة 56 % من الشباب الكويتي ، يليه عدم الثقة بنجاح الزواج ينتج عما يسمعه من مشاكل الزواج بنسبة 33 %، ثم ما يشاهده في الحياة العامة يؤثر سلباً على النظرة للجنس الآخر بنسبة 33 % أيضاً ، وبعدها مساهمة توفر البدائل العاطفية والجنسية بتأخير الزواج للكويتيين بنسبة 31 % ، ثم الزواج يجعل الشخص أقل حرية بنسبة 29 %، ثم ما يسمعه من قصص مشاكل الزواج يقلل الرغبة بالزواج حاليا بنسبة 28 %، ثم الزواج يجعل الشخص كأنه كبير بالسن مقارنة بمن لم يتزوج بنسبة 13 %، ثم لا يمنع الزواج استمرار الشخص بالعلاقات خارج الزواج بنسبة 12 % ، ثم أن الهاتف الذكي يغني عن الزواج وذلك لتسهيله للعلاقات بين الجنسين بنسبة 8 % ، وأخيراً الرأي بأن أغلب المتزوجين غير سعدا في زواجهم بنسبة 4 %.

شكل (25) العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب الكويتي

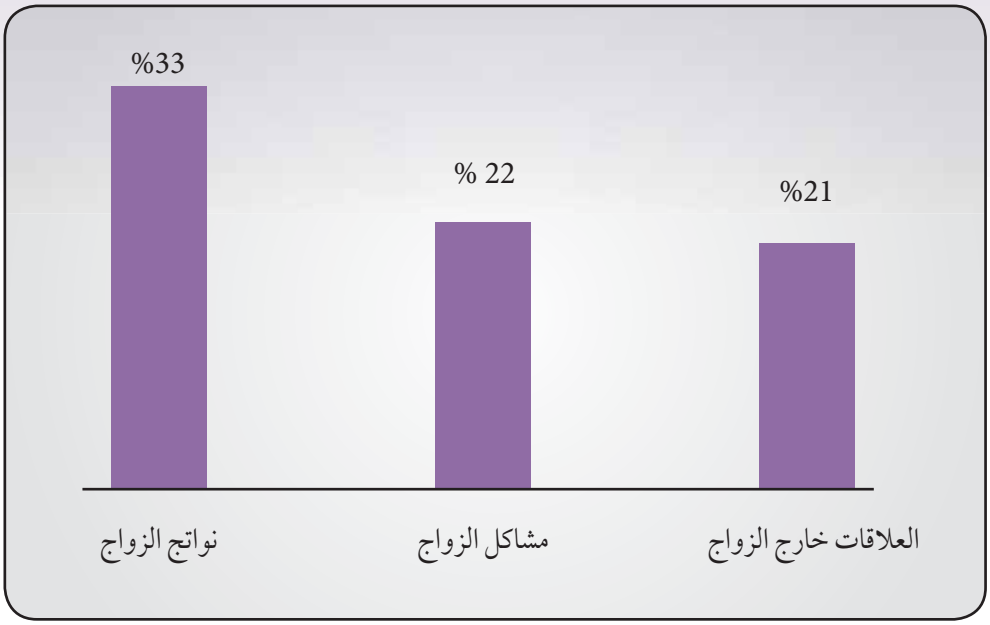

الشكل السابق يوضح العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج ، ويتضح من الدراسة أن نواتج الزواج هي العوامل الأكثر ارتباطاً بنظرة الشباب للزواج بنسبة 33 %، وتشمل نواتج الزواج: (الزواج يجعل الشخص كأنه كبير بالسن مقارنة بمن لم يتزوج – الزواج يجعل الشخص أكثر مسؤولية – الزواج يجعل الشخص أقل حرية) ، يليها مشاكل الزواج بنسبة 22 %، وتشمل: (ما أسمعه من مشاكل الزواج يقلل الرغبة بالزواج حاليا – عدم الثقة بنجاح الزواج ينتج عما يسمع من مشاكل الزواج – أغلب المتزوجين غير سعدا في زواجهم) وأخيراً العلاقات خارج الزواج بنسبة 21 %، وتشمل: (لا يمنع الزواج استمرار الشخص بالعلاقات خارج الزواج – يساهم توفر البدائل العاطفية والجنسية بتأخير الزواج للكويتيين – يغني الهاتف الذكي عن الزواج وذلك لتسهيله للعلاقات بين الجنسين – ما نشاهده في الحياة العامة أثر سلبياً على النظرة للجنس الآخر).

شكل (26) العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب الكويتي (حسب النوع)

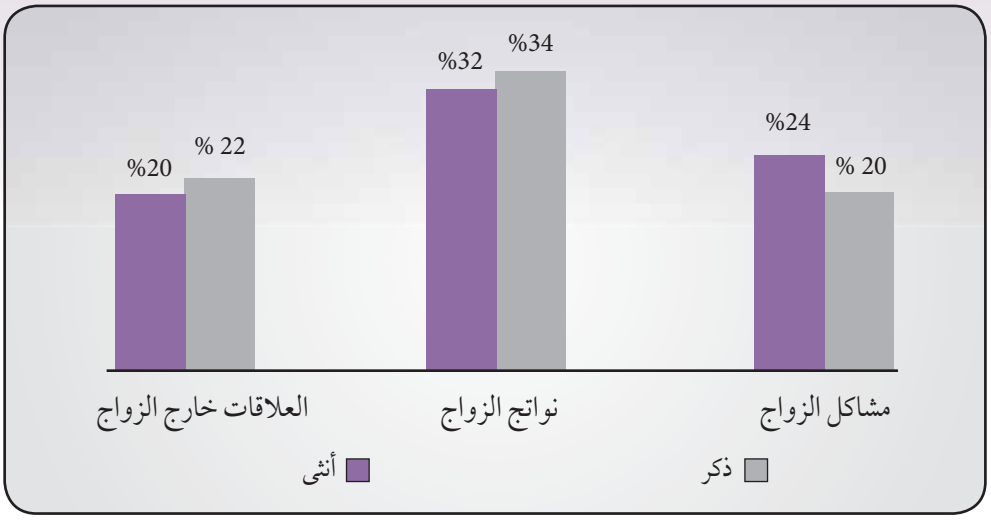

يوضح الشكل السابق العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب حسب النوع ، وتوضح الدراسة الفروق في النوع على تلك العوامل ، حيث يظهر زيادة ارتباط النظرة للزواج لدى الذكور عن الإناث بنواتج الزواج والعلاقات خارج الزواج ، مقابل زيادة ارتباط النظرة للزواج لدى الإناث عن الذكور بمشاكل الزواج.

شكل (27) العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب الكويتي (حسب المستوى التعليمي)

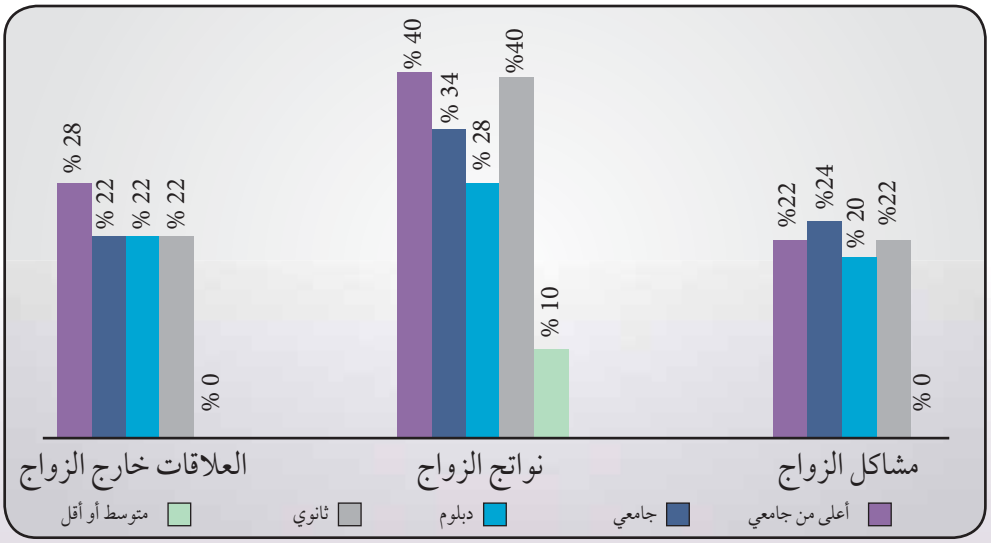

يبين الشكل السابق العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج حسب المستوى التعليميوتوضح الدراسة تأثير المستوى التعليمي على تلك العوامل ، حيث ينعدم تأثير مشاكل الزواج أو العلاقات خارج الزواج على نظرة المستوى التعليمي (متوسط أو أقل) للزواج ، ويزداد ارتباط عامل العلاقات خارج الزواج بالمستوى التعليمي أعلى من الجامعي في نظرته للزواج ويتضح اختلاف ارتباط نواتج الزواج في النظرة للزواج باختلاف المستوى التعليمي.

شكل (28) العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب الكويتي

(حسب التوزيع الجغرافي)

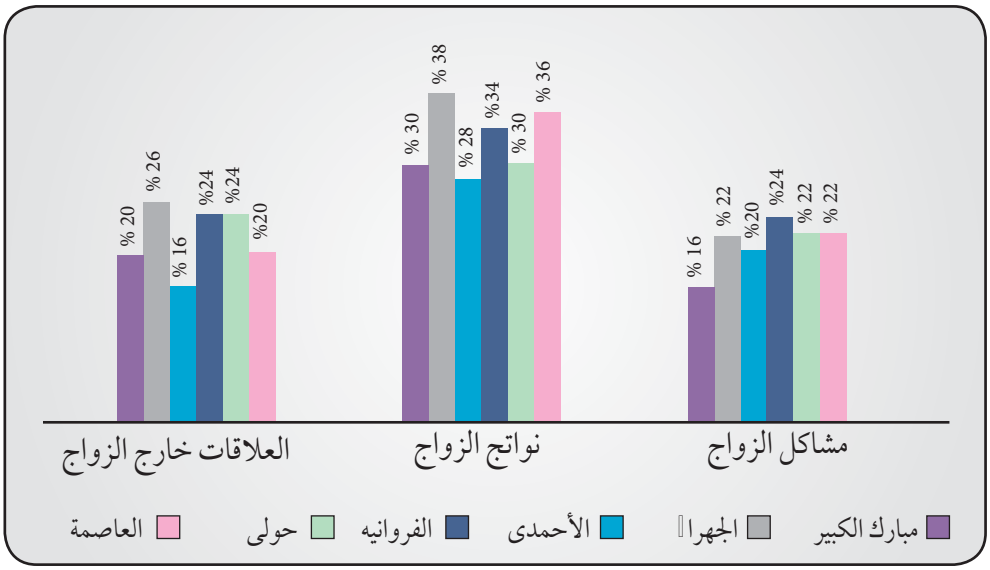

الشكل السابق يبين العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج حسب التوزيع الجغرافي ، وتوضح الدراسة التغيير في التوزيع الجغرافي على تلك العوامل ، حيث يظهر تباين ارتباط العوامل بنظرة الشباب للزواج باختلاف المحافظات ، فيزداد ارتباط عامل نواتج الزواج بشباب محافظات الجهرا والفروانية والعاصمة مقابل باقي المحافظات ، ويزداد ـ أيضاً ـ ارتباط عامل العلاقات خارج الزواج بشباب محافظات الجهرا والفروانية وحولي ، مقابل انخفاض ارتباطها بشباب محافظة الأحمدي ، وينخفض ارتباط عامل مشاكل الزواج بشباب محافظة مبارك الكبير ، في حين يتقارب عند شباب باقي المحافظات.

شكل (29) العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب الكويتي

(حسب المرحلة العمرية)

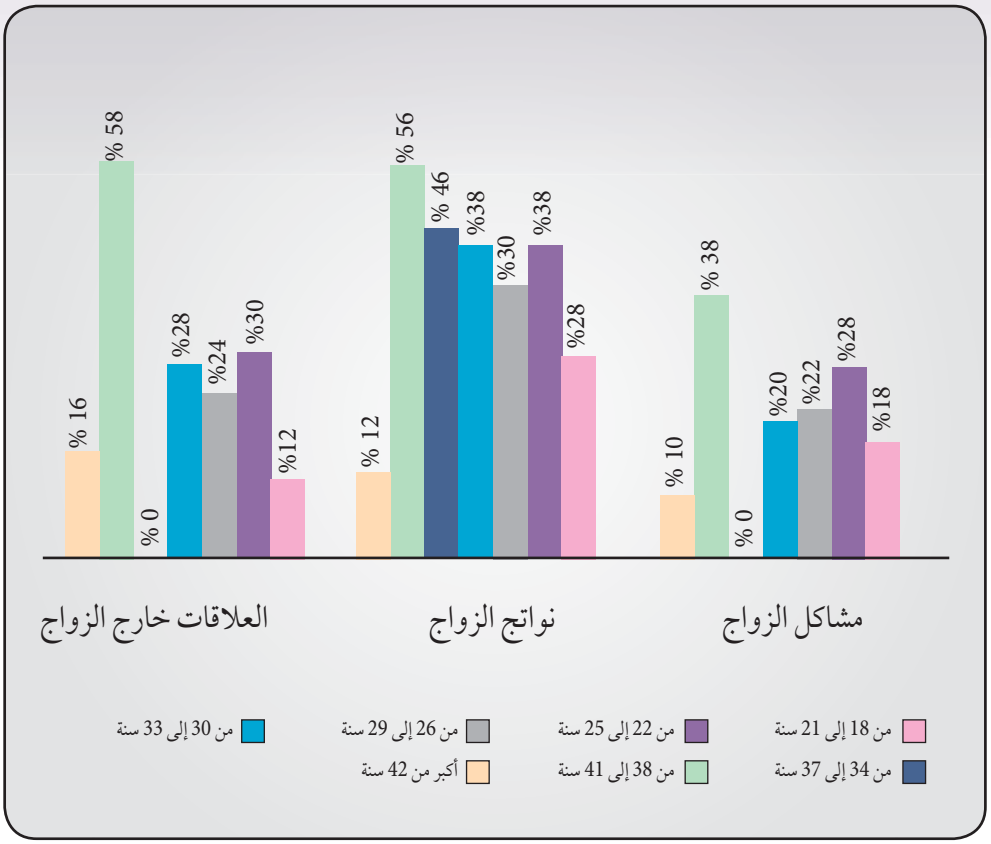

يوضح الشكل السابق العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج حسب المرحلة العمرية ، وتوضح الدراسة التغيير في المراحل العمرية على تلك العوامل ، حيث ينعدم ارتباط عوامل (مشاكل الزواج – العلاقات خارج الزواج) بنظرة الفئة العمرية من 34 إلى 37 عاماً للزواج ، في حين كانت الفئة العمرية من 38 إلى 41 عاماً هي الأكثر ارتباطاً بعوامل الدراسة في النظرة للزواج وتتباين باقي الفئات العمرية في ارتباطها بتلك العوامل.

شكل (30) العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب الكويتي

(حسب الوضع الاجتماعي)

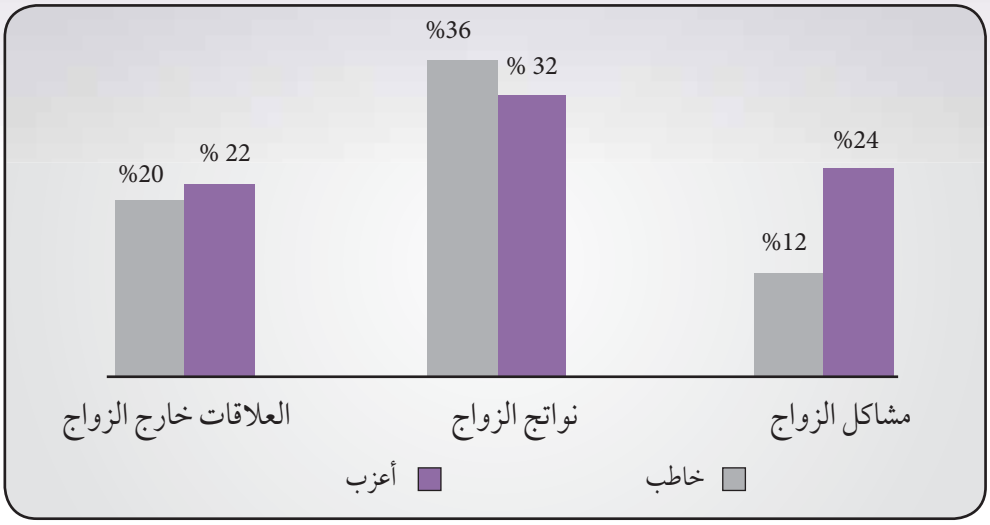

الشكل السابق يبين العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج حسب الوضع الاجتماعي ، وتوضح الدراسة الاختلافات في الوضع الاجتماعي على تلك العوامل ، حيث يزداد ارتباط الشاب العازب بعوامل (مشاكل الزواج – العلاقات خارج الزواج) في النظرة للزواج مقابل الشاب الخاطب ، في حين يزداد ارتباط الشاب الخاطب بعامل نواتج الزواج مقابل الشاب العازب.

خامساً : نتائج العزوف عن الزواج:

1- النتائج التفصيلية للعزوف عن الزواج.

2- النتائج العامة للعزوف عن الزواج.

3- نتائج العزوف عن الزواج (حسب النوع).

4- نتائج العزوف عن الزواج (حسب المستوى التعليمي).

5- نتائج العزوف عن الزواج (حسب التوزيع الجغرافي).

6- نتائج العزوف عن الزواج (حسب المرحلة العمرية).

7- نتائج العزوف عن الزواج (حسب الوضع الاجتماعي).

شكل (31) النتائج التفصيلية للعزوف عن الزواج

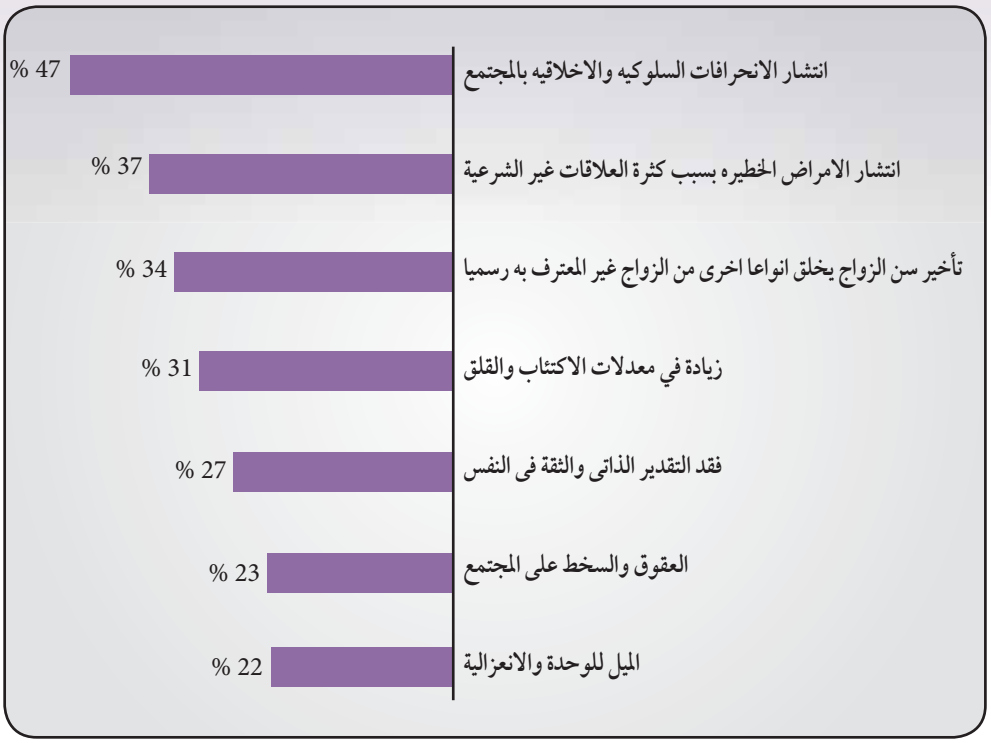

الشكل السابق يبين النتائج التفصيلية للعزوف عن الزواج ، وقد أوضحت الدراسة أن من أهم النتائج من وجهة نظر الشاب الكويتي هو انتشار الانحرافات السلوكية والأخلاقية بالمجتمع بنسبة 47 % ، يليه انتشار الأمراض الخطيرة بسبب كثرة العلاقات غير الشرعية بنسبة 37 % ، وبعدها يأتي تأخر سن الزواج يخلق أنواعاً أخرى من الزواج غير المعترف به رسميا بنسبة 34 % ، ثم زيادة في معدلات الاكتئاب والقلق بنسبة 31 % ، ثم فقد التقدير الذاتي والثقة في النفس بنسبة 27 % ، ثم العقوق والسخط على المجتمع بنسبة 23 % ، وأخيراً الميل للوحدة والانعزالية بنسبة 22 %.

شكل (32) النتائج العامة للعزوف عن الزواج

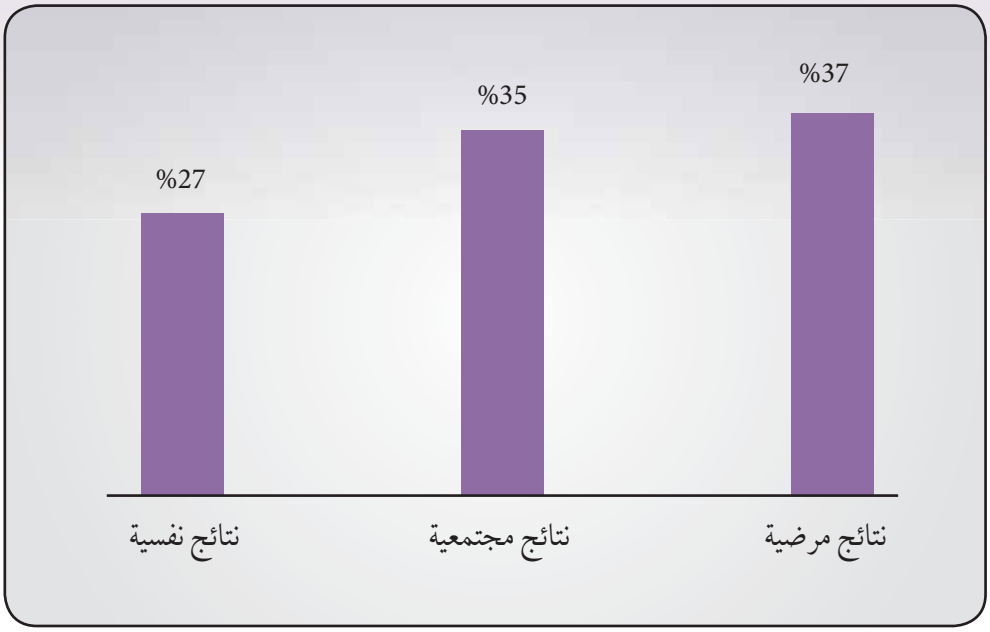

يبين الشكل السابق النتائج العامة للعزوف عن الزواج ، وقد أوضحت الدراسة أن النتائج المرضية (انتشار الأمراض الخطيرة بسبب كثرة العلاقات غير الشرعية) هي أكثر نتائج العزوف عن الزواج انتشاراً في وجهة نظر الشباب الكويتي ، بنسبة 37 % من الشباب ، يليها النتائج المجتمعية بنسبة 35 % ، وتشمل: (انتشار الانحرافات السلوكية والأخلاقية بالمجتمع – تأخر سن الزواج يخلق أنواعاً أخرى من الزواج غير المعترف به رسميا – العقوق والسخط على المجتمع) ، وأخيراً النتائج النفسية بنسبة 27 % ، وتشمل: (زيادة في معدلات الاكتئاب والقلق – الميل للوحدة والانعزالية – فقد التقدير الذاتي والثقة في النفس).

أما الشكل التالي شكل (33) فيبين نتائج العزوف عن الزواج حسب النوع ، وتوضح الدراسة وجود تأثير للنوع على النظرة لتلك النتائج ، حيث تزداد النتائج المرضية والنفسية عند العزوف عن الزواج من وجهة نظر الذكور مقابل الإناث ، في حين تزداد النتائج المجتمعية عند العزوف عن الزواج من وجهة نظر الإناث مقابل الذكور.

شكل (33) النتائج العامة للعزوف عن الزواج (حسب النوع)

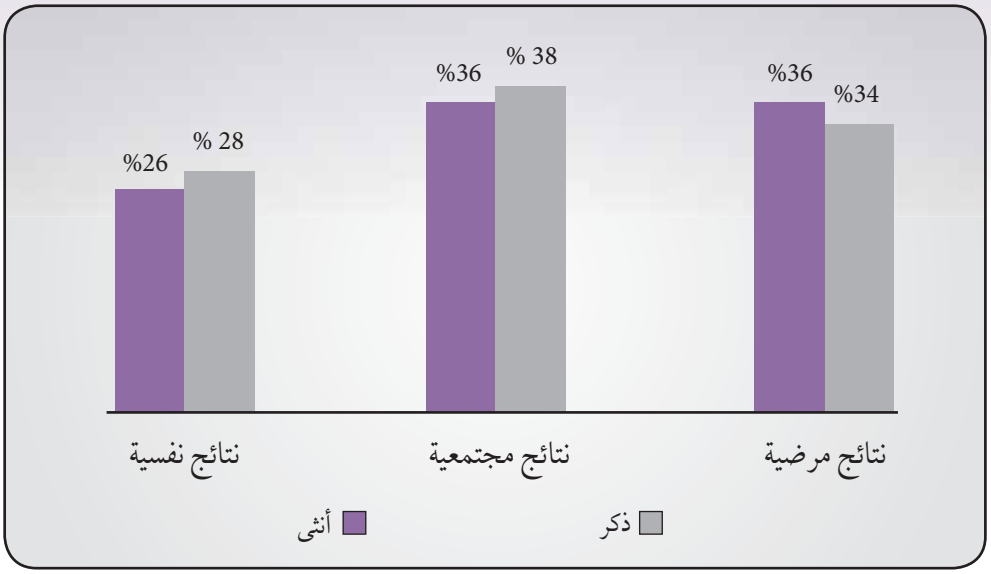

شكل (34) النتائج العامة للعزوف عن الزواج (حسب المستوى التعليمي)

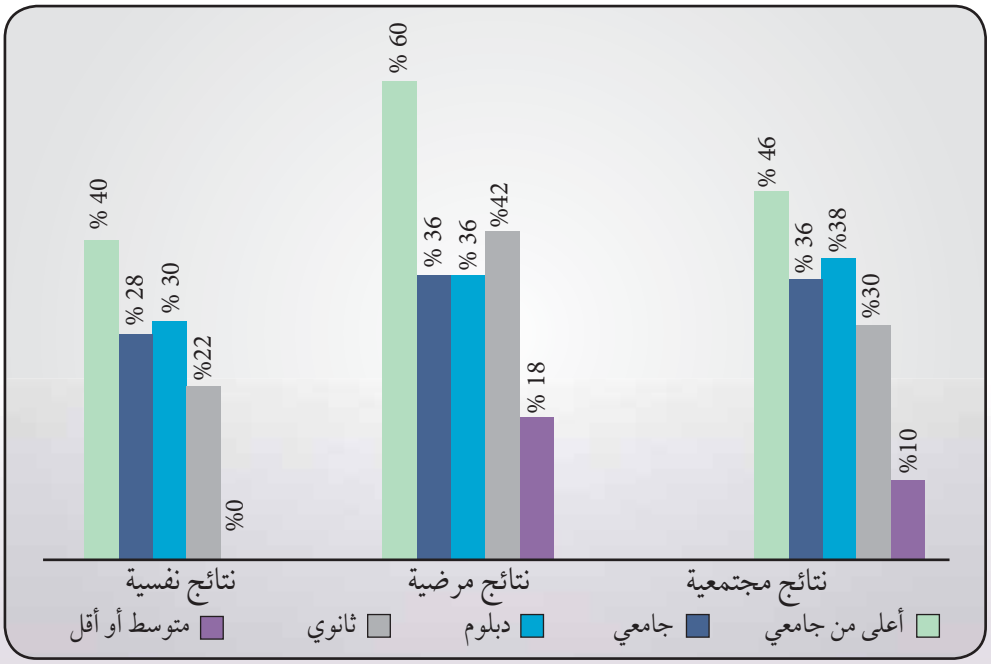

الشكل السابق يبين نتائج العزوف عن الزواج حسب المستوى التعليمي ، وتوضح الدراسة وجود تأثير للمستوى التعليمي على النظرة لتلك النتائج ، حيث يرتفع تأثير تلك النتائج عند العزوف عن الزواج من وجهة نظر المستويات التعليمية العالية.

شكل (35) النتائج العامة للعزوف عن الزواج (حسب التوزيع الجغرافي)

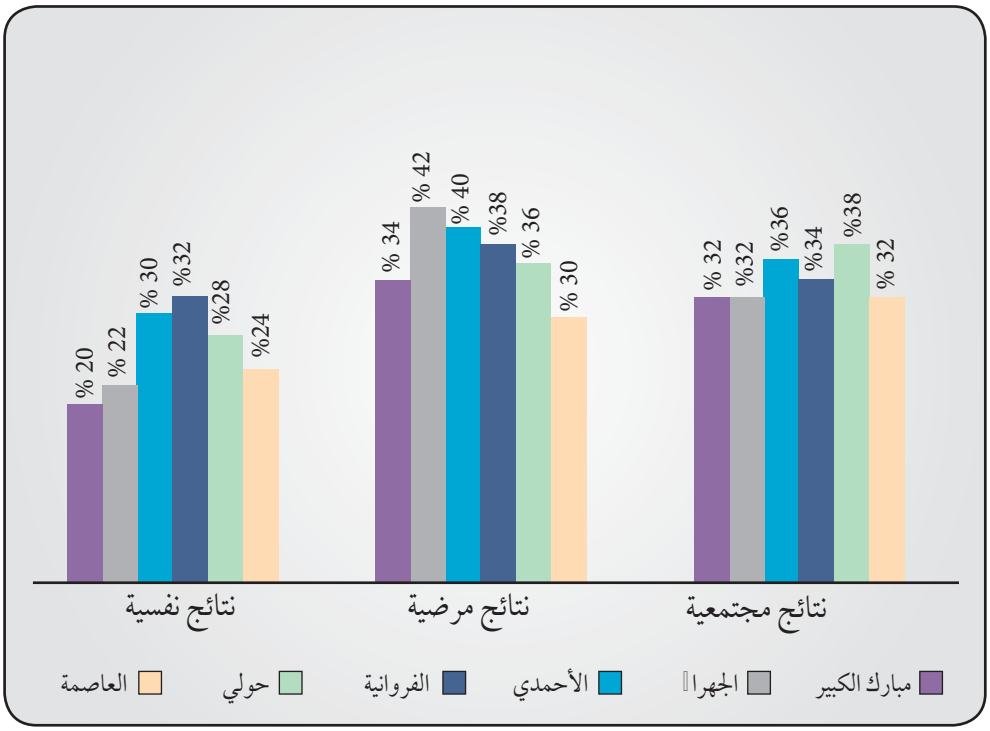

يبين الشكل السابق نتائج العزوف عن الزواج حسب التوزيع الجغرافي ، وتوضح الدراسة وجود فروق في التوزيع الجغرافي على النظرة لتلك النتائج ، حيث تزداد النتائج المجتمعية من وجهة نظر شباب محافظات حولي والأحمدي مقابل باقي المحافظات ، وتزداد النتائج المرضية من وجهة نظر شباب محافظتي الجهرا والأحمدي مقابل انخفاضها من وجهة نظر شباب العاصمة ، وتزداد النتائج النفسية من وجهة نظر شباب محافظتي الفروانية والأحمدي مقابل انخفاضها من وجهة نظر شباب محافظة مبارك الكبير.

شكل (36) النتائج العامة للعزوف عن الزواج

(حسب المرحلة العمرية)

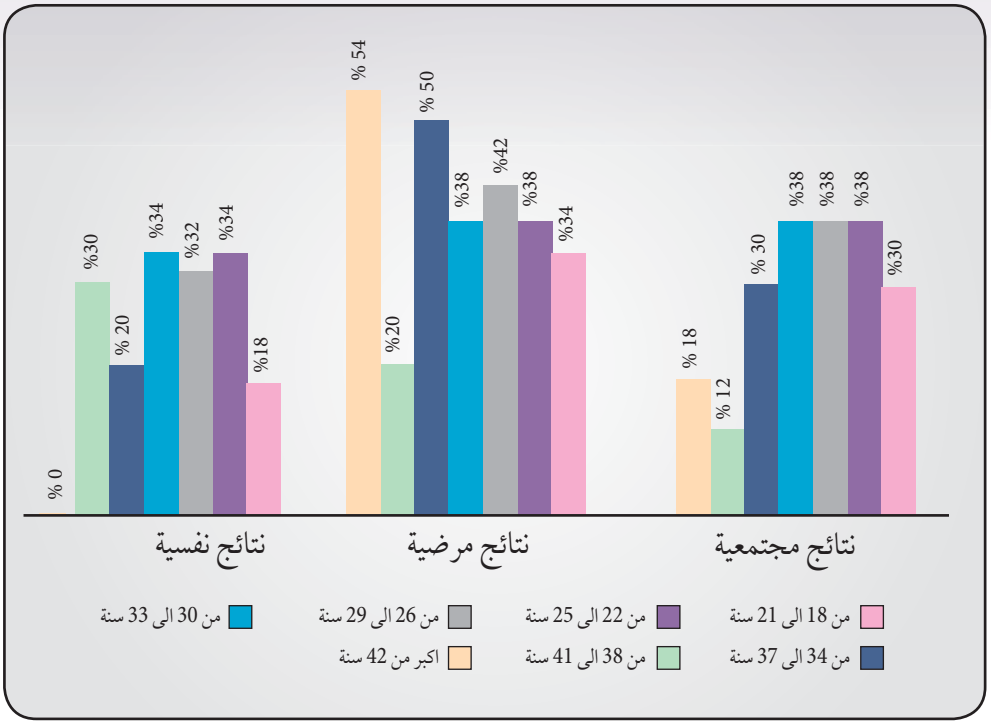

الشكل السابق يوضح نتائج العزوف عن الزواج حسب المرحلة العمرية ، وتوضح الدراسة تأثير المرحلة العمرية على النظرة لتلك النتائج ، حيث تتقارب النتائج المجتمعية من وجهة نظر شباب المراحل العمرية (من 22 إلى 25 عاماً – من 26 إلى 29 عاماً – من 30 إلى 33 عاماً) ، مقابل انخفاضها من وجهة نظر المرحلة العمرية (من 38 إلى 41 عاماً) ، وتزداد النتائج المرضية من وجهة نظر المراحل العمرية (أكبر من 42 عاماً) و (من 34 إلى 37 عاماً) ، مقابل انخفاضها في المرحلة العمرية (من 38 إلى 41 عاماً) ، ولا توجد نتائج نفسية من وجهة نظر المرحلة العمرية أكبر من 42 عاماً.

شكل (37) النتائج العامة للعزوف عن الزواج (حسب الوضع الاجتماعي)

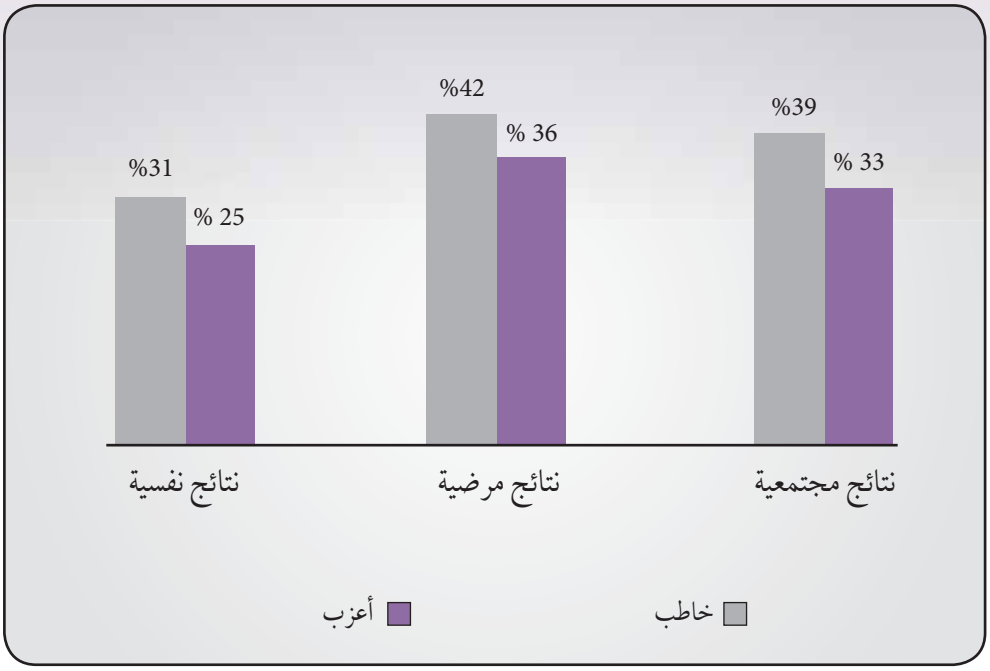

يبين الشكل السابق نتائج العزوف عن الزواج حسب الوضع الاجتماعي ، وتوضح الدراسة وجود تأثير للوضع الاجتماعي على النظرة لتلك النتائج ، حيث تزداد جميع النتائج من وجهة نظر الشباب الخاطب مقابل الشباب العازب.

سادساً : مقترحات الحد من مشاكل الزواج:

1- المقترحات التفصيلية للحد من مشاكل الزواج.

2- المقترحات العامة للحد من مشاكل الزواج.

3- مقترحات الحد من مشاكل الزواج (حسب المستوى التعليمي).

4- مقترحات الحد من مشاكل الزواج (حسب الوضع الاجتماعي).

5- مقترحات الحد من مشاكل الزواج (حسب التوزيع الجغرافي).

6- مقترحات الحد من مشاكل الزواج (حسب المرحلة العمرية).

شكل (38) المقترحات التفصيلية للحد من مشاكل الزواج

الشكل السابق يبين المقترحات التفصيلية للحد من مشاكل الزواج بين الشباب ، وتوضح الدراسة أن أهم المقترحات من وجهة نظر الشباب الكويتي هي التوعية بالطرق المناسبة لاتخاذ القرار بنسبة 62 % من الشباب ، يليه غرس قيم الزواج لدى الأفراد بنسبة 60 % يأتي بعدها الحد من انتشار بؤر الفساد بنسبة 60 % أيضاً ، ثم توعية الشباب عن طريق وسائل الإعلام والحث على الزواج بنسبة 58 % ، وأما قيام المؤسسات التربوية ببث روح المسؤولية والتفاؤل في المستقبل فجا بنسبة 58 % ، والتوعية بموضوع مهور الزواج جا بنسبة 58 % أيضاً ، ثم القيام بعمل برامج ومسابقات تتعلق بأهمية الإقدام على الزواج بنسبة 56 % والتوعية بأهمية التعارف والخطبة قبل الزواج بنسبة 56 % أيضاً ، ثم زيادة استثمار رجال الأعمال لتحسين الوضع الاقتصادي للقضا على البطالة بنسبة 54 % وتوعية المصلين في المساجد بأهمية غرس روح المسؤولية عند أبنائهم جا ت بنسبة 54 % أيضاً ، ثم دعم فكرة إنشا صناديق الزواج بنسبة 52 % ، وأخيراً تعميم فكرة مشروع الزواج الجماعي جا ت بنسبة 30 %.

شكل (39) المقترحات العامة للحد من مشاكل الزواج

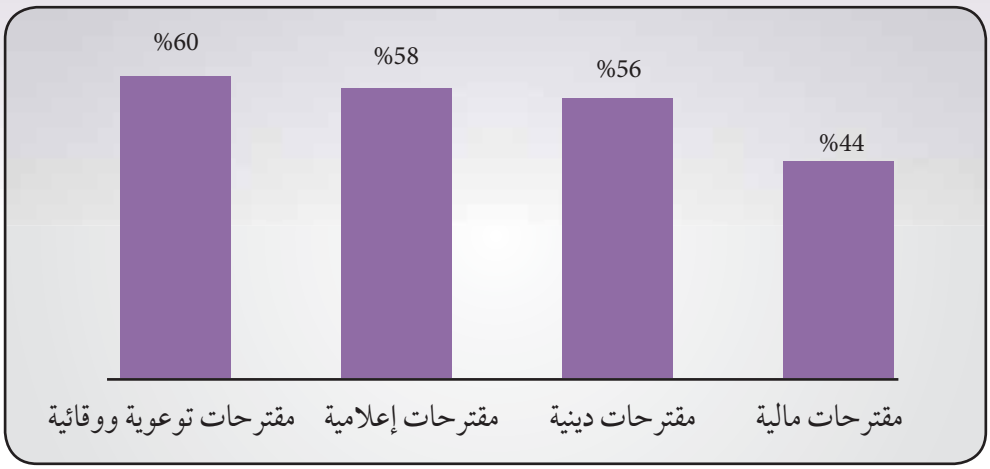

يوضح الشكل السابق المقترحات العامة للحد من مشاكل الزواج عند الشباب ويأتي على رأسها المقترحات التوعوية والوقائية بنسبة 60 % ، وتشمل: (قيام المؤسسات التربوية ببث روح المسؤولية والتفاؤل في المستقبل – غرس قيم الزواج لدى الأفراد – التوعية بالطرق المناسبة لاتخاذ القرار – الحد من انتشار بؤر الفساد) ، ثم يليها المقترحات الإعلامية بنسبة 58 % ، وتشمل: (توعية الشباب عن طريق وسائل الإعلام والحث على الزواج – القيام بعمل برامج ومسابقات تتعلق بأهمية الإقدام على الزواج) ، وبعدها جاءت المقترحات الدينية بنسبة 56 % ، وتشمل: (التوعية بأهمية التعارف والخطبة قبل الزواج – التوعية بموضوع مهور الزواج – توعية المصلين في المساجد بأهمية غرس روح المسؤولية عند أبنائهم) ، وأخيراً المقترحات المالية جاءت بنسبة 44 % ، وتشمل: (دعم فكرة إنشاء صناديق الزواج – تعميم فكرة مشروع الزواج الجماعي – زيادة استثمار رجال الأعمال لتحسين الوضع الاقتصادي للقضاء على البطالة).

كما يبين الشكل التالي شكل (40) مقترحات الحد من مشاكل الزواج حسب المستوى التعليمي ، وقد أوضحت الدراسة وجود تأثير للمستوى التعليمي على تلك المقترحات حيث يوجد اتجاه عام بارتفاع تأييد تلك المقترحات بارتفاع المستوى التعليمي.

شكل (40) مقترحات الحد من مشاكل الزواج (حسب المستوى التعليمي)

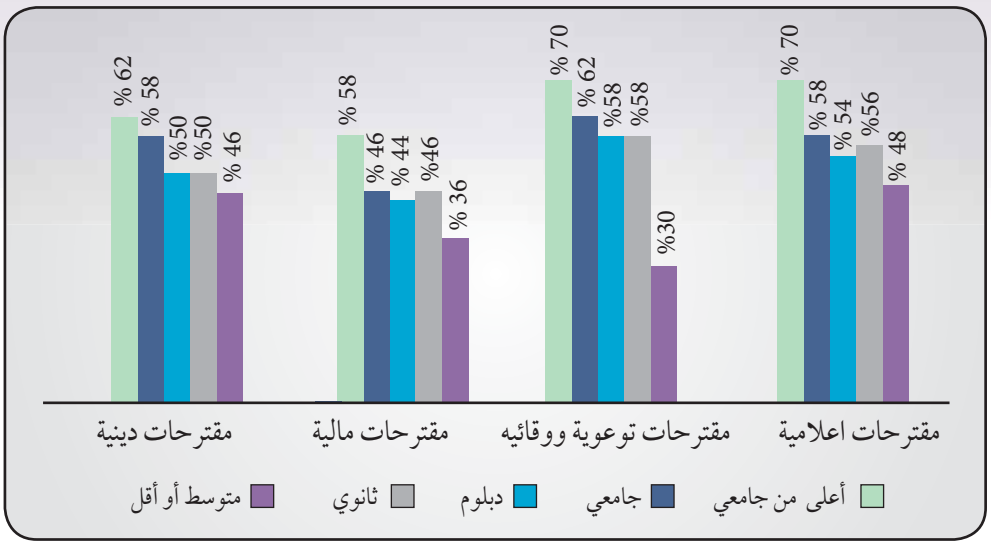

شكل (41) مقترحات الحد من مشاكل الزواج (حسب الوضع الاجتماعي)

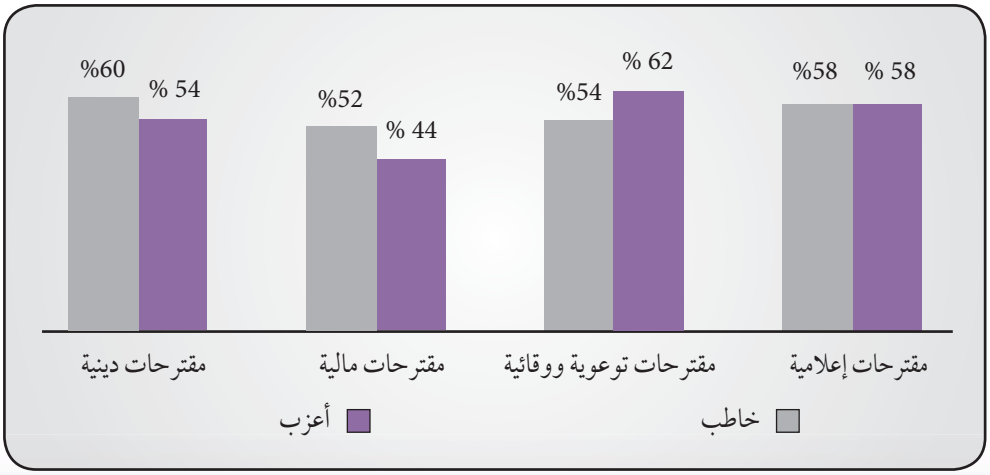

يبين الشكل السابق مقترحات الحد من مشاكل الزواج حسب الوضع الاجتماعي ، وقد أوضحت الدراسة وجود تأثير للوضع الاجتماعي على تلك المقترحات ، حيث يزداد تأييد المقترحات المالية والدينية عند الشباب الخاطب مقابل الشباب العازب ، في حين يزداد تأييد المقترحات التوعوية والوقائية عند الشباب العازب مقابل الشباب الخاطب.

شكل (42) مقترحات الحد من مشاكل الزواج (حسب التوزيع الجغرافي)

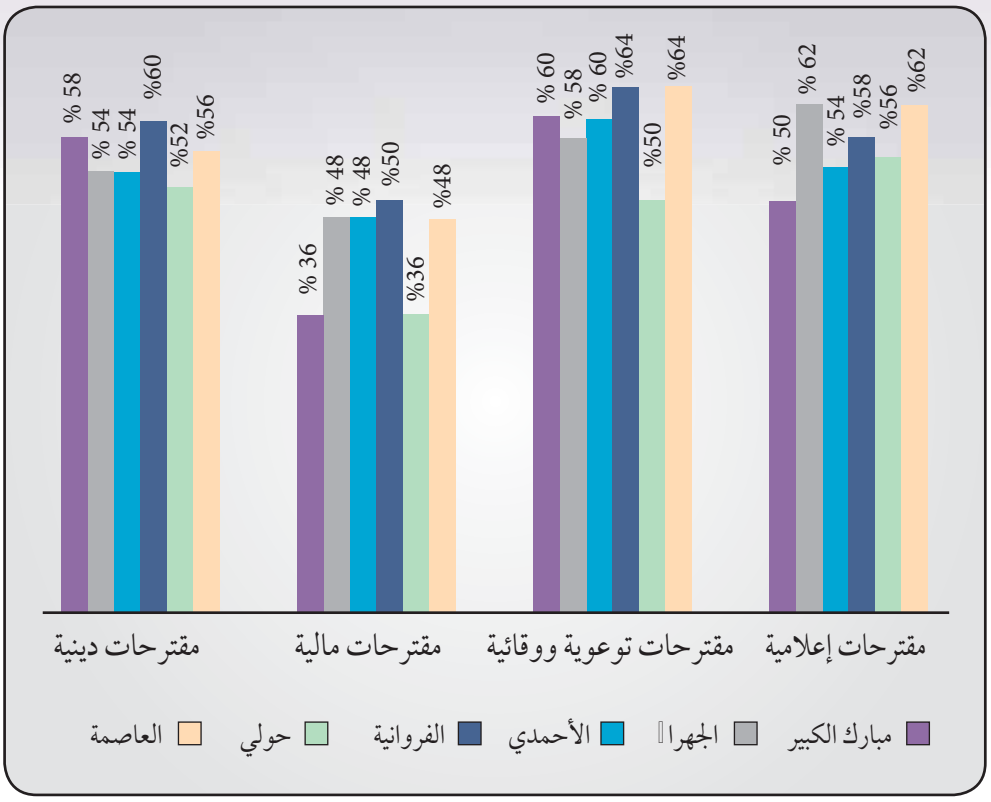

الشكل السابق يبين مقترحات الحد من مشاكل الزواج حسب التوزيع الجغرافي ، وقد أوضحت الدراسة وجود تأثير للتوزيع الجغرافي على تلك المقترحات ، حيث يزداد تأييد المقترحات الإعلامية عند شباب محافظات العاصمة والجهرا ، ويزداد تأييد شباب العاصمة والفروانية ومبارك الكبير للمقترحات التوعوية والوقائية ، ويقل تأييد شباب محافظات مبارك الكبير وحولي للمقترحات المالية ، بينما يزداد تأييد المقترحات الدينية عند شباب محافظة الفروانية ، ويتقارب هذا التأييد لدى شباب باقي المحافظات.

شكل (43) مقترحات الحد من مشاكل الزواج (حسب المرحلة العمرية)

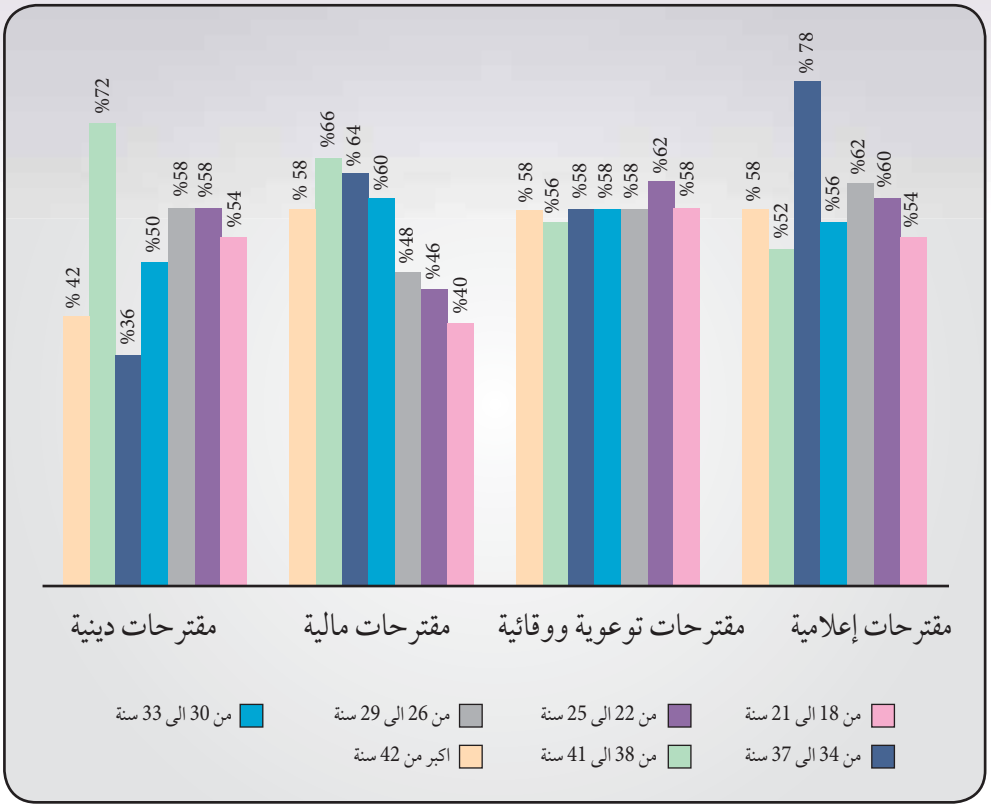

يوضح الشكل السابق مقترحات الحد من مشاكل الزواج حسب المرحلة العمرية ، وقد أوضحت الدراسة وجود تأثير للمرحلة العمرية على تلك المقترحات ، حيث يزداد تأييد المرحلة العمرية (من 34 إلى 37 عاماً) للمقترحات الإعلامية ، ويزداد تأييد المقترحات المالية بارتفاع المرحلة العمرية ، في حين يقل تأييد المقترحات الدينية بارتفاع العمر ، ما عدا المرحلة العمرية (من 38 إلى 41 عاماً) ، ويتقارب تأييد رأي الشباب للمقترحات التوعوية والوقائية في جميع المراحل العمرية.

ثانياً

استبيان المتزوجون ومن سبق لهم الزواج

نحن وزارة العدل ممثلة في إدارة الإحصاء والبحوث، نعمل على دراسة للعوامل المؤدية للخلافات الزوجية في المجتمع الكويتي وهي موجهة للكويتيين فوق ١٨ سنة. يستغرق الوقت للإجابة من ١٠ إلى ٢٠ دقيقة والبيان الذي ستدلي به سيستخدم فقط بشكل تجميعي لغرض هذه الدراسة ... شكراً جزيلاً على تعاونك.

الرجاء تحديد مدى تأثير الأمور التالية على العلاقة الزوجية:	غير موافق تماما	غير موافق	محايد أو لا أعرف	موافق	موافق تماما
١. يعتبر أسلوب الحوار والتفاهم أحد أسباب الخلافات الزوجية.	○	○	○	○	○
٢. اختلاف الزوجين حول تقصير أحدهم بمسئولياته والتزاماته الأسرية.	○	○	○	○	○
٣. اختلاف الزوجين حول تقصير أحدهم بقلة الوقت الذي يقضونه مع بعض.	○	○	○	○	○
٤. تطور الخلاف في العلاقة الزوجية إلى العنف الجسدي.	○	○	○	○	○
٥. تطور الخلاف في العلاقة الزوجية وخروج أحدهم من البيت لأيام.	○	○	○	○	○
٦. تدخل الأهل (أهل الزوجين) في الأمور المختلف عليها بين الزوجين.	○	○	○	○	○
٧. العلاقة مع أسرة شريك الحياة إيجابية .	○	○	○	○	○
٨. حرص الزوجين على القيام بالواجبات الاجتماعية والأسرية.	○	○	○	○	○
٩. الشعور بالرضا عن سلوك وتصرفات شريك الحياة.	○	○	○	○	○
١٠. حدوث خلافات بسبب أبناء من زواج سابق.	○	○	○	○	○
١١. قيام الزوج بالزواج الثاني.	○	○	○	○	○
١٢. مدى الشعور بالرضا عن القيام بالمسؤوليات الزوجية.	○	○	○	○	○
١٣. اتفاق الزوجان على أسلوب إدارة المسؤوليات اتجاه الأسرة.	○	○	○	○	○
١٤. سوء الإدارة المالية في المنزل.	○	○	○	○	○
١٥. توفر متطلبات الأسرة.	○	○	○	○	○
١٦. الاقتراض لتوفير متطلبات مثل (السفر– تجديد الاثاث – كماليات).	○	○	○	○	○
١٧. تحمل الزوج لمسؤولياته المالية كاملة والإنفاق على الأسرة.	○	○	○	○	○
١٨. أغلب المشاكل الزوجية تدور حول أمور مالية.	○	○	○	○	○
١٩. التبذير وسوء إدارة شريك الحياة للأمور الزوجية.	○	○	○	○	○
٢٠. الشكوى من بخل شريك الحياة.	○	○	○	○	○

جميع الحقوق محفوظة لوزارة العدل ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ©

وزارة العـــــدل
استبيان المتزوجون ومن سبق لهم الزواج

Ministry of Justice
Married Survey Married and Previously

حدد مدى تأثير السلوكيات التالية في استقرار العلاقات الزوجية بشكل عام:	غير موافق تماما	غير موافق	محايد أو لا أعرف	موافق	موافق تماما
٢١. تدخين شريك الحياة					
٢٢. سلوك شريك الحياة مصدر لخلافاتنا.					
٢٣. الجلوس في المقاهي والمطاعم دون الأسرة.					
٢٤. الشك والغيرة المفرطة.					
٢٥. العنف اللفظي والسب والشتائم .					
٢٦. الانشغال بالعمل أكثر من الاهتمام بالأسرة					
٢٧. اهمال تربية الأطفال والقيام بتربيتهم .					
٢٨. استخدام وسائل التواصل بشكل كبير.					
٢٩. السهر خارج البيت من الأمور التي نختلف عليها.					
٣٠. السفر المتكرر.					
٣١. إفشاء الأسرار الزوجية للأهل أو المقربين.					
٣٢. خروج الزوجة بمظهر وملبس يعارضه الزوج.					
33. تناول المشروبات أو المخدرات له تأثير سلبي على العلاقة الزوجية.					
٣٤. تدخل الأهل والأصدقاء في الخصوصيات الزوجية.					
٣٥. اكتشاف علاقة لشريك الحياة مع غيره (رجل / امرأة).					
٣٦. عدم المشاركة في تحمل مسئوليات الأسرة .					

حدد مدى تأثير العوامل التالية في استقرار العلاقة الزوجية:	غير موافق تماما	غير موافق	محايد أو لا أعرف	موافق	موافق تماما
٣٧. مواقع التواصل الإجتماعي تؤثر سلباً على العلاقة الزوجية.					
٣٨. مواقع التواصل الإجتماعي تدخل الشك والسرية على العلاقة الزوجية.					
٣٩. الاطلاع على هاتف شريك الحياة دون علمه.					
٤٠. اكتشاف رسائل غير زوجية على هاتف شريك الحياة.					
٤١. الهواتف الحديثة تؤثرعلى طريقة الحوار مع شريك الحياة.					
٤٢. الحرص على امتلاك آخر الموديلات من الهواتف الذكية.					
٤٣. كثير من المشاكل الزوجية مصدرها اختلاف المستوى الثقافي والتعليمي.					
٤٤. كثير من المشاكل الزوجية مصدرها اختلاف درجة الالتزام الديني.					
٤٥. كثير من المشاكل الزوجية مصدرها اختلاف الهوايات والاهتمامات.					
٤٦. كثير من المشاكل الزوجية مصدرها اختلاف العادات والتقاليد.					
٤٧. كثير من المشاكل الزوجية مصدرها اختلاف على نوعية الأصدقاء.					
٤٨. الإختلاف حول أسلوب تربية الأبناء.					
٤٩. الإختلاف حول دور ومسئوليات الخدم نحو الأبناء .					

جميع الحقوق محفوظة لوزارة العدل ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ©

تابع - حدد مدى تأثير العوامل التالية في استقرار العلاقة الزوجية:	غير موافق تماما	غير موافق	محايد أو لا أعرف	موافق	موافق تماما
٥٠. نتساعد كزوجين في مسئوليات المذاكرة وتدريس الأبناء.					
51. أشعر بالرضا عن دور شريك حياتي في غرس القيم الايجابية في أبنائي.					
٥٢. لدينا يوم نخرج به كأسرة للترفيه.					
٥٣. نلتزم كأسرة بالتجمع في اليوم العائلي.					
بعض آثار المشاكل الزوجية:	**غير موافق تماما**	**غير موافق**	**محايد أو لا أعرف**	**موافق**	**موافق تماما**
٥٤. سبق أن حصل خلاف نتج عنه الخروج من المنزل لعدد من الأيام.					
55. سبق أن فكرت في الطلاق نتيجة تكرار مشاكلنا الزوجية.					
٥٦. أدت بعض خلافاتنا الزوجية لاستشارة قانوني بموضوع الطلاق.					
٥٧. أدت بعض خلافاتنا الزوجية للتأثير النفسي والسلوكي على الأبناء.					
58. أدت بعض خلافاتنا الزوجية لنشوء حالة من التوتر مع أهل شريك الحياة.					
حدد موافقتك بالنسبة للآثار العامة للمشاكل الزوجية:	**غير موافق تماما**	**غير موافق**	**محايد أو لا أعرف**	**موافق**	**موافق تماما**
٥٩. انتشار الأمراض النفسية بين الأزواج.					
60. عدم استقرار المجتمع.					
61. فقدان مشاعر الأبوة عند الازواج وكذلك مشاعر الأمومة عند الزوجات.					
٦٢. تؤثر سلبا على انتاجية المجتمع.					
٦٣. حدوث هوة بين الآباء والأبناء.					
٦٤. فقدان الثقة بالنفس وثقة الأزواج ببعضهم.					
65. انتشار الأمراض الخطيرة بين الأزواج بسبب العلاقات غير الشرعية.					
66. انتشار أنواع أخرى من الزواج غير المعترف به رسميا (الزواج العرفي، زواج المتعة....الخ)					
٦٧. أخرى (اذكر)					
مقترحاتك حول علاج مشاكل الزواج :	**غير موافق تماما**	**غير موافق**	**محايد أو لا أعرف**	**موافق**	**موافق تماما**
٦٨. تقريب وجهات النظر بين الأزواج وتوعية الزوجين.					
69. مناقشة الأزواج فيما بينهم في احتياجاتهم بشكل مستمر.					
70. تعريف الزواج بأن الزوجة هي شريكة حياة وكذلك الزوج.					
٧١. العمل على إيجاد قنوات حوار والمحادثة بين الزوجين.					

جميع الحقوق محفوظة لوزارة العدل ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ©

وزارة العـــــدل
Ministry of Justice
استبيان المتزوجون ومن سبق لهم الزواج
Married Survey Married and Previously

تابع - مقترحاتك حول علاج مشاكل الزواج :	غير موافق تماما	غير موافق	محايد أو لا أعرف	موافق	موافق تماما
٧٢. إقامة مشروع خاص بالإرشاد الزواجي.	○	○	○	○	○
٧٣. أخرى (اذكر)	○	○	○	○	○

بيانات أساسية :

٧٤. النوع	٧٥. المحافظة	٧٦. المستوى التعليمي للمستجيب	٧٧. المستوى التعليمي لشريك الحياة	٧٨. الفئة العمرية للمستجيب	٧٩. الفئة العمرية لشريك الحياة
○ ذكر	○ العاصمة	○ متوسط أو أقل	○ متوسط أو أقل	○ ١٨ إلى ٢١	○ ١٨ إلى ٢١
○ أنثى	○ حولي	○ ثانوي	○ ثانوي	○ ٢٢ إلى ٢٥	○ ٢٢ إلى ٢٥
	○ الفروانية	○ دبلوم	○ دبلوم	○ ٢٦ إلى ٢٩	○ ٢٦ إلى ٢٩
	○ الأحمدي	○ جامعي	○ جامعي	○ ٣٠ إلى ٣٣	○ ٣٠ إلى ٣٣
	○ الجهراء	○ أعلى من جامعي	○ أعلى من جامعي	○ ٣٤ إلى ٣٧	○ ٣٤ إلى ٣٧
	○ مبارك الكبير			○ ٣٨ إلى ٤١	○ ٣٨ إلى ٤١
				○ ٤٢ فأكثر	○ ٤٢ فأكثر

٨٠. الوضع الإجتماعي ○ متزوج ○ مطلق ○ أرمل

٨١. عدد سنوات الزواج ☐

٨٢. هل يوجد لديك أبناء ○ نعم ○ لا

٨٣. إذا كانت الإجابة بنعم، فكم عدد الأبناء :

عدد الذكور : ○ 1 ○ 2 ○ 3 ○ 4 ○ 5 ○ 6 ○ 7 ○ ٨ أو أكثر

عدد الإناث : ○ 1 ○ 2 ○ 3 ○ 4 ○ 5 ○ 6 ○ 7 ○ ٨ أو أكثر

٨٤. الدخل الشهري للأسرة :

○ ٧٠٠ د.ك فأقل ○ ٧٠١ إلى ١٢٠٠ ○ ١٢٠١ إلى ١٥٠٠ ○ ١٥٠١ إلى ٢٠٠٠

○ ٢٠٠١ إلى ٢٥٠٠ ○ ٢٥٠١ إلى ٣٠٠٠ ○ ٣٠٠١ فأكثر

٨٥. نوع السكن :

○ منزل ملك ○ منزل حكومي خاص ○ دور إيجار ○ شقة إيجار

○ ملحق إيجار ○ مع أهل الزوج/الزوجة ○ مع أحد الأقارب ○ أخرى ☐

٨٦. درجة القرابة بين الزوجين:

○ من الأهل المقربين ○ من الأهل الأباعد ○ من خارج نطاق العائلة ○ أخرى ☐

٨٧. طريقة الزواج:

○ زواج تقليدي ○ زواج مسبوق بتعارف ○ زواج بواسطة خاطبة ○ أخرى ☐

جميع الحقوق محفوظة لوزارة العدل ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ©

في هذا المحور سيتم تناول أبرز العوامل المؤثرة على استقرار الأسر والعلاقات الزوجية والأبعاد المؤثرة في هذه العلاقة من وجهة نظر المتزوجين أنفسهم أو من سبق لهم الزواج ، ويتناول هذا الجزء المعلومات الآتية:

أولاً : العوامل المؤثرة على استقرار العلاقة الزوجية:

1- مدى تأثير العوامل الاجتماعية على استقرار العلاقة الزوجية.

2- مدى تأثير العوامل الاقتصادية على استقرار العلاقة الزوجية.

3- مدى تأثير العوامل السلوكية على استقرار العلاقة الزوجية.

4- مدى تأثير عوامل التواصل الاجتماعي على استقرار العلاقة الزوجية.

5- مدى تأثير العوامل الثقافية على استقرار العلاقة الزوجية.

6- مدى تأثير العوامل التربوية على استقرار العلاقة الزوجية.

شكل (44) مدى تأثير العوامل الاجتماعية على استقرار العلاقة الزوجية

الشكل السابق يبين مدى تأثير العوامل الاجتماعية على استقرار العلاقة الزوجية وقد أوضحت الدراسة أن أكثر العوامل تأثيراً هو حرص الزوجين على القيام بالواجبات الاجتماعية والأسرية بنسبة 54 % ، يليها اختلاف الزوجين حول تقصير أحدهما بمسؤولياته والتزاماته الأسرية بنسبة 52 % ، ثم جاءت العلاقة مع أسرة شريك الحياة إيجابية بنسبة 51 % ، وجاء الشعور بالرضا عن سلوك وتصرفات شريك الحياة بنسبة 50 % ، ثم اختلاف الزوجين حول تقصير أحدهما بقلة الوقت الذي يقضيانه مع بعض بنسبة 45 % ، يأتي بعده قيام الزوج بالزواج الثاني بنسبة 30 % ، ثم تدخل الأهل (أهل الزوجين) في الأمور التي يختلف عليها الزوجان بنسبة 28 % ، ثم اعتبار أسلوب الحوار والتفاهم أحد أسباب الخلافات الزوجية 27 % ، ثم حدوث خلافات بسبب أبناء من زواج سابق بنسبة 24 % وأخيراً تطور الخلاف في علاقة الزوجين إلى العنف الجسدي بنسبة 23 % ، وتطور الخلاف بين الزوجين مما يؤدي إلى خروج أحدهما من البيت بنسبة 23 % أيضاً.

شكل (45) مدى تأثير العوامل الاقتصادية على استقرار العلاقة الزوجية

يوضح الشكل السابق مدى تأثير العوامل الاقتصادية على استقرار العلاقة الزوجية وقد أوضحت الدراسة أن أكثر العوامل تأثيراً هو اتفاق الزوجين على أسلوب إدارة المسؤوليات تجاه الأسرة بنسبة 55 % ، يليه توفر متطلبات الأسرة بنسبة 52 % ، أما مدى الشعور بالرضا عن طريقة القيام بالمسؤوليات الزوجية فجاء بنسبة 49 % ، وبعد ذلك جاء تحمل الزوج لمسؤولياته المالية كاملة والإنفاق على الأسرة بنسبة 44 % ، ثم جاء سوء الإدارة المالية في المنزل بنسبة 37 %، وأيضاً جاء التبذير وسوء إدارة شريك الحياة للأمور الزوجية بنسبة 37 % ، ثم الشكوى من بخل شريك الحياة بنسبة 34 % ، وأخيراً جاء الاقتراض لتوفير متطلبات مثل: (السفر- تجديد الأثاث - كماليات) بنسبة 21 % ، ورؤية الزوجين إلى أن أغلب المشاكل الزوجية تدور حول أمور مالية جاءت بنسبة 21 % أيضاً.

شكل (46) مدى تأثير العوامل السلوكية على استقرار العلاقة الزوجية

يبين الشكل السابق مدى تأثير العوامل السلوكية على استقرار العلاقة الزوجية ، وقد أوضحت الدراسة أن أكثر العوامل السلوكية تأثيراً هي تناول المشروبات الكحولية أو المخدرات ؛ لما له من تأثير سلبي على العلاقة الزوجية ، بنسبة 55 % ، يليه اكتشاف علاقة لشريك الحياة مع الغير بنسبة 42 % ، وبعدها السهر خارج البيت بنسبة 40 % وجا عدم المشاركة وتحمل مسؤوليات الأسرة بنسبة 40 % ، بينما جا تدخل الأهل والأصدقا في الخصوصيات الزوجية بنسبة 39 %، ثم الشك والغيرة المفرطة بنسبة 37 % ، وبعدها جا إفشا الأسرار الزوجية للأهل أو المقربين بنسبة 37 % ، ثم سلوك شريك الحياة مصدر للخلافات بنسبة 36 % ، وكذلك جا إهمال الأطفال والقيام بتربيتهم بنسبة 36 % ، يليها العنف اللفظي والسب والشتائم بنسبة 35 %، ثم الانشغال بالعمل أكثر من الاهتمام بالأسرة بنسبة 34 % ، وأيضاً جا خروج الزوجة بمظهر وملبس يعارضه الزوج بنسبة 34 % ، ثم استخدام وسائل التواصل بشكل كبير بنسبة 33 % ، والسفر المتكرر بنسبة 32 % ، وأما الجلوس في المقاهي والمطاعم دون الأسرة فجا بنسبة 23 % ، وأخيراً تدخين شريك الحياة جا بنسبة 3 % فقط.

شكل (47) مدى تأثير عوامل التواصل الاجتماعي على استقرار العلاقة الزوجية

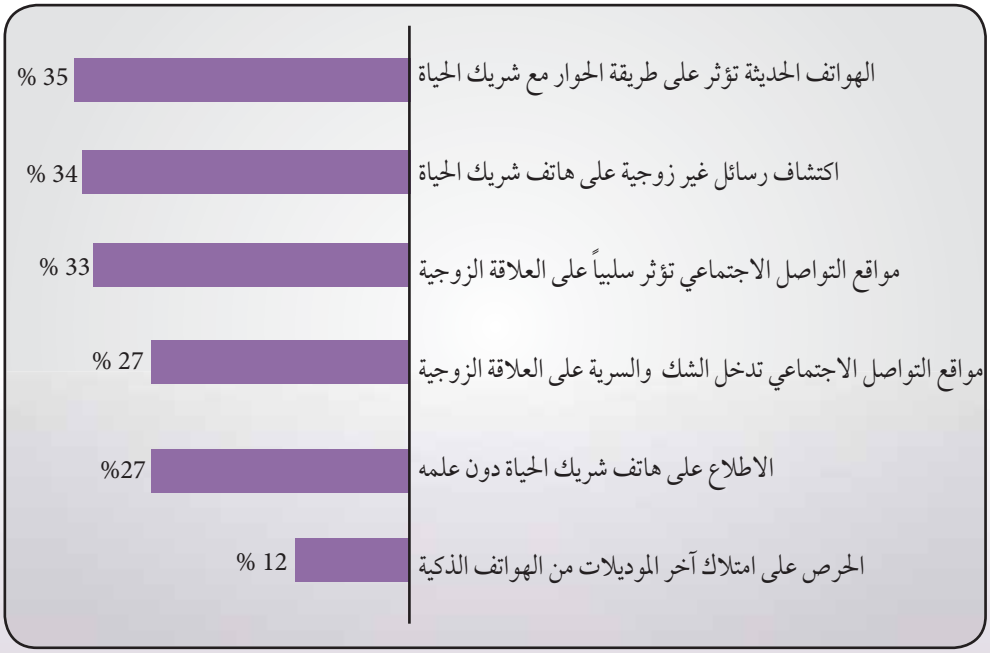

الشكل السابق يبين مدى تأثير عوامل التواصل الاجتماعي على استقرار العلاقة الزوجية، وقد أوضحت الدراسة أن من أكثر العوامل تأثيراً هي الهواتف الحديثة ، التي تؤثر على طريقة الحوار مع شريك الحياة ، بنسبة 35 % ، يليها اكتشاف رسائل غير زوجية على هاتف شريك الحياة بنسبة 34 % ، ثم نجد أن مواقع التواصل الاجتماعي تؤثر سلباً على العلاقة الزوجية بنسبة 33 % ، ثم مواقع التواصل الاجـتماعي تدخل الشك والسرية على العلاقة الزوجية تمثل ما نسبته 27 % ، أما الاطـلاع على هاتف شريك الحياة دون علمه فجا ء بنسبة 27 % أيضاً ، وأخيراً جا ء الحرص على امتلاك آخر الموديلات من الهواتف الذكية بنسبة 12 %.

شكل (48) مدى تأثير العوامل الثقافية على استقرار العلاقة الزوجية

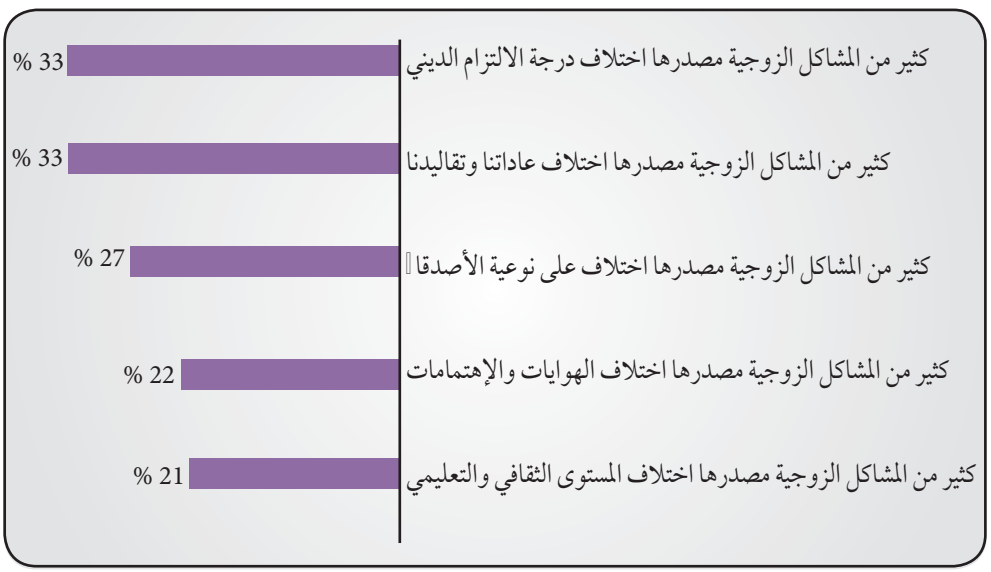

يوضح الشكل السابق مدى تأثير العوامل الثقافية على استقرار العلاقة الزوجية ، وقد أوضحت الدراسة أن أكثر العوامل تأثيراً هي أن الكثير من المشاكل الزوجية مصدرها اختلاف درجة الالتزام الديني ، فجا ء بنسبة 33 % ، وكذلك أن الكثير من المشاكل الزوجية مصدرها اختلاف العادات والتقاليد بنسبة 33 % ، يليها أن الكثير من المشاكل الزوجية مصدرها اختلاف نوعية الأصدقا ء بنسبة 27 % ، أما أن الكثير من المشاكل الزوجية مصدرها اختلاف الهوايات والاهتمامات بنسبة 22 % ، ثم أخيرا يرى المتزوجون أن كثيراً من المشاكل الزوجية مصدرها اختلاف المستوى الثقافي والتعليمي فجا ء بنسبة 21 %.

شكل (49) مدى تأثير العوامل التربوية على استقرار العلاقة الزوجية

الشكل السابق يبين مدى تأثير العوامل التربوية على استقرار العلاقة الزوجية ، وقد أوضحت الدراسة أن أكثر العوامل تأثيراً هو الشعور بالرضا عن دور شريك الحياة في غرس القيم الإيجابية في الأبنا بنسبة 59 % ، ثم التزام الأسرة بالتجمع في اليوم العائلي جا بنسبة 58 % ، يليه الخروج كأسرة للترفيه بنسبة 56 % ، أما المساعدة كزوجين في مسؤوليات المذاكرة وتدريس الأبنا فجا بنسبة 51 % ، ثم الاختلاف حول أسلوب تربية الأبنا بنسبة 36 % ، وأخيراً الاختلاف حول دور ومسؤوليات الخدم نحو الأبنا فجا بنسبة 32 %.

ثانياً: الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزواجية:

1- الأبعاد العامة المؤثرة في العلاقة الزوجية.

2- الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب النوع).

3- الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب وجود الأبنا).

4- الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب عدد سنوات الزواج).

5- الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب التوزيع الجغرافي).

6- الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب مستوى الدخل).

7- الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب درجة القرابة).

8- الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب المستوى التعليمي).

شكل (50) الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية

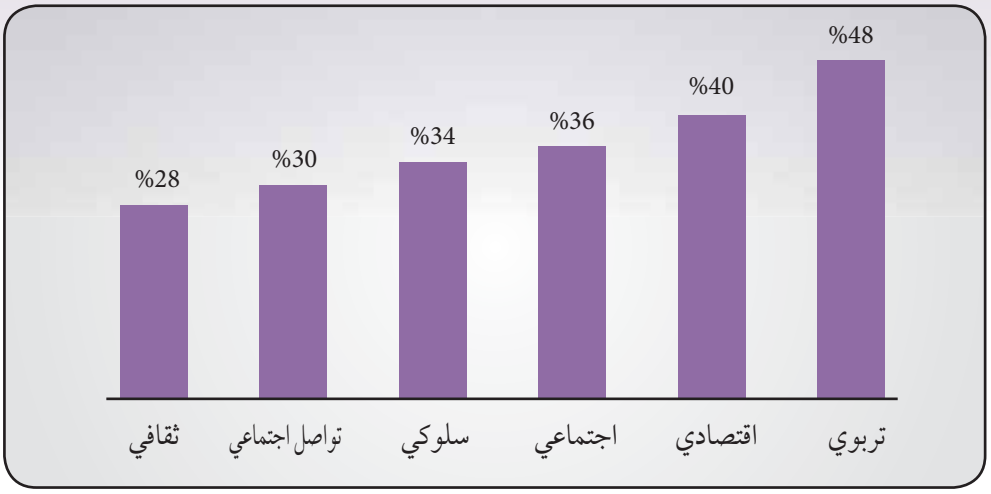

يبين الشكل السابق الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية ، وقد أظهرت الدراسة أن البعد التربوي هو أكثر أبعاد الدراسة تأثيراً على العلاقة الزوجية بنسبة 48 % ، يليه البعد الاقتصادي بنسبة 40 % ، ثم البعد الاجتماعي بنسبة 36 % ، وبعدها يأتي البعد السلوكي بنسبة 34 % ، أما التواصل الاجتماعي فجا بنسبة 30 % ، وأخيراً البعد الاجتماعي بنسبة 28 %.

شكل (51) الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب النوع)

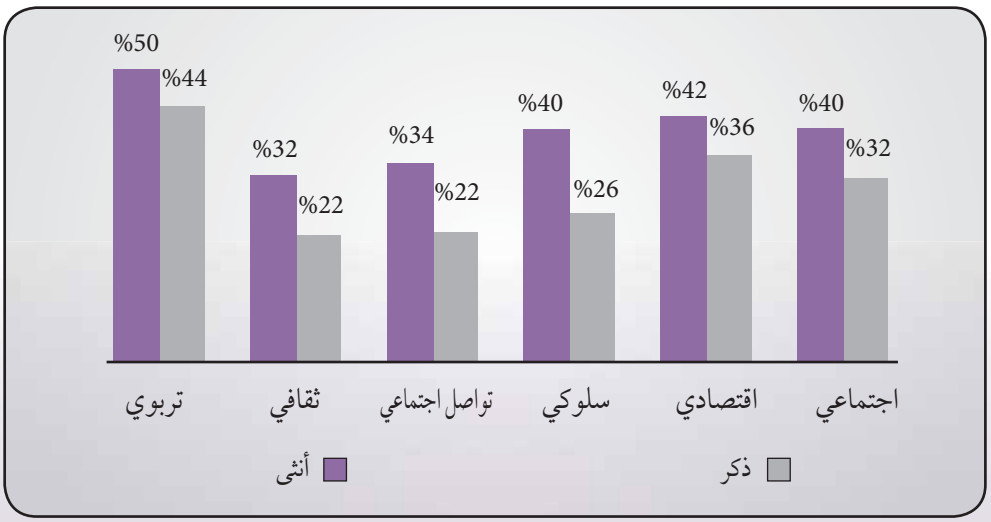

يوضح الشكل السابق مدى موافقة المتزوجين على الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية حسب النوع ، حيث توضح الدراسة أن هناك اتجاها عاما بارتفاع تأييد الإناث للأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية جميعها مقابل الذكور.

شكل (52) الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب وجود الأبناء)

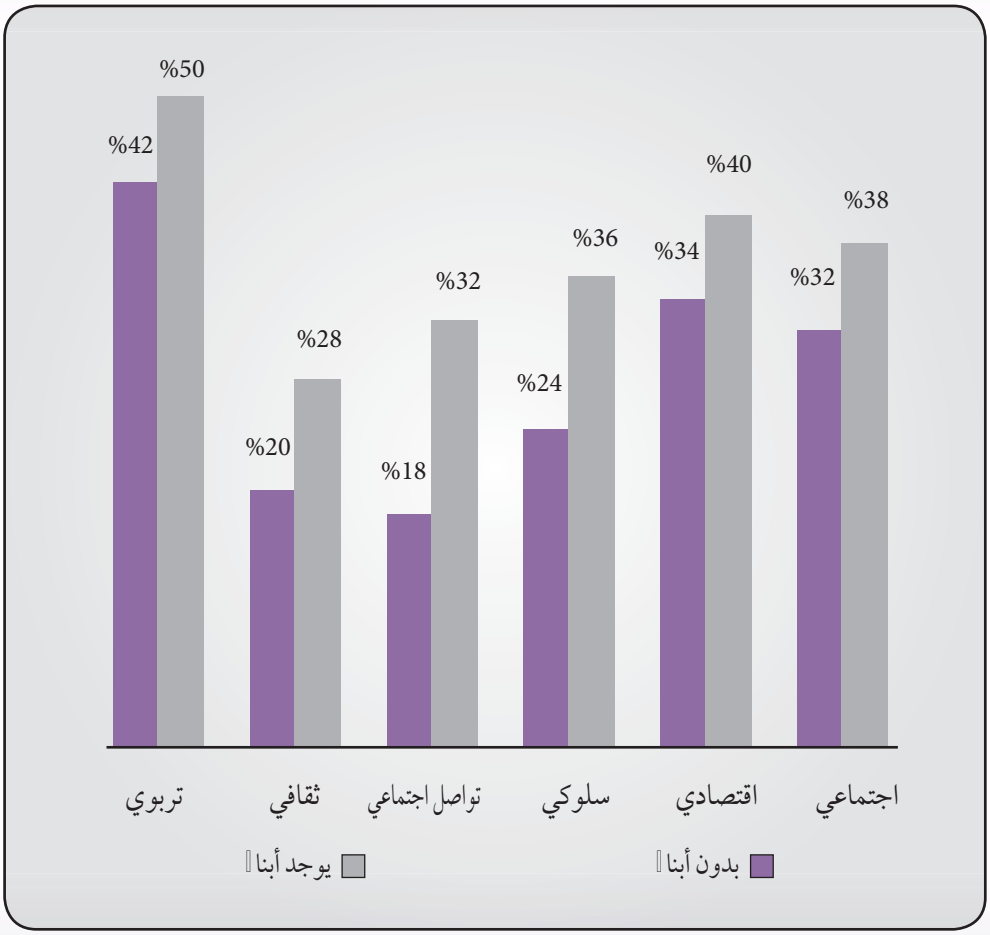

الشكل السابق يبين مدى موافقة المتزوجين على الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية حسب وجود الأبنا ، حيث توضح الدراسة أن هناك اتجاهاً عاماً بارتفاع تأييد من لديهم أبنا للأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية مقابل من ليس لديهم أبنا .

شكل (53) العوامل المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب عدد سنوات الزواج)

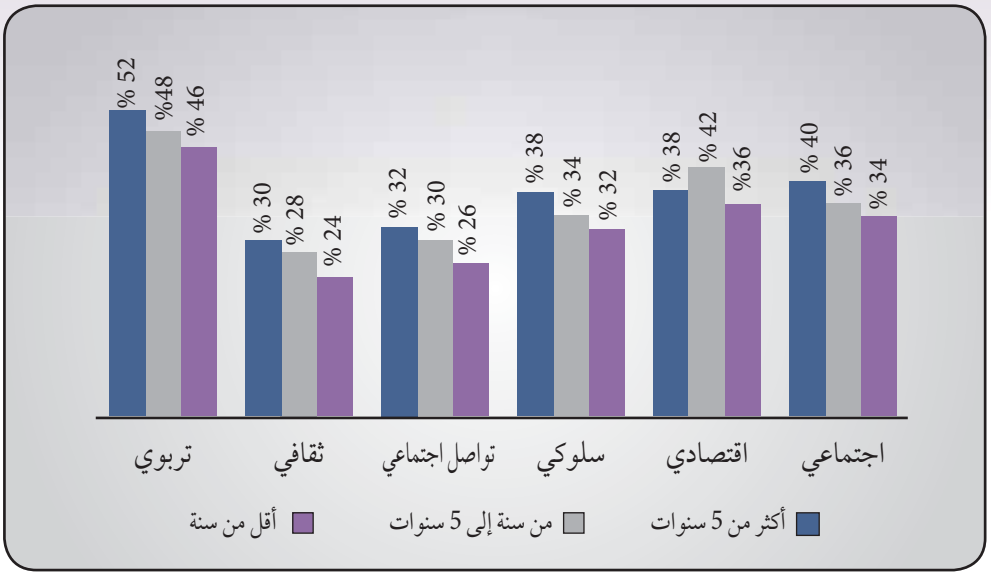

يبين الشكل السابق مدى موافقة المتزوجين على الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية حسب عدد سنوات الزواج ، حيث توضح الدراسة أن هناك اتجاهاً عاماً بارتفاع تأييد الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية بزيادة عدد سنوات الزواج ، ما عدا العوامل الاقتصادية ، حيث كان الأزواج الذين عدد سنوات زواجهم (من سنة – 5 سنوات) هم الأكثر تأييداً.

أما الشكل التالي شكل (54) فيوضح مدى موافقة المتزوجين على الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية حسب التوزيع الجغرافي ، حيث توضح الدراسة أن المتزوجين من محافظة حولي هم الأكثر موافقة على جميع العوامل وتأثيرها على العلاقة الزوجية ، ما عدا البعد التربوي ، فهي تعتبر الثانية بعد محافظة العاصمة ، في حين كان المتزوجون من محافظة الأحمدي هم الأقل موافقة على تأثير كل من البعد الاجتماعي والاقتصادي والسلوكي والثقافي في العلاقة الزوجية ، والمتزوجون من محافظة الفروانية هم الأقل موافقة على تأثير بعد التواصل الاجتماعي ، في حين كان المتزوجون من محافظة مبارك الكبير هم الأقل موافقة على تأثير البعد التربوي في العلاقة الزوجية.

شكل (54) العوامل المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب التوزيع الجغرافي)

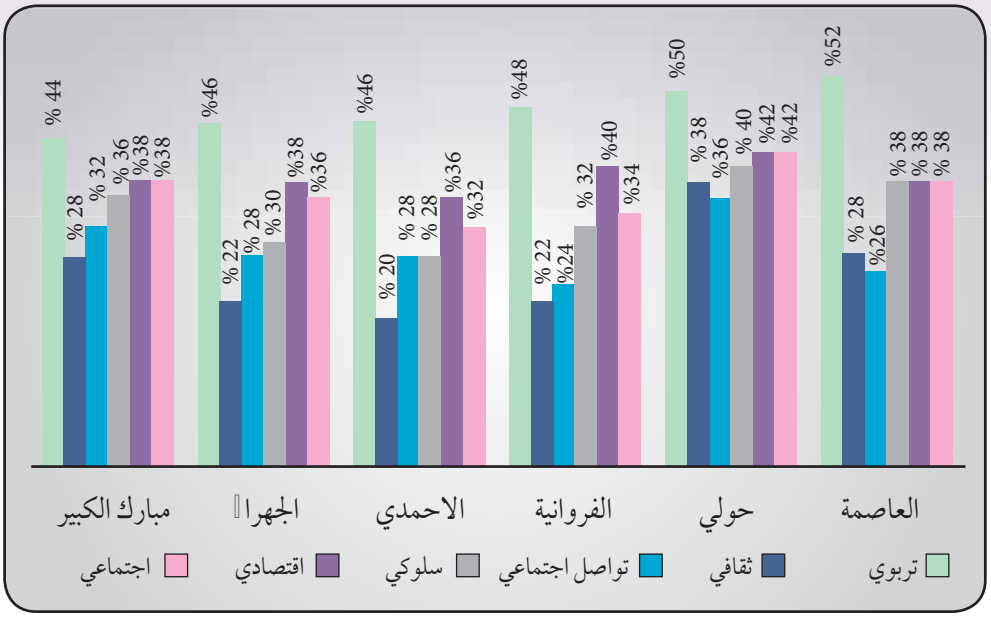

جدول (20) الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب مستوى الدخل)

مستوى الدخل / البعد المؤثر	أقل من 700 د.ك	701 – 1200 د.ك	1201 – 1500 د.ك	1501 – 2000 د.ك	2001 – 2500 د.ك	2501 – 3000 د.ك	أكثر من 3001 د.ك
اجتماعي	% 28	% 34	% 38	% 40	% 40	% 36	% 46
اقتصادي	% 34	% 40	% 38	% 42	% 40	% 36	% 42
سلوكي	% 22	% 32	% 36	% 42	% 34	% 36	% 46
تواصل اجتماعي	% 22	% 32	% 28	% 32	% 22	% 32	% 30
ثقافي	% 20	% 28	% 32	% 22	% 28	% 26	% 30
تربوي	% 38	% 48	% 48	% 54	% 54	% 50	% 52

الجدول السابق يبين مدى موافقة المتزوجين على الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية حسب مستوى الدخل ، حيث توضح الدراسة أن هناك اتجاهاً عاماً بارتفاع تأييد الأبعاد (الاجتماعي – السلوكي – والتربوي) المؤثرة في العلاقة الزوجية بارتفاع مستوى الدخل ، في حين كان هناك تباين في تأييد الأبعاد (الاقتصادي – التواصل الاجتماعي – الثقافي) المؤثرة في العلاقة الزوجية بين الفئات المختلفة.

شكل (55) الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب درجة القرابة)

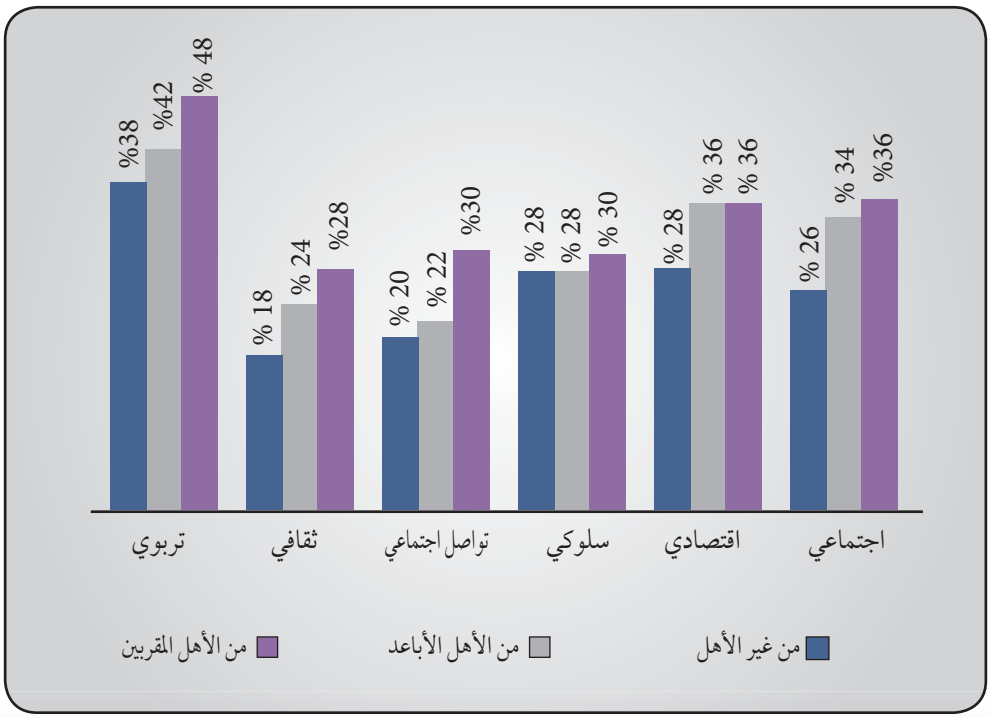

يوضح الشكل السابق مدى موافقة المتزوجين على الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية حسب درجة القرابة ، حيث توضح الدراسة أن هناك اتجاهاً عاماً بارتفاع تأييد الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية بزيادة درجة القرابة بين الزوجين.

شكل (56) الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب المستوى التعليمي)

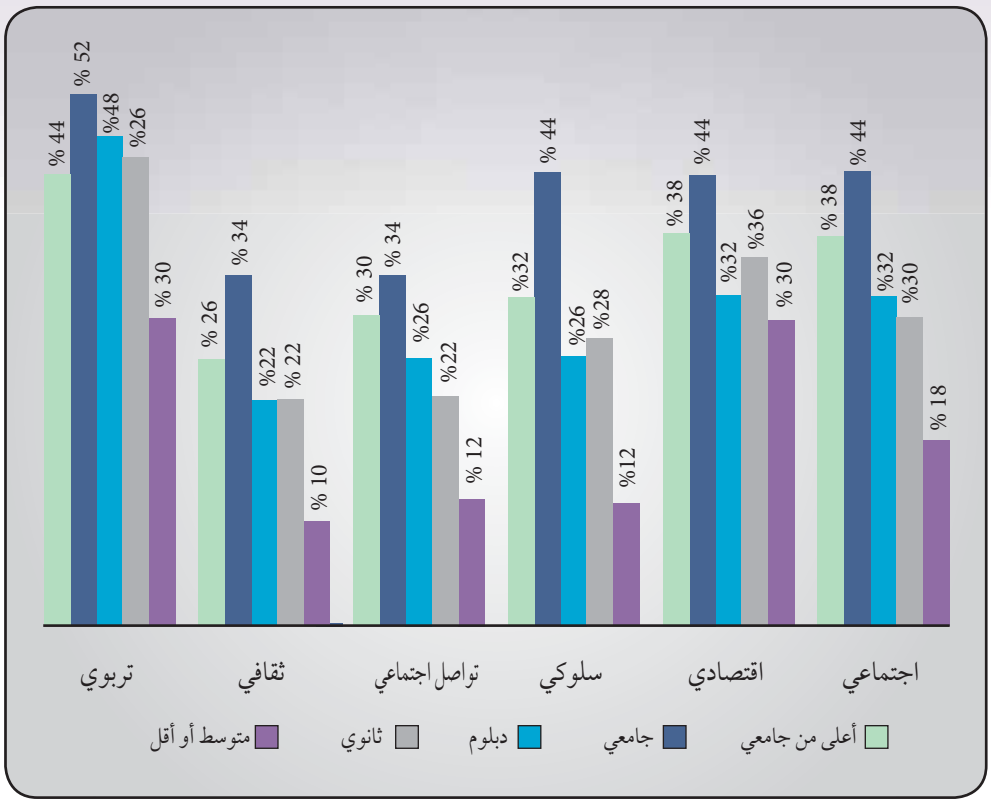

يبين الشكل السابق مدى موافقة المتزوجين على الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية حسب المستوى التعليمي ، حيث توضح الدراسة أن هناك اتجاهاً عاماً بارتفاع تأييد الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية بارتفاع المستوى التعليمي ، وعلى الأخص المستوى الجامعي ، حيث إنه أكثر المستويات التعليمية موافقة على تأييد تأثير أبعاد الدراسة على العلاقة الزوجية.

ثالثاً: أهم آثار المشاكل الزوجية:

1- أهم آثار المشاكل الزوجية على الزوجين.

2 - أهم آثار المشاكل الزوجية على المجتمع.

شكل (57) أهم آثار المشاكل الزوجية على الزوجين

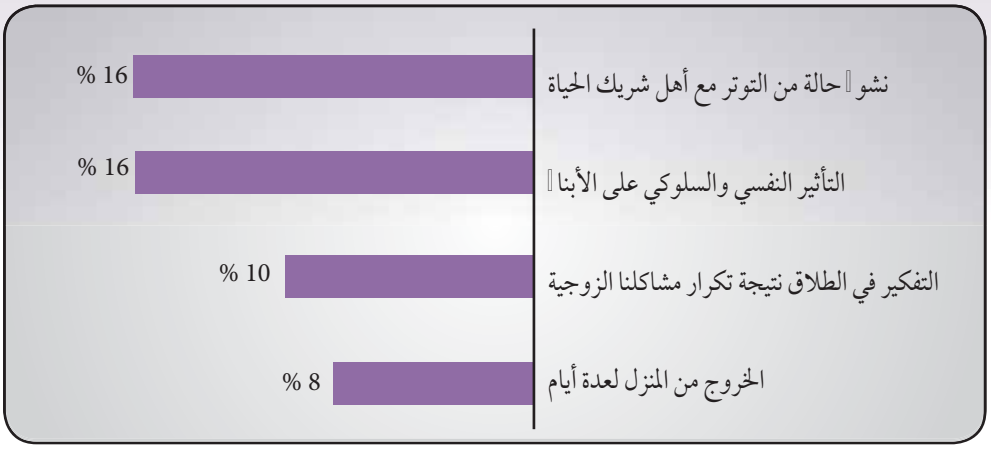

الشكل السابق يبين أهم آثار المشاكل الزوجية على الزوجين ، حيث احتل التأثير النفسي والسلوكي على الأبنا الصدارة بنسبة 16 % ، وكذلك نشو حالة من التوتر مع أهل شريك الحياة بنسبة 16 % أيضاً ، ثم جا التفكير في الطلاق نتيجة تكرار المشاكل الزوجية بنسبة 10 % ، وأخيراً جا الخروج من المنزل بنسبة 8 % ، في حين لم يؤيد المتزوجون استشارة قانوني بموضوع الطلاق.

شكل (58) أهم آثار المشاكل الزوجية على المجتمع

الشكل السابق يوضح أهم آثار المشاكل الزوجية على المجتمع ، حيث تصدرها فقدان الثقة بالنفس وفقدان ثقة الأزواج ببعضهم بنسبة 46 % ، ثم جاء عدم استقرار المجتمع بنسبة 40 % ، ثم التأثير سلبا على إنتاجية المجتمع بنسبة 40 % ، أما حدوث هوة بين الآباء والأبناء فجاء بنسبة 40 % أيضاً ، وبعدها جاء انتشار الأمراض الخطيرة بين الأزواج لكثرة العلاقات غير الشرعية بنسبة 38 % ، ثم فقدان مشاعر الأبوة عند الأزواج وكذلك مشاعر الأمومة عند الزوجات بنسبة 36 % ، يليها انتشار أنواع أخرى من الزواج غير المعترف به رسميا (الزواج العرفي ، زواج المتعة....إلخ) بنسبة 36 % ، وأخيراً انتشار الأمراض النفسية بين الأزواج بنسبة 32 %.

أهم الاقتراحات لعلاج المشاكل الزوجية:

شكل (59) أهم الاقتراحات لعلاج المشاكل الزوجية

أوضحت الدراسة أهم الاقتراحات لعلاج المشاكل الزوجية ، والتي تصدرها تعريف الزوج بأن الزوجة هي شريكة حياة ، وكذلك بالنسبة للزوج ، بنسبة 72 % ، يليه مناقشة الأزواج فيما بينهم في احتياجاتهم بشكل مستمر بنسبة 70 % ، أما تقريب وجهات النظر بين الأزواج وتوعية الزوجين فجاء بنسبة 66 % ، ثم جاء العمل على إيجاد قنوات للحوار والمحادثة بين الزوجين بنسبة 64 % ، وأخيراً إقامة مشروع خاص بالإرشاد الزواجي جاء بنسبة 50 %.

الفصل الثالث

تحديد المشاكل الزواجية المباشرة وغير المباشرة

تحديد المشاكل الزواجية المباشرة وغير المباشرة

أولاً : التعرف على أهم الأسباب المباشرة والغير المباشرة للمشاكل الزواجية.

ثانيـاً: الآثار السلبية للمشكلات الأسرية في المجتمع الكويتي.

ثالثـاً: التغيرات التي طرأت على طبيعة المشكلات الزواجية.

رابعـاً: العوامل المؤدية إلى الصلح بين الزوجين.

خامساً: أبرز النصائح الزواجية.

سادساً: دور المؤسسات الأهلية والرسمية ووسائل الإعلام والجهات المختصة.

سـابعاً: اقتراح التعديلات القانونية.

للوقوف على أبرز الأسباب المباشرة وغير المباشرة المؤدية للمشاكل الزواجية ، وللوقوف على الآثار السلبية لمشاكل الزواج بالنسبة للأفراد والأسرة والمجتمع ؛ فإن هذا المحور يقف على إبراز هذه الأسباب ، وذلك من خلال أهل الميدان ، ومن خلال العاملين في مجال الاستشارات الأسرية والتوثيقات الشرعية ، الذين يتواصلون بشكل مباشر مع الأزواج ، فقد تم توجيه أسئلة مباشرة لهم من خلال حلقة نقاشية اشترك فيها مجموعة من العاملين ، وتم الطلب منهم تحديد هذه المشكلات ، وإجراءات الصلح ، وتحديد أبرز المقترحات ، وغيرها بالإضافة على أنه قد تم ترك الحوار مفتوحا معهم للإدلاء بآرائهم حول أسباب المشكلات الأسرية ، ويمكن عرض وتلخيص أبرز ما جاء في هذه اللقاءات ، وعرض للمشكلات والآثار السلبية المؤثرة على واقع الحياة الأسرية ، بالآتي:

أولاً: التعرف على أهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة المؤدية للمشاكل الزواجية:

تعددت المشكلات الأسرية الخاصة والمؤدية للطلاق ، ولقد تم الطلب من العاملين في إدارتي الاستشارات الأسرية والتوثيقات الشرعية تحديد أبرز المشكلات التي مرت عليهم وأسباب الطلاق ، وقد أشار العاملون إلى أن من أبرز هذه المشكلات ، والتي أدت إلى الطلاق فعليا ، ما يمكن إيجازها بالآتي:

1- ضعف الحوار بين الزوجين:

وهو أمر يفقد من خلاله التواصل الإيجابي بين الزوجين ، ومتى ما فقد التواصل قلت الفرصة المناسبة للتعبير عن الرأي بشكل مباشر وواضح ، وهو الأمر الذي يؤثر على التفاعل الإيجابي سلباً ، ويقلل من فرصة النجاح في استمرار الحياة الزواجية.

2- الخيانة الزوجية:

وهي إحدى أبرز الأمور التي لا يمكن أن تغتفر في ثقافة المجتمع المحلي ، ولا سيما إن صدر من جانب المرأة ، فالمجتمع المحافظ لا يقبل خيانة المرأة لزوجها ، وهو سبب رئيسي للطلاق والانفصال ، بالإضافة إلى أن الخيانة الزوجية من قبل الرجل لا تقلل من إمكانية أن يكون هذا الموضوع من أحد أبرز الأسباب للطلاق في المجتمع المحلي

أيضاً ، وقد سجلت حالات متعددة من الطلاق نتيجة لهذا السبب ، والذي يرجع إلى ضعف الوازع الديني ، والشك لدى بعض الأزواج.

3- عدم تحمل الزوج للمسؤولية:

نتيجة للحياة الاجتماعية ومعطياتها الحديثة ، ووسائل التنشئة الاجتماعية التي اختلفت عما كانت عليه في المجتمع التقليدي ، فأهمل كثير من الأزواج مسؤولياتهم الأسرية ، وواجباتهم الخاصة تجاه أسرهم وأزواجهم وأبنائهم ، انطلاقا من الاعتماد على أسرة ما تسمى بأسرة التوجيه.

4- النظرة المادية للحياة وتجريد الأمور والمشاعر:

اتجهت الحياة الزوجية إلى الجانب المادي في كثير من الأحيان ، وأغفلت الجانب القائم على أساس التراحم والتواد ، فنشبت العديد من المشكلات الاجتماعية ، والتي جا كثير منها يرتبط بالجوانب الاقتصادية ، ولذلك نشبت كثير من الخلافات الزواجية والتي قد تؤدي في النهاية إلى الطلاق والانفصال.

5- تدخل الأهل السلبي:

إن تدخل أهل الزوجين بشؤونهما الخاصة ، واختيار قواعد السلوك التي تتوافق مع الأهل وليس مع الزوجين ، أصبحت من السمات الرئيسية التي أدت إلى حدوث حالات الطلاق داخل المجتمع ، ويحدث هذا الخلاف والتدخل في كثير من الأحيان داخل الأسر الممتدة ، والتي حافظت على تواجد الزوجين بينهما مع أسرة الزوج تحديدا.

6- وسائل التواصل الحديثة (التكنولوجيا):

لقد أسهمت التكنولوجيا بشكل كبير بالتأثير على السلوك الإنساني ، ولقد أكدت العديد من الحوادث الزواجية على تأثير هذه الوسائل على مستوى العلاقات الاجتماعية داخل نطاق الأسرة ، والتأثير على مستوى التفاعل فيها.

7- عدم الثقافة الزواجية:

هناك قصور في معرفة ما يسمى بالحقوق والواجبات الزوجية بين الزوجين ، وهو الأمر الذي يرتبط بعدم وجود ثقافة زواجية ، ولا سيما في مجتمع أكثر زيجاته تحدث عند شريحة الشباب ، والذين للتو قد خرجوا من أسرة التوجيه ، ولم يحققوا بعد درجات مناسبة من الاستقرار النفسي والاجتماعي.

8- اختلاف المستوى الاجتماعي والثقافي:

تعد عملية التوافق بين الزوجين من القضايا المهمة ، وهي تلك التي ترتبط بالتوافق بالعمر ، وبالثقافة ، وبالتعليم ، وبالتدين ، وبالمستوى الاقتصادي ، وغيرها من أبعاد التوافق والتي تعتبر من أبرز أسباب الطلاق.

9- استقلالية المرأة بشكل مفرط:

لقد حصلت المرأة على درجة من المساواة في مجال العمل والتعليم ؛ ولذلك اختلف دورها ووظيفتها عن المرأة في المجتمع التقليدي ، فأصبحت قادرة على أن تستقل بمفردها ، وفي سكن خاص في بعض الأحيان ، ولذلك فإن استقلاليتها قد جعلت من عملية الانفصال لديها ليست بتلك الصعوبة إذا ما تمت مقارنتها في المجتمع الكويتي التقليدي ، والذي لا تستغني فيه المرأة عن الرجل لأسباب غالباً ما تكون اقتصادية.

وفي عملية مقارنة لمشكلات الشباب عن مشكلات الكبار ، والاستفسار عن طلاق الشباب وأسبابه ، وهل يختلف عن طلاق الكبار ، فقد تم تحديد أبرز المشكلات الزواجية للشريحتين من خلال العاملين في كل من الإدارتين كالآتي:

فيما يتعلق بالأزواج الشباب:

فقد حدد العاملون في الإدارة أبرز هذه المشكلات بالآتي:

- التسرع في عملية الاختيار الزواجي ، وعدم المعرفة والإلمام بمبدأ الحقوق والواجبات لكل من الزوجين.

- التسرع في اتخاذ قرار الطلاق والانفصال ، ودون تفكير مسبق ، أو دون اللجو إلى أي اختصاصي أو أخذ المشورة من الأهل والمقربين.
- مشكلة الخيانة واختلال مفهوم العلاقات بين الجنسين لدى الشباب.
- إهمال الزوج أو الزوجة أو كل منهما للآخر.
- الاستهتار والتهور والاندفاع ، وهي قضايا ترتبط بالشباب.
- عدم تحمل المسؤولية الأسرية من قبل الزوج أو الزوجة.
- عدم وجود ثقافة ومعرفة بإدارة أمور الحياة الزواجية وبيت الزوجية لكل من الزوج أو الزوجة.
- عدم معرفة حقوق وواجبات كل طرف للآخر ، وعدم تحمل المسؤولية تجاه المنزل أو الأزواج لبعضهم أو الأبنا .
- الشعور بالاستقلالية الحياتية حتى بعد الزواج والالتزام الأسري المفترض ، والاندفاع نحو الأصدقا ، وعدم التوازن مع متطلبات المنزل.

وفيما يتعلق بالأزواج الكبار:

فقد حدد العاملون في الإدارة أبرز هذه المشكلات بالآتي:

- تراكم أسباب الإهمال من الزوج أو الزوجة ، وعدم تحمل كل منهما للآخر.
- تراكم المشكلات ، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انفجارها.
- الملل و الفتور في العلاقة الزوجية ، ورتابة الحياة دون وجود أي تجديد.
- عدم الاستعداد لحل المشكلات السابقة.
- عدم إنعاش الحياة الزوجية ، حيث أصبحت حياة روتينية مملة.
- كبر حجم المسؤولية ، سوا الالتزامات الخاصة بالأولاد أو الالتزامات المادية.

- المفهوم الخاطئ للاستقلالية.
- مرض أحد الزوجين.
- قلة التحمل للمشاكل ، فكلما تقدم الزوجان بالعمر تقل بالتالي فرصة التحمل والسماح وإعطا فرص جديدة.
- الوصول لمرحلة عدم القدرة على التحمل.

ثانياً: الآثار السلبية للمشكلات الأسرية في المجتمع الكويتي:

ولقد تم سؤال العاملين في إدارتي الاستشارات الأسرية والتوثيقات الشرعية عن أبرز الآثار السلبية للمشكلات الأسرية في المجتمع الكويتي ، ومن واقع التجارب التي مرّوا بهاولقد حدد العاملون بعض الآثار ، والتي يمكن عرض أبرزها بالآتي:

1 – انخفاض مستوى الأبنا دراسياً بسبب المشكلات الأسرية.

2 – ظهور مشكلات نفسية لدى بعض من أفراد الأسرة.

3 – تفاقم المشكلات المالية.

4 – الاختلاف والصراع بين أسرة الزوجين ؛ وذلك بسبب تدخلهم بشؤون الزوجين واعتقاد كل طرف بأن الآخر هو المسؤول عن المشكلات وما آلت إليه الأمور.

5 – ازدياد حالات العنف بين الأطفال والمراهقين والبالغين.

6 – اختلاف القيم والمبادئ الخاصة بالتربية بعد انفصال الزوجين.

7 – الاستهتار وعدم تحمل المسؤولية.

ثالثاً: التغيرات التي طرأت على طبيعة المشاكل الزواجية:

ولمعرفة التغيرات التي طرأت على المشكلات الزواجية خلال الفترة الماضية وبالتحديد خلال فترة الخمس سنوات الماضية ، أشار العاملون في كل من الإدارتين إلى وجود العديد منها ، ويمكن إبرازها بالآتي:

1 – اختلاف المسؤوليات الاجتماعية والثقافية بالنسبة للزوج وللزوجة.

2 – انتشار وسائل التكنولوجيا في الفترة الأخيرة ، ومن أبرزها تلك الوسائل المرتبطة بمواقع التواصل الاجتماعي.

3 – كثرة الالتزامات المادية للأسرة ، ووقوع الكثير من أفراد الأسرة في فخ القروض من البنوك ، وتراكم الديون لسد مثل هذه الاحتياجات المادية.

4 – انتشار السلوكات الغريبة والدخيلة على الأسرة المحلية.

5 – زيادة الوعي والاطلاع على قانون الأحوال الشخصية ، وخاصة بالنسبة للمرأة في سبيل حصولها على بعض من الحقوق المادية.

6 – نقص في الثقة بين الزوجين بالمقارنة بالسابق ، وفي التعامل مع الطرف الآخر.

رابعاً: العوامل المؤدية إلى الصلح بين الزوجين:

قام العاملون في كل من إدارتي الاستشارات الأسرية والتوثيقات الشرعية بتحديد أبرز العوامل التي تسهم في تحقيق الصلح بين الزوجين ، وقد حددوا هذه العوامل بالآتي:

1 – نشر ثقافة المودة والرحمة بين الأزواج.

2 – محاولة تفهم طبيعة وعقلية كل من الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها.

3 – تعزيز مفاهيم التسامح والغفران والتنازل.

4 – تعزيز الثقة بين الزوجين.

5 – الإسهام في خلق رغبة عند الزوجين في تصحيح الأخطا في زواجهم.

6 – السعي نحو إيجاد مساندة إيجابية من الأهل والأقارب والمقربين.

7 – غرس ثقافة تفهم وتقبل النصح وتصحيح المسار.

8 – الاستمرار في المتابعة مع الاستشاريين المتخصصين متى ما لزم الأمر.

9 – الإسهام في تعزيز معرفة كل طرف لواجباته قبل حقوقه.

10 – الإسهام في غرس مفاهيم ترتبط بتأدية كل طرف لدوره في الحياة الزوجية بالشكل السليم ، وعدم تداخل الأدوار بينهم.

11 – الاتفاق على مفاهيم تتعلق بتربية الأبنا وتحمل المسؤولية المشتركة.

12 – الاتفاق على الأسس المنظمة للحياة من البداية ، واعتبار أن الزواج عبارة عن شركة يشترك فيها كل من الزوجين بواجبات وحقوق وتوزيع مسؤوليات.

13 – نشر التوعية والثقافة الأسرية بشتى الوسائل الإعلامية المناسبة ، وتعزيز دور مؤسسات الدولة في ذلك.

14 – ترسيخ الأسس التربوية السليمة والقويمة ، والتوعية بدور الأسرة وأهميتها في الحياة الاجتماعية.

15 – تشريع قانون يلزم الطرفين المقبلين على الزواج بالخضوع لدورات تثقيفية إرشادية من شأنها الحد من المشكلات الأسرية لما بعد الزواج.

16 – غرس ثقافة تقبل الاستشارة الزواجية للطرفين بهدف الصلح في الأماكن المتخصصة ، مثل: مجمع محاكم الرقعي ، أو تحويل للفترة المسائية (إصلاح ذات البين).

17 – التوعية بضرورة الخضوع للاستشارة الزواجية قبل الطلاق.

18 – التعاون بين أهل الزوجين مع الاستشاري الزواجي.

19 – تعديل مناهج التربية بحيث تكثف فيها الدروس والبرامج الخاصة بالأسرة والزواج والعلاقات الأسرية.

خامساً: أبرز النصائح الزواجية:

وبحكم خبرة وتواصل العاملين بإدارتي الاستشارات الأسرية والتوثيقات الشرعية مع المتخاصمين من الأزواج ، تم طلب تحديد أبرز النصائح التي يمكن أن يتم توجيهها للزوجين ، والتي يمكن تحديد أهمها بالآتي:

1 – معرفة حقوق وواجبات كل طرف للآخر.

2 – الحرص على تبادل الاحترام والحب بين الزوجين حتى لا تؤثر سلباً على علاقتهما.

3 – تفهم طبيعة وعقلية وطريقة تفكير كل من الرجل والمرأة للآخر.

4 – تحمل القيام بالمسؤوليات الأسرية والواجبات ، ومعرفة أنها تختلف عن الحياة في أسرة التوجيه.

5 – تعزيز مبادئ الثقة المتبادلة بين الزوجين.

6 – تعزيز مبدأ السرية في العلاقة الزوجية ، وعدم تدخل الأهل إلا في الحالات الطارئة جداً ، التي يصعب على الأطراف إيجاد حل لها.

7 – تعزيز وغرس الثقافة الزوجية.

8 – التأكيد على أهمية الاستقرار الأسري على حياة الزوجين و أبنائهما.

9 – تعزيز مفهوم أدا كل طرف واجباته على النحو المطلوب.

10 – عدم الإقبال على الزواج إلا عند الاستعداد والشعور بالقدرة على تحمل المسؤولية.

11 – التمسك بالجوانب والأخلاقيات الدينية التي تبنى من خلالها الأسرة على أساس المودة والرحمة.

12 – تقبل الاختلافات بين الزوجين ، واعتبارها مرحلة لا بد من حدوثها.

13 – عدم السماح لأحد في التدخل بالعلاقة الزوجية مع أحد الزوجين أو كلاهما.

سادساً: دور المؤسسات الأهلية والرسمية ووسائل الإعلام والجهات المختصة.

وقد أشار العاملون في الإدارتين بتفعيل دور المؤسسات الأهلية والرسمية ووسائل الإعلام والجهات المختصة في التوعية ومعالجة هذه الظاهرة كما يلي:

1 – الأسرة:

ومهمتها في الأساس تيسير الزواج لأبنائها وعدم المغالاة في المهور والتقليل من الطلبات الملقاة على عاتق الشاب وأيضا لأن الأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى التي يتعامل معها الطفل ويستقي منها المبادئ الأولى للحياة وتغرس فيه المبادئ والقيم واللغة والدين والعادات والتقاليد فهي تقوم بتنشئته اجتماعياً بكل ما في هذه الكلمة من معنى. والأسرة بذلك تساعد في قيام مجتمع متضامن اجتماعياً وغير مفكك ولهذه فللأسرة أخمية تربوية قسوى.

2 – الدعاة وخطباء المساجد:

من خلال بث الوازع الديني ونشر تعاليم الشرع حول تسهيل الزواج وتخفيف المهور وتبيان الآثار السلبية لتأخير الزواج والتحذير من الفواحش. وكذلك التوجيه والإرشاد حول قدسية الزواج وطبيعة العلاقة بين النسا والرجال.

3 – وزارة الإعلام:

من خلال الرقابة على القنوات التلفزيونية والفضائيات وحجب مواقع الانترنت الإباحية لما لها من تأثير سلبي على الأخلاق والقيم.

4 – المؤسسة العامة للرعاية السكنية:

من خلال بنا مجمعات سكنية لمعايير مقبولة للشباب المقبل على الزواج بدفعات ميسرة.

5 - وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل:

من خلال إيجاد البديل عن القنوات المثيرة والمواقع الإباحية واشغال الشباب بالمفيد والرياضة والعمل التطوعي، وكذلك تحويل نظرتهم السلبية للحياة الزوجية والإجتماعية إلى نظرة إيجابية.

6 - أهل الخير:

من خلال تأسيس جمعيات للقروض الحسنة ومساعدة الشباب المقبل على ازواج.

7 - جمعيات النفع العام:

من خلال إقامة دورات للمقبلين على الوزاج للمساعدة على بث مقوات الزواج الناجح وطرق التعامل بين الزوجين.

8 - رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال:

من خلال تأسيس مصانع ومشاريع استثمارية وتنموية لمحاولة القضا على البطالة وتوفير فرص عمل للشباب ومحاولة زيادة الدخل للشباب.

9 - المدرسة والجامعات ودور العلم:

من خلال تربية النشئ على تحمل المسؤولية ونشر ثاقفة الزواج المبكر وإحيا الأخلاق والقيم الإسلامية في المجتمع.

سابعاً: اقتراح التعديلات القانونية:

قام العاملون بإدارتي الاستشارات الأسرية والتوثيقات الشرعية بتقديم بعض الآرا والمقترحات للمساهمة في إجرا تعديلات على بعض التشريعات المتعلقة بالزواج والطلاق في دولة الكويت ، أو سن قوانين جديدة في حال قدر لهم ذلك ؛ وذلك للحد من المشاكل الزوجية ، ولعدم اتخاذ قرار الطلاق أو الانفصال ، كالآتي:

1 – سن قانون يلزم المقبلين على الزواج باجتياز دورة خاصة عن الإرشاد الزواجي بكل ما يتعلق بأسس الزواج الناجح.

2 – سن قانون يلزم الطرفين برؤية الأولاد بشكل منتظم ، وأن يكون في مكان محدد يمكن أن يتم تخصيصه لهذا الهدف.

3 – سن قانون لإنشا محكمة الأسرة ، أسوة ببعض الدول التي انطلقت بهذا المشروع علما أن هذا المشروع جاهز من كافة جوانبه ، وتمت دراسته ووضع خطواته الرئيسية.

4 – تعديل قانون زواج الثيب من مطلقها (حيث إنه لا بد من وجود الولي) ـ قانون الولاية.

5 – التعديل على المادة الخاصة بالطلاق ، وشرط حضور الطرفين عند الطلاق.

6 – التعديل على قانون الحضانة للبنت (تخفيض العمر).

7 – السعي نحو تحديد مدة زمنية لقضايا الطلاق ، وعدم امتدادها إلى فترات زمنية طويلة ، والتي من الممكن أن تؤثر على وضع الأسرة.

8 – تحديد النفقات وفق ما توضحه الدولة من علاوة الأبنا .

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية فيما يخص تأخر سن الزواج.

ثانياً : النتائج المستخلصة من الدراسة فيما يخص عدم الاستقرار الأسري.

ثالثاً : التوصيات والاقتراحات بوضع حلول اجتماعية وتشريعية لمشاكل الزواج والتصورات المستقبلية لها.

تلخيصاً لأعمال هذه الدراسة الميدانية ، نستعرض فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها وذلك من خلال عرض النتائج وفقاً لكل مشكلة على حدة ، وذلك تسهيلاً للمهتمّين وصُناع القرار عند وضع الحلول المناسبة للحدّ من تلك المشاكل .

أولاً: النتائج المستخلصة من الدراسة فيما يخص تأخر سن الزواج:

1- بيّنت الدراسة بأن أولويات الهدف من الزواج بالنسبة للذكور تكوين الأسرة ثم الإشباع العاطفي ثم إنجاب الأطفال ، في حين أن أولويات الهدف من الزواج بالنسبة للإناث إنجاب الأطفال ثمّ تكوين أسرة ثم الإشباع العاطفي ، في حين يرى كلاً من الذكور والإناث أن الحصول على منحة الزواج ليس من أهداف الزواج.

2- جا ت أفضل الطرق لاختيار شريك العمر بالنسبة للذكور أن يكون الاختيار عن طريق الأهل ثمّ الاختيار الشخصي يليه الاختيار عن طريق المعارف ، وجا ت أفضل الطرق لاختيار شريك العمر بالنسبة للإناث الاختيار الشخصي ثم الاختيار عن طريق الأهل وأخيراً الاختيار عن طريق المعارف ، ممّا يدل على أن الاختيار الشخصي لشريك الحياة يحظى بالأولوية عند الجنسين ، ولذلك يجب أن يدخل ذلك ضمن برامج التوعية التي تساعد على الاختيار الصحيح لشريك الحياة لدى الشباب .

3- جا في نظر الذكور بأن متوسط العمر المناسب لزواج الفتيات هو 21 عاماً ، والعمر المناسب للذكور 25 عاماً في حين ارتفعت من وجهة نظر الإناث الأعمار المناسبة للزواج لـ 27 عاماً للذكور و24 عاماً للفتيات ، فلا بد أن يؤخذ هذا العامل في الحسبان ، حيث أنه قد يكون أحد الأسباب المؤدية إلى تأخر سن الزواج عند الإناث.

4- جا المتوسط العام للمهر في نظر الذكور مبلغ 5600 دينار كويتي والمتوسط العام للمؤخر مبلغ 1750 دينار كويتي ، في حين كان المتوسط العام للمهر في نظر الإناث مبلغ 7500 دينار كويتي والمتوسط العام للمؤخر مبلغ 3450 دينار كويتي .

5- يرى الذكور أن غلاء المهور من أهم الأسباب المؤدية للزواج المختلط (أحد طرفي الزواج غير كويتي) يليه ارتفاع تكاليف الزواج ، في حين ترى الفتيات بأن تأخر سن الزواج من أهم أسباب الزواج المختلط ، يليه المغالاة وارتفاع قيمة المهور ، ومن ذلك يتضح أن العوامل المادية هي من أبرز الأسباب الحقيقية وراء مشكلة تأخر سن الزواج.

6- من أهم أسباب تأخر سن الزواج هو الحصول على وظيفة لتوفير متطلبات الزواج ، يليها الأسباب المادية وتكاليف المعيشة ثم رغبة الشاب والفتاة في إكمال الدراسة ويأتي بعدها اللامسئولية عند الشباب ثم كثرة القضايا بين الزوجين والتي تؤدي للتردد بالإقدام على الزواج ، ثم ارتفاع قيمة المهور ، ثم عدم وجود شريك حياة مناسب ثم جاءت قيود العادات والتقاليد التي تحكم عملية التعارف بين الطرفين والتي تعيق إمكانية اتخاذ القرار الصحيح وأيضا رعاية وإعالة أحد الوالدين ثم إصرار الأهل على الزواج من شخص محدد ورفض الزواج ممّن يرغب به الأبناء ، ثم سهولة وجود العلاقات بين الجنسين خارج نطاق الزواج وتوفر فرص السفر بالإجازات ، وأخيراً القيد على الحرية الشخصية ، كما تتأثر وجهة نظر الشباب لأسباب تأخر سن الزواج تبعا لأهمية كل سبب من الأسباب السابقة حسب (المستوى التعليمي – التوزيع الجغرافي – الوضع الاجتماعي – الفئة العمرية) .

7- أهم المعايير تأثيراً في اختيار شريك الحياة هو السمعة الحسنة والالتزام بالدين وتتأثر رؤية الشباب لتلك المعايير حسب (المستوى التعليمي – التوزيع الجغرافي – الوضع الاجتماعي – الفئة العمرية).

8- أهم العوامل المرتبطة بالنظرة للزواج هي أن الزواج يجعل الشخص أكثر مسئولية ، وأيضا توفر البدائل العاطفية والجنسية بتأخير سن الزواج للكويتيين ، ويليه التأثير السلبي لما يحدث في الحياة العامة على النظرة للجنس الآخر، وكذلك ما يتم معرفته عن مشاكل الزواج ممّا يؤدي إلى قلة الرغبة بالزواج ، وتتأثر رؤية الشباب

للعوامل المرتبطة بالنظرة للزواج تبعاً لأهمية كل عامل من العوامل السابقة حسب (المستوى التعليمي – التوزيع الجغرافي الوضع الاجتماعي – الفئة العمرية) ويجب استغلال هذه العوامل الايجابية وتجنب العوامل السلبية عند إعداد برامج مقاومة انتشار العنوسة بالمجتمع.

9- اتفق الشباب على أن من أهم نتائج العزوف عن الزواج هو انتشار الانحرافات السلوكية والأخلاقية لدى بعض الشباب بالمجتمع ، وكذلك وجود الأمراض الخطيرة التي تنشأ من إقامته للعلاقات غير الشرعية ، يليه ما يخلقه تأخر سن الزواج من انتشار أنواع أخرى من الزواج غير المعترف به رسمياً ، وأيضا من نتائجه وجود زيادة في معدلات الاكتئاب والقلق وفقدان التقدير الذاتي والثقة في النفس والميل للوحدة والانعزالية والعقوق والسخط على المجتمع ، علماً بأن الشباب قد اختلفوا بترتيب أهمية كل نتيجة من النتائج السابقة حسب (المستوى التعليمي – التوزيع الجغرافي – الوضع الاجتماعي – الفئة العمرية) .

10- اتفق الشباب على أهم المقترحات المطروحة لحل مشكلة العزوف عن الزواج ألا وهي أهمية التوعية بموضوع مهور الزواج وعدم المغالاة بها ، وقيام المؤسسات التربوية ببثّ روح المسئولية والتفاؤل بالمستقبل وكذلك غرس قيم الزواج لدى الأفراد والقيام بعمل برامج ومسابقات تتعلق بأهمية الإقدام على الزواج ، كما اتفقوا على ضرورة الحد من انتشار بؤر الفساد وتوعية الشباب عن طريق وسائل الإعلام لاتخاذ القرار والحثّ على الزواج والتبصير بأهمية التعارف والخطبة قبل الزواج ، وأيضا زيادة استثمار رجال الأعمال لتحسين الوضع الاقتصادي للقضا على البطالة ، وكذلك توعية المصلين في المساجد بأهمية غرس روح المسئولية عند أبنائهم، ودعم فكرة إنشا صناديق دعم الزواج ، وأيضا تعميم فكرة مشروع الزواج الجماعي ولكن اختلفوا في ترتيب أهمية كل نتيجة حسب (المستوى التعليمي – التوزيع الجغرافي – الوضع الاجتماعي – الفئة العمرية) .

ثانياً: النتائج المستخلصة من الدراسة فيما يخص عدم الاستقرار الأسري:

1- أكثر العوامل الاجتماعية تأثيراً على العلاقة الزوجية هو حرص الزوجين على القيام بالواجبات الاجتماعية والأسرية ، ثم عامل الاختلاف حول تقصير أحدهما بمسئولياته والتزاماته الأسرية ، يأتي بعد ذلك أن تكون العلاقة مع أسرة شريك الحياة إيجابية والشعور بالرضا عن سلوك وتصرفات شريك الحياة ويليها اختلاف الزوجين حول قلة الوقت الذي يقضيانه سوياً ، وأيضا قيام الزوج بالزواج الثاني ، ومن العوامل المؤثرة أيضاً تدّخل الأهل في أمور الزوجين وأخيرا يأتي أسلوب الحوار والتفاهم والخلافات بسبب وجود أبنا من زواج سابق وتطور الخلاف إلى العنف الجسدي من العوامل المؤثرة بشكل ملحوظ على العلاقة الزوجية.

2- أكثر العوامل الاقتصادية تأثيراً على العلاقة الزوجية هو اتفاق الزوجين على أسلوب إدارة المسئوليات تجاه الأسرة ومتطلباتها ، يليها مدى الشعور بالرضا عن طريق القيام بالمسئوليات الزوجية ثم تحمل الزوج لمسئولياته المالية كاملة والإنفاق على أسرته ويأتي بعدها سو الإدارة المالية في المنزل والتبذير والشكوى من بخل شريك الحياة ثم الاقتراض لتوفير متطلبات كمالية مثل (السفر – تجديد الأثاث) وأخيرا يتضح أن أغلب المشاكل الزوجية تدور حول أمور مالية.

3- أكثر العوامل السلوكية تأثيراً على العلاقة الزوجية هو تناول المشروبات الكحولية أو المخدرات يليها اكتشاف علاقة لشريك الحياة مع الغير ثم السهر خارج البيت وعدم المشاركة وتحمل مسئوليات الأسرة وتدخل الأهل والأصدقا في الخصوصيات الزوجية والشك والغيرة المفرطة ومن الأمور الدائم الاختلاف عليها إفشا الأسرار الزوجية للأهل والمقربين ، يأتي بعدها سلوك شريك الحياة وإهمال الأطفال وطريقة تربيتهم والعنف اللفظي والسب والشتائم والانشغال بالعمل أكثر من الاهتمام بالأسرة من العوامل السلوكية المؤثرة ، وكذلك خروج الزوجة بمظهر وملبس يعارضه الزوج واستخدام وسائل التواصل بشكل مبالغ به والسفر المتكرر والجلوس في المقاهي والمطاعم دون الأسرة.

4- جا استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أكثر العوامل تأثيراً على العلاقة الزوجية وما يعكسه استخدام الهواتف الحديثة من تأثير في طريقة الحوار مع شريك الحياة، يأتي بعدها اكتشاف رسائل غير مقبولة لأحد الطرفين على هاتف شريك الحياة ويليها أن مواقع التواصل الاجتماعي تؤثر سلباً على العلاقة الزوجية وتدخل الشك والريبة على العلاقة الزوجية ، ومن العوامل الأخرى المؤثرة الاطلاع على هاتف شريك الحياة دون علمه وأيضا الحرص على امتلاك أحدث الموديلات من الهواتف الذكية.

5- أكثر العوامل الثقافية تأثيراً في المشاكل الزوجية مصدرها اختلاف درجة الالتزام الديني لدى الزوجين واختلاف العادات يليها الاختلاف على نوعية الأصدقا واختلاف الهوايات والاهتمامات ثم أخيراً أن أكثر المشاكل الزوجية مصدرها اختلاف المستوى الثقافي والتعليمي بين الزوجين.

6- أكثر العوامل التربوية تأثيراً هو الشعور بالرضا عن دور شريك الحياة في غرس القيم الايجابية في الأبنا ، ثم الالتزام كأسرة بالتجمع في اليوم العائلي وكذلك الخروج كأسرة للترفيه والمساعدة كزوجين في مسئوليات تدريس الأبنا يأتي بعدها اختلاف الزوجين حول أسلوب تربية الأبنا وحول دور ومسئوليات الخدم نحو الأبنا .

7- يتضح من الدراسة أن البعد التربوي هو أكثر الأبعاد تأثيراً على العلاقة الزوجية ثم يأتي البعد الاقتصادي فالبعد الاجتماعي يليه البعد السلوكي ثم التواصل الاجتماعي وأخيراً البعد الثقافي ويجب أخذ ترتيب هذه الأبعاد في الاعتبار عند إعداد برامج دعم الاستقرار الأسري.

8- الإناث أكثر تأثرّاً بالأبعاد المؤثرة بالعلاقة الزوجية من الذكور (البعد التربوي – البعد الاقتصادي – البعد الاجتماعي – البعد السلوكي – التواصل الاجتماعي – البعد الثقافي).

9- وجود أولاد لدى أحد الزوجين من زواج سابق يزيد من تأثير الأبعاد السابقة على الحياة الزوجية بينهما.

10- كلما زادت مدة الحياة الزوجية كلما تأثرت الحياة بالأبعاد السابقة.

11- التوزيع الجغرافي للمجتمع الكويتي له تأثير على ترتيب الأبعاد السابقة وتأثيرها على الحياة الزوجية ، حيث اتضح أن المتزوجين من محافظة حولي هم الأكثر موافقة على جميع العوامل ماعدا البعد التربوي في حين كان المتزوجون من محافظة الأحمدي هم الأقل موافقة على كل من البعد الاجتماعي والاقتصادي والسلوكي والبعد الثقافي.

12- ارتفاع مستوى الدخل يزيد من تأثير الأبعاد السابقة على الحياة الزوجية ، حيث أن هناك اتجاهاً عاماً بارتفاع التأييد للبعد الاجتماعي والسلوكي والبعد التربوي .

13- زيادة درجة القرابة بين الزوجين يزيد من تأثير الأبعاد السابقة على الحياة الزوجية.

14- مستوى التعليم بين الزوجين يتأثر بالأبعاد السابقة ويؤثر على الحياة الزوجية وخاصة المستوى الجامعي.

15- أهم آثار المشاكل الزوجية هو التأثير النفسي والسلوكي على الزوجين والأبنا ثم نشو حالة من التوتر مع أهل شريك الحياة مما ينتّج عنه التفكير في الطلاق نتيجة تكرار المشاكل الزوجية.

16- أهم آثار المشاكل الزوجية على المجتمع يتصدرها فقدان الثقة بالنفس وثقة الأزواج ببعضهم البعض ممّا يؤدي لعدم استقرار المجتمع والتأثير سلباً على إنتاجيته ويليها حدوث هوّة بين الآبا والأبنا وانتشار الأمراض الخطيرة بين الأزواج لكثرة العلاقات غير الشرعية وأيضا فقدان مشاعر الأبوة عند الأزواج وكذلك مشاعر الأمومة عند الزوجات وانتشار أنواع أخرى من الزواج غير المعترف به رسمياً مثل (الزواج العرفي – زواج المتعة....الخ) وانتشار بعض الأمراض النفسية بين الأزواج.

17-أهم الاقتراحات لعلاج المشاكل الزوجية يتصدّرها اعتراف واقتناع الزوج بأن الزوجة هي شريكة حياة وكذلك الزوج يليها مناقشة الأزواج لاحتياجاتهم بشكل

مستمر وتقريب وجهات النظر فيما بينهما ورفع درجة التوعية للزوجين ، وأيضا العمل على إيجاد قنوات حوار ومحادثة بين الزوجين وأخيرا إقامة مشروع خاص بالإرشاد الزواجي.

ثالثاً: التوصيات والاقتراحات بوضع حلول اجتماعية وتشريعية لمشاكل الزواج والتصورات المستقبلية لها.

1- العمل على تفعيل وتنفيذ المرسوم رقم 401 لسنة 2006 الصادر في نوفمبر 2006م القاضي بتأسيس مجلس أعلى لشئون الأسرة برئاسة سمو رئيس مجلس الوزرا للعناية بكافة شئون الأسرة والحفاظ على كيانها وتطويرها بما يحقق الأمن والاستقرار الاجتماعي .

2- العمل على إنشا جهاز خاص بالإرشاد الزواجي يتم فيه توحيد جهود كافة الجهات الحكومية والأهلية المتخصصة بتقديم الخدمات التوجيهية والوقائية والعلاجية للمقدمين على الزواج وعلى أن يتضمن مجموعة من البرامج الخاصة المُؤهلة للزوجين .

3- استحداث وحدات أسرية إرشادية مكثفة موزعة على كافة المحافظات تعمل على تقديم الدعم والعون القانوني والاجتماعي والنفسي لمواجهة المشكلات الزواجية .

4- الإسراع بإنها ما يؤخر إنشا المحكمة المختصة في شئون الأسرة (محكمة الأسرة) وأن يتم اللجو إلى هذه المحكمة بمعزل عن المحاكم العامة .

5- إعداد برامج تربوية متخصصة بالعلاقات الأسرية ترتبط بالمنهاج التربوي في المراحل التعليمية المختلفة ، وتعزّز لدى الطالب مجموعة من القيم الأسرية الإيجابية المرتبطة بالطريقة التفاعلية للتعامل بين أفراد الأسرة الواحدة .

6- العمل على دعم قطاعات ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية والأسرية ، وتقديم التسهيلات المناسبة لها للقيام بدورها الاجتماعي والتوعوي المناسب لكافة أعضا الأسرة داخل المجتمع .

7- الاهتمام بالتوعية والإرشاد عن طريق البرامج والحملات الإعلامية المتخصصة وتكثيف هذه الحملات بما يتناسب مع الجوانب المرتبطة بالعلاقات الأسرية ، عن طريق وسائل الإعلام المختلفة بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي والأساليب التكنولوجية الحديثة للوصول لكافة قطاعات المجتمع المختلفة وشرائحها المتعددة .

8- تفعيل دور التوعية الدينية والشرعية في المسائل المتعلقة بالخلافات الزواجية والمشكلات المصاحبة للزواج عن طريق دور العبادة والجهات المتخصصة في هذا الشأن ، لما يمثله الوازع الديني من ضبط السلوك الاجتماعي من خلال التنسيق المشترك بين وزارتي العدل ممثلة بإدارة الاستشارات الأسرية ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ممثلة بإدارة التنمية الأسرية .

9- الإهتمام بنشر ثقافة تغيير بعض المفاهيم والقناعات لدى الشريحة الواسعة من الإناث الكويتيات لتقبّل الاختلاف مع الطرف الآخر والتعامل مع هذا الاختلاف للوصول إلى نقطة اتفاق تساهم باستمرار الحياة الزواجية والعبور بتلك المشاكل إلى بر الاستقرار أو لتقليص نسبة العزوف (اللاإرادي) عن الزواج وذلك في ضو ما بينته نتائج الدراسة بأن الإناث الأكثر تشددا في معايير الزواج من الذكور في كل المحاور الدينية والأخلاقية والمادية والتعليمية والأسرية ، وبالرغم من إدراك فريق الدراسة بأن هاجس الفشل في الزواج والقلق أكثر منه عند النسا من الذكور .

10-وضع برامج توعية منظمة تتكاتف بها جهود الجهات المختصة لتغيير العديد من العادات المؤدية إلى ارتفاع تكاليف الزواج عند بعض شرائح المجتمع وخاصة من طرف الفتيات وأوليا أمورهن وفقاً لما أوضحته الدراسة بأن ارتفاع المهر وتكاليف المعيشة والحصول على الوظيفة هي من أكثر الأسباب المؤدية إلى تأخر الزواج ، وهو ما يدل على أن ثمة أعبا مالية يعاني منها الشاب المقبل على الزواج بغض النظر عن مدى واقعيتها .

المراجع

المراجع العربية :

أ : الكتب العربية وبحوث المؤتمرات .

1-اتفاقية حقوق الطفل الأمم المتحدة ، التقارير الدورية الثانية للدول الأطراف المقرر تقديمها في عام 1998: الكويت ، 2010.

2- الشحات إبراهيم محمد منصور ، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية ، دار النهضة العربية ، 1999

3-المجموعة الإحصائية السنوية ، دولة الكويت: وزارة التخطيط ، الإدارة العامة للإحصا ، 2006.

4- المختصر النافع في فقه الإمامية ، نجم الدين أبو القاسم ، دار الأضوا للطباعة والنشر والتوزيع ، 1985.

5- المكتب الفني ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي والأقطار العربية ، الكويت.

6- إحسان صالح طيب ، الطلاق والمطلقة والإنترنت ، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول للجنة العليا لجائزة الأم المثالية للأسرة المتميزة ـ دولة الكويت ، تحت عنوان: الأسرة العربية من منظور معاصر ، خلال الفترة من 5 – 7/ 5/ 2008.

7- إدارة التنمية الأسرية ، المشاركة الزوجية في الجوانب المادية وأثرها على الاستقرار الأسري ، الكويت : وزارة الأوقاف ، إدارة التنمية الأسرية ، مؤتمر التنمية الأسرية الثالث ، 2011.

8- بدرية عبدالله العوضي ، ورقة في ورشة العمل بدولة البحرين حول مساواة النسا في قوانين الأسرة في المنطقة العربية ، التحولات والاستراتيجيات في الفترة من 19-21 نوفمبر 2005م .

9- حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986.

10-حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.

11-دستور دولة الكويت.

12-رياض بن جليلي ، المرأة والتنمية في الدول العربية ، حالة المرأة الكويتية ، حلقة نقاشية نظمها المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، 22/ 1/ 2008 ، الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، 2008.

13-زبيدة أشكناني ، تكاليف الزواج في أوساط الأسر الكويتية ذات الأصول البدوية الكويت ، 2007.

14-زكريا إبراهيم ، الزواج والاستقرار النفسي ، مكتبة مصر، القاهرة ، 1986.

15-سنا الخولي ، الزواج والعلاقات الأسرية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1983.

16-سيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثاني ، دار الكتاب ، بيروت ، 1977.

17-صحيح البخاري.

18-عبد الرؤوف الجرداوي وعبد الله غلوم الصالح ، مطلقات صغيرات في المجتمع الكويتي ، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، 1996.

19-عبد الرؤوف الضبع ، علم الاجتماع العائلي ، كلية الآداب – سوهاج ، مصر ، دار الوفا.

20-عبد الله غلوم الصالح ، في مجتمع الرفاهية النفطية ، الزواج سريع والطلاق أسرع الكويت، إصدارات رابطة الاجتماعيين الكويتية ، 2006.

21-عبد الوهاب الظفيري ، عبد اللطيف خليفة ، حسني حمدي ، دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة ، الكويت: جامعة الكويت ، 2001 .

22-عبدالوهاب الظفيري ، الرعاية الاجتماعية ومستقبل الوقف ، سلسلة الإصدارات الخاصة ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 1994 .

23-عبدالوهاب الظفيري ، السياسة الاجتماعية في الكويت ، الكويت : مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت.

24-عليا شكري ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1992.

25-علية حسن حسين ، الطلاق في المجتمع الكويتي ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويت ، 1978.

26-عمر رضا كحالة ، الزواج ، ج1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1980.

27-غنيمة يوسف المهيني ، الأسرة والبنا الاجتماعي في المجتمع الكويتي ، الكويت : مكتبة الفلاح ، 1980.

28-فهد ثاقب الثاقب ، المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي ، الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، الكويت : لجنة التأليف والتعريب والنشر ، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت ، 1999.

29-قانون الأحوال الشخصية الكويتي ، أكتوبر ، 1984.

30-كمال إبراهيم مرسي ، العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس دار القلم ، الكويت ، 1991.

31-كمال إبراهيم مرسي ، القلق وعلاقته بسمات الشخصية في مرحلة المراهقة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1978.

32-لجنة تنسيق العمل النسائي في الخليج والجزيرة العربية ، الأسرة والطفولة : بحوث ودراسات المؤتمر الإقليمي الرابع للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، 15 – 18 ديسمبر 1988 ، الكويت : مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر ، 1988.

33-محمد جواد مغنية ، الفقه على المذاهب الخمسة ، الجز الثاني ، طهران : مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، 1988.

34-محمد عيسى برهوم ، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ، مجلة العلوم الاجتماعية ، 1977.

35-موقع الأسرة في الدستور الكويتي ، موسوعة الأسرة ، الجز الرابع ، الديوان الأميري اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية اللجنة التربوية ، 2007 .

36-نورية مشاري الخرافي ، أسباب الطلاق بين الكويتيين حديثي الزواج : قبل الخلوة – بعد الخلوة – بعد الدخول ، دراسة غير منشورة ، الكويت : وزارة العدل ، إدارة الاستشارات الأسرية.

37-وظائف الأسرة الكويتية ، الكويت : الديوان الأميري ، مؤتمر الأسرة في التشريعات الكويتية ، 1995.

38-يعقوب يوسف الكندري ، فاعلية الحوار داخل الأسرة ، الكويت : وزارة التربية – الإدارة العامة لمنطقة مبارك الكبير التعليمية ، 2002.

39-يعقوب يوسف الكندري ، الاستقرار الأسري : دراسة مقارنة بين الوضع الاجتماعي للأسرة الكويتية وأُسر الشهدا ، دراسة غير منشورة عرضت نتائجها في مؤتمر كلية العلوم الاجتماعية الأول ، العلوم الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع 10-12 ديسمبر ، الكويت ، 2001.

40-يعقوب يوسف الكندري ، الأسرة المحلية في مواجهة عمليات التحديث ندوة الأزمات والصراعات تحديات تواجه الأسرة والمجتمع ، بالتعاون مع جمعية أصدقا الطفولة – الكويت : مكتب الإنما الاجتماعي ، 2008 .

41-يعقوب يوسف الكندري ، التغير والحداثة : الأسرة الكويتية نموذجاً ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، 2010.

42-يعقوب يوسف الكندري ، الدعم الاجتماعي وعلاقته بمعدلات ضغط الدم في الأسرة الكويتية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، 30(1) ، 2002.

43-يعقوب يوسف الكندري ، الرعاية الاجتماعية والاستقرار الأسري لذوي الشهدا : دراسة ميدانية ، الكويت : الديوان الأميري ، مكتب الشهيد ، 2010.

44-يعقوب يوسف الكندري ، الطلاق في المجتمع الكويتي وتأثير عمليات التحديث والتغير الاجتماعي الثقافي ، الكويت : مؤتمر «الأسرة العربية من المنظور المعاصر» 2008.

ب - الدوريات العربية

1-إبراهيم عبدالله سعدان ، حقوق الإنسان ، مجلة البحوث الأمنية السعودية ، ع 22/ ذو الحجة ، 1426هـ.

2-أحمد سمادي ، المشكلات الاجتماعية للأسرة العربية ، مجلة استشارات ، القاهرة مركز الاستشارات - عين شمس ، 1996.

3-بشير صالح الرشيدي ، الأعراض الإضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية بعد صدمة العدوان العراقي على الكويت ، حوليات كلية الآداب ، الحولية 16 ، الرسالة 108 ، 1995.

4-حمود فهد القشعان ، الاختيار الزواجي لدى الشباب الكويتي ، المجلة التربوية ، 51 (13) ، 1999.

5-خالد أحمد الشلال ، تفضيلات الاختيار الزواجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي حوليات كلية الآداب ، الحولية الثامنة عشرة ، الرسالة 125 ، الكويت : جامعة الكويت مجلس النشر العلمي ، 1998.

6-سلوى عبدالحميد الخطيب ، الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي ، مجلة جامعة الملك سعود ، 1993 ، 5 (1).

7-عدنان الشطي ، الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية ، حوليات كلية الآداب الحولية 18 ، الرسالة 27 ، 1998 .

8-عيسى محمد البلهان وفهد عبد الرحمن الناصر ، مقومات السعادة الزوجية كما يدركها الشباب الكويتيون ، حوليات كلية الآداب ، الحولية 27 ، الرسالة 256 ، 2007.

9-فهد الناصر ومها غنام ، تعدد الزوجات في المجتمع الكويتي ، مجلة شؤون اجتماعية دولة الإمارات العربية المتحدة ،2007.

10-فهد ثاقب الثاقب ، الروابط العائلية - القرابية في مجتمع الكويت المعاصر ، حولية كلية الآداب ، الحولية 3 ، الرسالة 10 ، 1982.

11-فهد ثاقب الثاقب ، اتجاهات المطلقة نحو المطلق والأبنا في المجتمع الكويتي ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، 65 (17) ، 1999.

12-فهد ثاقب الثاقب ، التكيف المعيشي للمرأة الكويتية بعد الطلاق ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 68 (22) ، 1997.

13-فهد ثاقب الثاقب ، أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي : دراسة ميدانية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، 24 (3) ، 1996 .

14-فهد ثاقب الثاقب ، أنماط الطلاق وخلفيات المطلقين في المجتمع الكويتي ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد 55 ، 1996.

15-فهد عبد الرحمن الناصر ، التفسير السوسيولوجي للزواج غير المتجانس في المجتمع الكويتي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 11 ، 2007 .

16-فهد عبد الرحمن الناصر ، القيمة الاجتماعية للمهور في المجتمع الكويتي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، 37 (4) ، 2009 .

17-محمد برهوم ، الطلاق في الأردن : دراسة ميدانية ، دراسات ، عمان – الأردن 3 (12) ، 1987.

18-هادي مختار رضا ، بنا مقياس عدم الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، 68 (17) ، 1999 .

19-هادي مختار رضا، عدم الاستقرار الأسري : دراسة ميدانية مقارنة بين الزوجات المتفرغات (ربات البيوت) والعاملات في المجتمع الكويتي ، جامعة الكويت : حوليات كلية الآداب ، الحولية 19 ، الرسالة 132، 1999.

20-يعقوب يوسف الكندري ، زواج الأقارب في المجتمع الكويتي وعلاقته ببعض المستويات الاجتماعية والثقافية ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية 252 الرسالة 27 ، 2006.

21-يعقوب يوسف الكندري ، زواج الأقارب وعلاقته بالاستقرار الأسري في دولة الكويت ، مجلة العلوم والآداب ، 9 ، 2006 .

ج. رسائل جامعية

1-محمود إبراهيم قمر فلاتة ، التوافق الزواجي بين الوالدين وعلاقته بمفهوم الذات لدى الأبنا المراهقين ، رسالة ماجستير ، جامعة طيبة ، كلية التربية والعلوم الإنسانية ، قسم علم النفس التربوي .

2-نادية بن فليس ، تعدد الزوجات في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رسالة ماجستير ، 2005.

د. الصحف والمجلات والنشرات والمواقع الإلكترونية :

1-الإدارة المركزية للإحصا ، نشرة الإحصا ات الحيوية ، 2008.

2-إبراهيم الساعدي ، مفهوم الزواج والطلاق اجتماعيا - الأنثروبولوجيا التطبيقية - موقع اجتماعي.

3-جريدة الرؤية ، الاثنين ، 26 يناير 2009.

4-عبدالله الشيباني ، جريدة القبس ، الأحد 18/ 1/ 2004 ، العدد: 10993.

5-قاسم إبراهيم ، مفهوم الزواج المسيحي.

http: / /ar.arabicbible.com /islam /faq /christian-rites-duties /2149-q13.html

6-محمد الطبطبائي ، القبس ، الأحد 18/ 1/ 2004 ، العدد: 10993.

English References

1-Al-Awadi , S. et al. Consanguinity among the Kuwaiti population. Clinical Genetics. 1985, 27(5).

2-Al-Kandari , Y and Poirier , Frank (2001), Modernization and Family Structure in Kuwait. The Educational Journal. (60) 15.

3-Alqashan, Humoud (1999) . Spouse Selection among Kuwaitis. Educational Journal , 13 (51) Spring.

4-Alqashan, Humoud , (1995) , The Impact of Sociodemograghic Characteristics and Marital Communication Patterns On the Trends Of Family Dissolution in Kuwait. Unpublished Dissertation \ University of Pittsburgh.

5-Al-Thakeb , F. The Arab Family and Modernity : Evidence from Kuwait. Current Anthropology , 1985 , 26.

6-Barnes , G.G. Divorce Transition: Identifying risk and promoting resilience for children and their parental relationship. Journal of Material Family Therapy, 1999 , 25 (4).

7-Bott , E (1957) , Family and Social Network. London : Tavistock Institute.

8-Crapo , Chley H.. Cultural Anthropology : Understanding Ourselves and Others. Madison: brown and Benchmark. (1994).

9-Cudina , M and Obradovic (2001) child's emotional will being; parental marriage stability in Croatia. Journal of comparative family studies. 32 (2) .

10-David, Morgan. Ideologies of Marriage and Family Life. In: Marriage, Domestic Life and Social Change: Writings for Jacqueline Burgoyne (1944 - 88). David Clark (edt.) London and New York: Rutledge (1991) PP. 114138.

11-Duvall, Evelyn. And Miller, Brent C.. Marriage and Family Development. New York: Harper Collins Publishers. P.S. (1985).

12-Eckland. B, (1968) Theories of Mate Selection. Eugenics Quarterly 15:71 - 84.

13-Fine , M ; Schwebel , AI; and James – myers, L.(1987) Family stability in black families: values underlying three different perspectives. Journal of comparative family studies.184: 1- 23.

14-Fisher, R.L. Children in changing family: results of a pilot study of a program for children separation and divorce. Family Anel Conciliation Courts Review. 1999, (37)2: 240 - 256.

15-Hutter, Mark. The Changing Family: Comparative Perspectives. New York: Macmillan Publishing Company. (1988). Pp. 11 - 13.

16-Israel, A.C., Roderick, H.A.; and Ivanova, M y (2002). A Measure of the stability of activities in a family environment. Journal of psychopathology and Behavioral Assessment. 24(2): 85 - 95.

17-Lederer , W. and Jackson, D. (1968). The mirages of Marriages. New York: Norton.

18-National survey of America's Family (NSAF) (1997). [Online]: http// www.urban.org.

19-Wilson Thomas (2001). Explaining Black Southern Migrants' advantage in family stability: The Role of selective migration. Social Forces: 80 (2) 555 - 67.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

جدول (1) الهرم السكاني للمجتمع الكويتي في يونيو 2013 86

جدول (2) الهرم السكاني للذكور في المجتمع الكويتي في يونيو 2013 87

جدول (3) الهرم السكاني للإناث في المجتمع الكويتي في يونيو 2013 88

جدول (4) الحالة الزواجية للمجتمع الكويتي في يونيو 2013 88

جدول (5) الحالة الزواجية للذكور في المجتمع الكويتي في يونيو 2013 89

جدول (6) الحالة الزواجية للإناث في المجتمع الكويتي في يونيو 2013 89

جدول (7) الحالة الزواجية العامة للمجتمع الكويتي وفقاً للفئات العمرية في يونيو 2013 90

جدول (8) الحالة الزواجية للذكور بالمجتمع الكويتي وفقاً للفئات العمرية في يونيو 2013 91

جدول (9) الحالة الزواجية للإناث بالمجتمع الكويتي وفقاً للفئات العمرية في يونيو 2013 92

جدول (10) الحالة الزواجية العامة للمجتمع الكويتي وفقاً للتوزيع الجغرافي في يونيو 2013 93

جدول (11) الحالة الزواجية للذكور في المجتمع الكويتي وفقاً للتوزيع الجغرافي في يونيو 2013 94

جدول (12) الحالة الزواجية للإناث في المجتمع الكويتي وفقاً للتوزيع الجغرافي في يونيو 2013 94

جدول (13) الحالة الزواجية العامة للمجتمع الكويتي وفقاً للحالة التعليمية في يونيو 2013 95

جدول (14) الحالة الزواجية للذكور بالمجتمع الكويتي وفقاً للحالة التعليمية في يونيو 2013 96

جدول (15) الحالة الزواجية للإناث بالمجتمع الكويتي وفقاً للحالة التعليمية في يونيو 2013 96

جدول (16) الحالة الزواجية العامة للمجتمع الكويتي وفقاً للحالة العملية في يونيو 2013 97

جدول (17) الحالة الزواجية للذكور بالمجتمع الكويتي وفقاً للحالة العملية في يونيو 2013 98

جدول (18) الحالة الزواجية للإناث بالمجتمع الكويتي وفقاً للحالة العملية يونيو 2013 98

جدول (19) السلسلة الزمنية لعقود زواج الكويتيين الموثقة خلال الفترة 1998 – 2012 99

جدول (20) الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب مستوى الدخل) 173

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

شكل (1) السلسلة الزمنية لعقود الزواج الكويتي والمختلط (أحد طرفي الزواج غير كويتي)
مقارنة بإجمالي حالات الزواج الموثقة خلال الفترة 1998 – 2012م 100
شكل (2) السلسلة الزمنية لعقود الزواج الموثقة للرجل الكويتي من زوجة كويتية
والزوجة غير الكويتية خلال الفترة 1998 – 2012م 101
شكل (3) السلسلة الزمنية لعقود الزواج الموثقة للزوجات الكويتيات من زوج
غير كويتي خلال الفترة 1998 – 2012م 102
شكل (4) أهم أهداف الزواج في نظر الشباب الكويتي 124
شكل (5) الهدف من الزواج (حسب النوع) للشباب الكويتي 125
شكل (6) أفضل طريقة لاختيار شريك العمر في نظر الشباب الكويتي (حسب النوع) 126
شكل (7) العمر المناسب للزواج في نظر الشباب الكويتي (حسب النوع) 127
شكل (8) المهور المناسبة للزواج في نظر الشباب الكويتي (حسب النوع) 127
شكل (9) أسباب الزواج المختلط في نظر الشباب الكويتي (حسب النوع) 128
شكل (10) الأسباب المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي 129
شكل (11) العوامل العامة المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي 130
شكل (12) العوامل العامة المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي (حسب النوع) 131
شكل (13) العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي
(حسب المستوى التعليمي) 132
شكل (14) العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي
(حسب الفئة العمرية) 133
شكل (15) العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي
(حسب التوزيع الجغرافي) 134

شكل (16) العوامل المؤدية لتأخر سن الزواج في نظر الشباب الكويتي (حسب الحالة الاجتماعية) 135
شكل (17) المعايير التفصيلية لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي 136
شكل (18) المعايير العامة لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي 137
شكل (19) المعايير العامة لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي (حسب النوع) 138
شكل (20) المعايير العامة لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي (حسب المستوى التعليمي) 138
شكل (21) المعايير العامة لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي (حسب التوزيع الجغرافي) 139
شكل (22) المعايير العامة لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي (حسب المرحلة العمرية) 140
شكل (23) المعايير العامة لاختيار شريك الحياة في نظر الشباب الكويتي (حسب الوضع الاجتماعي) 141
شكل (24) العوامل التفصيلية المرتبطة بالنظرة إلى الزواج لدى الشباب الكويتي 142
شكل (25) العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب الكويتي 143
شكل (26) العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب الكويتي (حسب النوع) 144
شكل (27) العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب الكويتي (حسب المستوى التعليمي) 144
شكل (28) العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب الكويتي (حسب التوزيع الجغرافي) 145
شكل (29) العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب الكويتي (حسب المرحلة العمرية) 146
شكل (30) العوامل العامة المرتبطة بالنظرة للزواج لدى الشباب الكويتي (حسب الوضع الاجتماعي) 147

شكل (31) النتائج التفصيلية للعزوف عن الزواج 148
شكل (32) النتائج العامة للعزوف عن الزواج 149
شكل (33) النتائج العامة للعزوف عن الزواج (حسب النوع) 150
شكل (34) النتائج العامة للعزوف عن الزواج (حسب المستوى التعليمي) 150
شكل (35) النتائج العامة للعزوف عن الزواج (حسب التوزيع الجغرافي) 151
شكل (36) النتائج العامة للعزوف عن الزواج (حسب المرحلة العمرية) 152
شكل (37) النتائج العامة للعزوف عن الزواج (حسب الوضع الاجتماعي) 153
شكل (38) المقترحات التفصيلية للحد من مشاكل الزواج 154
شكل (39) المقترحات العامة للحد من مشاكل الزواج 155
شكل (40) مقترحات الحد من مشاكل الزواج (حسب المستوى التعليمي) 156
شكل (41) مقترحات الحد من مشاكل الزواج (حسب الوضع الاجتماعي) 156
شكل (42) مقترحات الحد من مشاكل الزواج (حسب التوزيع الجغرافي) 157
شكل (43) مقترحات الحد من مشاكل الزواج (حسب المرحلة العمرية) 158
شكل (44) مدى تأثير العوامل الاجتماعية على استقرار العلاقة الزوجية 164
شكل (45) مدى تأثير العوامل الاقتصادية على استقرار العلاقة الزوجية 165
شكل (46) مدى تأثير العوامل السلوكية على استقرار العلاقة الزوجية 166
شكل (47) مدى تأثير عوامل التواصل الاجتماعي على استقرار العلاقة الزوجية 167
شكل (48) مدى تأثير العوامل الثقافية على استقرار العلاقة الزوجية 168
شكل (49) مدى تأثير العوامل التربوية على استقرار العلاقة الزوجية 169
شكل (50) الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية 170
شكل (51) الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب النوع) 170
شكل (52) الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب وجود الأبنا) 171
شكل (53) العوامل المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب عدد سنوات الزواج) 172

شكل (54) العوامل المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب التوزيع الجغرافي) 173
شكل (55) الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب درجة القرابة) 174
شكل (56) الأبعاد المؤثرة في العلاقة الزوجية (حسب المستوى التعليمي) 175
شكل (57) أهم آثار المشاكل الزوجية على الزوجين 176
شكل (58) أهم آثار المشاكل الزوجية على المجتمع 176
شكل (59) أهم الاقتراحات لعلاج المشاكل الزوجية 177

تم بحمد الله

وزارة العدل - ادارة الاحصاء والبحوث - مجمع الوزارات

ص.ب: (6) الصفاة - الرمز البريدي 13001 - الكويت

هاتف (22486231) فاكس (22465167)

www.moj.gov.kw